جامعة عبد الرحمان ميرة-بجاية
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

عنوان المذكرة

قراءة تحليلية في كتاب "السياسة اللغوية في البلاد العربية" لعبد القادر الفاسي الفهري في ضوء اللسانيات الاجتماعية

مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي
تخصص: لسانيات عربية

إعداد الطالبين/الطالبتين:
-بن جدي صارة
-بن موهوب رادية

إشراف الأستاذة:
كايسة عليك

لجنة المناقشة:

الأستاذة **نوارة بوعياد** جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية ..... رئيسا
الأستاذة **كايسة عليك** جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية ..... مشرفا ومقررا
الأستاذة **وردية قلاز** جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية ..... ممتحنا

السنة الجامعية : 2024/2023

إهداء

إلى أبي العزيز، مثلي الأعلى وقدوتي، الذي علمني أن الطموح لا حدود له، والذي كان دعمه وتشجيعه ركيزة أساسية في حياتي.

إلى أمي الغالية، منبع الحنان والعطاء، التي كانت دعواتها الطاهرة تلاحقني في كل خطوة، وكانت كلماتها الدافئة تبعث في نفسي الأمل والتفاؤل، هذا النجاح لك يا أمي.

إلى أخي عاشور وأخواتي حسينة ونسيمة وكريمة، الذين كانوا دائما مصدر قوتي ودعمي، أهديكم هذا النجاح الذي ما كان ليتحقق دون حبكم ومساندتكم.

إلى صديقاتي ريتاج، نينة، زينة، ليزا، ديهية، كلتومة، حنان، لامية، شفيعة، ليديا، ياسمين، كنزة، شيماء...إلخ، اللواتي كن لي دعما وسندا في كل لحظة من لحظات الدراسة، وكن دائما بجانبي يشجعنني ويزرعن في نفسي الثقة والأمل، هذا الانجاز هو ثمرة صداقتنا الحقيقية.

إلى الذي كان دعمه وتشجيعه لي مصدر إلهام وقوة، والذي لم يتوان عن مساندتي في كل خطوة، أهديك هذا العمل تعبيرا عن امتناني لك" لعوبي".

إلى بنات خالاتي وعماتي، سميرة، إيمان، سوسو، وداد، صبرينة، ربيعة، عفاف، اللواتي شاركونني لحظات الفرح والحزن.

إلى أساتذتي الكرام الذين لم يبخلوا علي بعلمهم وتوجيهاتهم السديدة، أهديكم هذا العمل تقديرا واحتراما لما قدمتموه لي من علم ومعرفة.

صارة

إهداء

الحمد لله وكفى والصَلاة على الحبيب وأهله ومن وفى أما بعد:

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أعز وأغلى إنسانة في حياتي، إلى منبع الوفاء والعطاء، "أمي الغالية".

إلى من سعى لأنعم بالراحة والهناء، إلى من كان يدفعني نحو الأمام لنيل المبتغى، "أبي الغالي".

إلى من فتح لي قلبه وكان لي سندا وداعما، وأملا لن أقول له شكرا ولكن سأعيش الشَكر معه، "زوجي العزيز".

إلى من اقتسمت معهم ثمرة الحب والدَلال، "أخواتي" "حنان" و"ياسمين" و"نوال".

إلى صغيرتي الغالية، ونور عيني ابنتي حبيبتي "نيليا".

وإلى كل الأهل والعائلة الكريمة كل باسمه ومقامه.

إلى والدة زوجي التي لا طالما كانت عونا لي وسندا "عمتي الحبيبة" وإلى كل أفراد عائلته حتى لا أنسى أحدا.

رادية

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين

سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الشكر لله أولا سبحانه وتعالى الذي وفقنا وأعاننا على استكمال هذا العمل.

بخالص الشكر والعرفان إلى الدكتورة المشرفة "عليك كايسة" التي لم تبخل عليا بإرشاداتها وتوجيهاتها ونصائحها القيمة التي أفادتنا كثيرا في إتمام هذا البحث، والتي تعبت وصبرت معنا، فجزاها الله خيرا وأبقاها ذخرا لطلاب العلم والمعرفة.

نوجه شكرنا وتقديرينا لكل أساتذة قسم اللغة والأدب العربي في

جامعة عبد الرحمان ميرة-بجاية.

ونتوجه بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة كل باسمه، لتجشمهم عناء تصويب هنات هذه المذكرة.

فائق الشكر والعرفان إلى كل من كان سندا وعونا لنا في إنجاز هذا البحث.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

برزت اللغة، منذ فجر الحضارة، كأعظم إنجاز حققه الإنسان، فهي ليست مجرد أداة للتواصل، بل نسيج يربط الفرد والمجتمع، ومرآة تعكس ثقافته وتاريخه، وتشكل هويته، وتساهم في الحفاظ على تراثه الثقافي، نشأت من حاجات الإنسان الأساسية للتعبير عن ذاته، والتواصل والتبادل والتفاهم مع من حوله، وقد انعكس تطور المجتمعات وتنوع احتياجاتها وحدوث تحوّلات كبيرة في مختلف مجالات حياة الأفراد والجمعات، على اللغة الإنسانية التي هي في تحوّل وتطور دائم وسعي مستمرّ لتلبية حاجيات هؤلاء الأفراد وتلك المجتمعات، وتحاول باستمرار مواكبة التطوّرات الهائلة التي يشهدها العالم يوميا.

وانطلاقا ممّا سبق، فإنّ اللغة عنصر حيويّ وأداة مهمة في حياة الناس، وتؤدّي دورا محوريّا في التنمية الثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتعليمية في المجتمعات المعاصرة، ويساهم ذلك في تعزيز الفهم والتعاون بين الشعوب، واطلاعها على إنجازات وحضارات وثقافات بعضها البعض، وتحتل اللغة العربية مكانة بارزة في حياة العرب والمسلمين بصفة عامة، لكونها لغة القرآن الكريم ولغة الحضارة الإسلامية التي أثرت في مجالات الفلسفة والعلوم والفنون، فاللغة العربية تمتلك تاريخا عريقا وإرثا ثقافيا غنيا بالإضافة إلى نظام نحوي وصرفي فريد يتيح لها التكيف مع متطلبات العصر الحديث.

وعلى الرغم من ثراء اللغة العربية وتاريخها العريق، إلا أنها تواجه اليوم العديد من التحديات والمشكلات التي تعيق تطورها وتهدد مكانتها بسبب الوضع الذي تعشه اليوم، لا سيما ما تعانيه بسبب الظواهر اللغوية التي تسود المجتمعات العربية، كالازدواجية والثنائية والتعددية اللغوية التي ظهرت نتيجة عوامل متعددة، منها الاستعمار، والموقع الجغرافي، وهيمنة اللغات الأجنبية على مختلف مجالات الحياة، والعولمة، والتقدم التكنولوجي، والرقمنة، إلخ.

ولمواجهة هذه التحديات والحفاظ على مكانة اللغة العربية، برزت الحاجة إلى سياسة لغوية شاملة وجدية، وتخطيط لغوي محكم، يعطي هذه اللغة حقها والمكانة التي تستحقها بين اللغات العالمية في التواصل العام، وفي التعليم والإعلام والاقتصاد والتكنولوجيا، وذلك لتعزيز مكانتها، وضمان استمرارها كعنصر حيوي للهوية الثقافية والوحدة الوطنية، والتطور الاقتصادي، ومواجهة تحديات العصر الحديث، ومن بين الباحثين الذين كرسوا حياتهم في توجيه السياسة اللغوية في البلدان العربية في الاتجاه العادل، نجد المفكر الجزائري عبد الرحمان الحاج صالح، وعبد السلام المسدي، وعبد القادر الفاسي الفهري الذي كانت له خطط وآراء حول تحسين الواقع اللغوي في العالم العربي، من خلال أعماله، التي يتمثّل أهمها في كتابه "**السياسة اللغوية في البلاد العربية بحثا عن بيئة طبيعية، عادلة، ديمقراطية، وناجعة**". وهذا كلّه دفعنا لاختيار هذا الموضوع الموسوم "**قراءة تحليلية في كتاب "السياسة اللغوية في البلاد العربية" لعبد القادر الفاسي الفهري" في ضوء اللسانيات الاجتماعية**، لغرض الكشف القضايا المهمة والأساسية الواردة في هذا الكتاب، والتي يستفيد منها الباحثون والطلبة لاستيعاب الوضع اللغوي في العالم العربي والتّحديات التي تواجه اللغة العربية بسبب العولمة، والاقتراحات اللازمة لإنقاذ هذه اللغة من هيمنة الإنجليزية واللغات الأخرى التي تفرض وجودها بقوة في الساحة الاقتصادية والفكرية العالمية، والقطع باللغة العربية شوطا كبيرا يتناسب وحجم التغيرات والتطوّرات العصرية في ميادين مختلفة.

إلى جانب ما تمّ ذكره، فإنّه من الأسباب الأخرى التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع والبحث فيه:

* الميل إلى هذا النوع من الموضوعات والرغبة في البحث فيه.

*بسبب ارتباطه بمجال تخصصنا وهو اللسانيات.

*نقص الأبحاث التي تناولت هذا الموضوع.

*الرغبة في التعمق في معرفة وفهم واقع اللغة العربية الذي بدأ يتدهور، خاصة في التعليم، لأسباب كثيرة، وذلك بالرغم من وجود سياسة لغوية تعمل على حصانتها ونشرها وحمايتها من الزوال والانحطاط.

*نظرا لأهمية الكتاب وما يتضمّنه من المسائل المهمة بخصوص وضع اللغة العربية وتحدياتها في ظل العولمة واللغات المحلية والتطورات التكنولوجية.

– ويروم البحث تحقيق مجموعة من الأهداف، وهي:

*التعرف على واقع اللغة العربية في العالم العربي بصفة عامة والمغرب الأقصى بصفة خاصة من منظور الباحث عبد القادر الفاسي الفهري.

*التعرف على السياسات اللغوية المتبعة في الدول العربية.

*التعرف على التحديات والمشكلات التي تواجه اللغة العربية في العالم العربي.

*الكشف عن أفكار ومقترحات الفاسي الفهري التي يسعى من خلالها إلى النهوض باللغة العربية، وتطويرها بما يضمن لها البقاء والازدهار في المستقبل.

وتتمحور إشكالية هذا البحث حول مدى نجاعة السياسات اللغوية في البلاد العربية، حسب كتاب "السياسة اللغوية في البلاد العربية، ومدى تشخيص المؤلف للمشكلة التي تعاني منها اللغة العربية في العالم العربي وتقديم الحلول اللازمة لها، وذلك من خلال قضايا الكتاب، حيث يعتبر المؤلف وضع اللغة العربية وضعا إشكاليا، وأنّ هذه اللغة مهدّدة في بقائها، وتشكّل العولمة أبرز التحديات التي تواجه اللغة العربية، مع غياب سياسات لغوية ناجعة، ونظرا للمكانة العلمية التي يتمتع بها الباحث المغربي عبد القادر الفاسي الفهري، والجهود التي يبذلها من أجل اللغة العربية، فإنّه يستوجب على الباحثين والطلبة سبر أغوار هذا الكتاب، والتعرّف على تشخيص المؤلف للمشاكل التي تواجهها اللغة العربية، والحلول التي يقترحها، خاصة أنّ هذا الكتاب الذي يهدف إلى إيقاظ وعي الأمّة العربية غير متاح، وعليه، سنحاول من خلال هذا البحث الإجابة عن مجموعة من التساؤلات التي تمّ تفريعها من الإشكالية السابقة، والتي يجد القارئ الإجابة عنها، إلى حدّ كبير، في كتاب الفاسي الفهري "السياسة اللغوية في

البلاد العربية" وكذلك من محاولتنا لاستيعاب ما يرغب المؤلّف إيصاله للقارئ العربي، وتتمثّل تلك التساؤلات فيما يلي:

*ما مفهوم السياسة اللغوية؟ وما مفهوم التخطيط اللغوي؟ وفيما تكمن طبيعة العلاقة بينهما؟ وما هو وضع اللغة العربية الفصحى في العالم العربي؟

*ما السياسة اللغوية عند الفاسي الفهري؟ ما طبيعة السياسة اللغوية التي تنتهجها الدول العربية لحماية اللغة العربية الفصحى، ولمواجهة تحديات العولمة، والاقتصاد العالمي، والتكنولوجيا الرقمية، وما أطلق عليه الفاسي الفهري مصطلح "**اللغة الكونية**" (أي اللغة الإنجليزية)، وكلّ التغيرات التي تطرأ على العالم اليوم حسب الفاسي الفهري؟

* ما هي معايير السياسة اللغوية الناجعة والناجحة في حماية اللغات الوطنية، وتعزّز التعدّد اللغوي والتفتّح على اللغات الأخرى، من منظور الفاسي الفهري؟

*هل السياسات اللغوية التي تنصّ عليها الدساتير في الأوطان العربية بصفة عامة، والمغرب الأقصى على وجه الخصوص يتمّ تنفيذها بالفعل، أم هي مجرد كلام منصوص عليه في الدساتير ولا علاقة لها بالممارسات الفعلية التي تجري في الواقع حسب الفهري؟

* ما هي الحلول التي يقدّمها الفاسي الفهري لوضع اللغة العربية في المغرب؟

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي الذي يقوم على إجراءات الوصف، من أجل وصف الشكل الخارجي لكتاب الفاسي الفهري ومضامينه والقضايا البارزة فيه، مع الاستعانة كذلك بتقنيات هذا المنهج كالتحليل والتركيب عندما يستدعي الأمر تفسير وتحليل أفكار المؤلف والتعليق عليها.

وقد تمّ تقسيم البحث كما يلي:

*المقدمة.

***الفصل الأوّل:** عنوانه "**الدراسة اللسانية الاجتماعية للغة وصنع القرار اللغوي**"، يتضمّن مبحثين، الأول عنوانه "**دراسة اللغة بين اللسانيات البنوية واللسانيات الاجتماعية**"، تطرّقنا فيه لإسهامات بعض البنويين في تطوير اللسانيات الحديثة، ومنهجية هؤلاء في دراسة اللغة، وتمّ عرض أهم الانتقادات الموجّهة للسانيات البنوية، والبوادر الأولى للاهتمام بالطابع الاجتماعي للغة، ثم تطرّقنا لتعريف اللسانيات الاجتماعية وظروف نشأتها، وأهم القضايا التي تعالجها.

المبحث الثاني: عنوانه "**السياسة اللغوية والوضع اللغوي في العالم العربي**"، تطرقنا فيه إلى تعريف السياسة وتعريف السياسة اللغوية، وأهم أنواعها، وتعريف التخطيط اللغوي وأهميته، وعلاقته بالسياسة اللغوية، وأهداف السياسة اللغوية، وختمنا المبحث بتقديم صورة مختصرة عن الوضع اللغوي في العالم العربي.

***الفصل الثاني:** عنوانه "**دراسة تحليلية لكتاب السياسة اللغوية في البلاد العربية لعبد القادر الفاسي الفهري**". يتضمّن هذا الفصل مبحثين؛ الأوّل عنوانه "**وصف شكل الكتاب وتلخيص مضمونه**"، قدّمنا فيه تعريفا المؤلف "عبد القادر الفاسي الفهري"، ووصفا مختصرا لشكل الكتاب، وتطرّقنا فيه أيضا لأهمية الكتاب والحقل المعرفي الذي ينتمي إليه، والدوافع التي حثت المؤلف على تأليف هذا الكتاب، والمنهجية التي اتبعها الفاسي الفهري في ذلك الكتاب، وختمنا المبحث بتلخيص فصول الكتاب.

المبحث الثاني، عنوانه:" **أهم القضايا التي تناولها الفاسي الفهري في كتابه**"، تحدثنا فيه في البداية عن إشكالية الكتاب ورهاناته، بعدها انتقلنا إلى الحديث عن القضايا الأساسية التي طرحها المؤلّف في كتابه، وقدما بعض الانتقادات لبعض الجوانب من تلك القضايا، ذكرنا كذلك القيمة الفلسفية للكتاب.

* **الخاتمة:** كانت محصلة لأهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال البحث.

– كما اعتمدنا في بحثنا هذا على مجموعة من المراجع التي تناولت مسألة السياسة اللغوية، منها:

*لويس جان كالفي، علم الاجتماع اللغوي.

*لويس جان كالفي، حرب اللغات والسياسات اللغوية.

*علي عبد الواحد الوافي، اللغة والمجتمع.

*روبرت.ل. كوبر، التخطيط اللغوي والتغيير الاجتماعي

ولم نعثر على أيّ كتاب أو بحث حول كتاب عبد القادر الفاسي الفهري "السياسة اللغوية في البلاد العربية"، ما عدا مقالين، وهما:

– مقال صغير، عنوانه: صنيع الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري في كتابه: السياسة اللغوية في البلاد العربية"، تأليف: عبد الحفيظ الشريف وسعيد عامر، مجلة الممارسات اللغوية، المجلّد4 العدد02، يصدرها مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، سنة 2013.

– الفاسي الفهري يشرّح السياسة اللغوية في البلاد العربية، منشور في مجلة الهسبيريس الإلكترونية، على الموقع التالي: https://www.hespress.com/public_author

– لقد واجهتنا أثناء البحث مجموعة من الصعوبات، أهمها:

*ندرة المراجع التي تناولت كتاب الفاسي الفهري "السياسة اللغوية في البلدان العربية" رغم أهميته وقيمته العلمية، ربما لكون الكتاب غير متاح في المكتبات الإلكترونية والورقية أيضا.

*ضيق الوقت الذي جعلنا نتسارع في عرض بعض المسائل.

*واجهتنا صعوبة في فهم واستيعاب بعض المصطلحات التي جاء بها الفاسي الفهري في كتابه.

*عدم الاستفادة من مكتبة الجامعة بسبب افتقارها لمثل هذه الموضوعات.

وفي الأخير نتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذة المشرفة الدكتورة "**كايسة عليك**" على صبرها وسهرها، وحسن توجيهها وما قدمته من مساعدة لنا، ونسأل الله عز وجل أن يجازيها عنا خير جزاء، ونأمل أن نكون قد وفقنا في هذا البحث.

الفصل الأول:

الدراسة اللسانية الاجتماعية للغة وصنع القرار اللغوي.

المبحث الأول: دراسة اللغة بين اللسانيات البنوية واللسانيات الاجتماعية.

1- اللغة من منظور اللسانيات البنوية.

2- الانتقادات الموجهة للسانيات البنوية.

3- الاهتمام بالطابع الاجتماعي للغة.

4- تعريف اللسانيات الاجتماعية.

5- ظروف نشأة اللسانيات الاجتماعية.

6- أهم القضايا التي تعالجها اللسانيات الاجتماعية.

المبحث الثاني: السياسة اللغوية والوضع اللغوي في العالم العربي.

1- السياسة اللغوية، تعريفها، أنواعها، وعلاقتها بالتخطيط اللغوية.

2- أهداف السياسة اللغوية.

3- الوضع اللغوي في العالم العربي.

قبل التطرق لدراسة كتاب عبد القادر الفاسي الفهري "السياسة اللغوية في البلاد العربية"، ينبغي أن نتطرق للعلم الذي ظهرت في ظلّه قضية السياسة اللغوية التي تشكّل محور الكتاب السابق، وبما أنّ اللسانيات الاجتماعية ظهرت لتكمّل نقائص اللسانيات البنوية في دراسة اللغة، فسنقدم لمحة مختصرة عن دراسة اللغة في ضوء اللسانيات البنوية، ومنه، فإنّ هذا الفصل يتكوّن من مبحثين، يتناول الأول دراسة اللغة من منظوري: اللسانيات البنوية واللسانيات الاجتماعية، والمبحث الثاني تمّ تخصيصه لمسألة السياسة اللغوية والمشكلات التي تعيشها اللغة العربية في العالم العربي، لأنّ موضوع الكتاب الذي سنقوم بدراسته في الفصل الثاني يتمحور حول علاقة السياسة باللغة العربية.

المبحث الأول

دراسة اللغة بين اللسانيات البنوية واللسانيات الاجتماعية

1-اللغة من منظور اللسانيات البنوية: شهدت دراسة اللغة تطورا ملحوظا بعد ظهور الفكر السويسري في أوائل القرن العشرين، ودعوة العالم اللغوي فرديناند دي سوسير (Ferdinand de Saussure) (1913 -1957) إلى دراسة اللغة بالتركيز على نظامها، أي دراسة بنياتها: الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، فنتج عن اهتمام العلماء بفكر سوسير وتبنيهم لأطروحاته ظهور مصطلحات مختلفة، أبرزها المصطلحات: "البنية"(structure) و"البنوية"(le structuralisme) و"اللسانيات البنوية"(Linguistique structurelle)، وهي مصطلحات وضعها أتباع سوسير، ودعوا إلى اعتمادها في دراسة اللغة بالتركيز على عناصرها الداخلية، والكشف عن العلاقات التي تربط تلك العناصر لتشكل كتلة متماسكة، وذلك استجابة لما دعا إليه سوسير.

ويعتبر الدارسون اليوم العالم فرديناند دي سوسير أبا اللسانيات والمؤسس الحقيقي للبنيوية، حيث يرجع إليه الفضل الأكبر في ظهور المنهج البنيوي، رغم أن مؤلفه "محاضرات في علم اللغة العام" (cours de linguistique générale) لم ير النور إلا بعد وفاته بثلاثة أعوام، كما يشير الدّارسون لكتاب سوسير أنّ هذا العالم قد استعمل مصطلح "البنية" في محاضراته ثلاث مرات فقط، لكنه استعمل كثيرا مصطلح "النظام" (système)، حيث إنّ اللغة حسبه "نظام من الإشارات (system of signs) التي تعبر عن الأفكار"[1]، وسوف تغيّر نظرة سوسير إلى اللغة مسار الدراسات اللغوية في الغرب.

[1]- فرديناند دي سوسير، علم اللغة العام، تر: يوئيل يوسف عزيز، ط3، دار آفاق عربية، بغداد، العراق، 1985، ص34.

ويشير الباحثون إلى وجود علماء آخرين ساهموا في تأسيس اللسانيات البنوية، حيث «تعود الأصول الأولى للمقاربة اللسانية البنيوية إلى الأفكار والتصورات التي عبر عنها بكيفية غير مباشرة كل من بودوان دو كورتناي (1845-1929) (Baudouin de courtenay)، ووليام ويتني (1857-1994) (William Whitney) وفرديناند دي سوسير (1857-1913) (Ferdinand de Saussure) الذين يُعَدَّون بنسب متفاوتة الأهمية مجدِّدين ومؤسِّسين لفكر لساني جديد، ظهر بفضلهم ملامحُه النظرية والمنهجية، من خلال محاضرات أُلقيت، أو مقالات نُشرت هنا وهناك»[1]، إذ ساهم العلماء الثلاثة وايتني، ودو كورتناي ودي سوسير في تأسيس اللسانيات الحديثة، والانتقال بالدراسات اللغوية من المرحلة التاريخية والمقارنة إلى مرحلة الوصف الآني والعلمي والموضوعي لبنية اللغة البشرية.

وقد اتّفق العلماء، بعد سوسير على استبدال مصطلح "النظام" الذي استعمله هذا الأخير بمصطلح "البنية"، وأعلنوا عن تبنّي المصطلح الجديد لأوّل مرة في مؤتمر للغويين سنة 1992، شارك فيه عدد كبير من العلماء البارزين في الدراسات اللسانية، منهم: ر.جاكبسون (Roman Jakobson)، ونيكولاي تروبتسكوي (Troubetzkoy)، وكارسفسكي(Karceviski)، وذلك «في المؤتمر الدولي الأول للسانيين المنعقد بمدينة لاهاي الذي قدمت فيه جملة من التصورات اللسانية التي تدعو إلى منهجية غير مسبوقة في دراسة أصوات اللغة الطبيعية من قبل الثلاثي: تروبتسكوي وجاكبسون وكارسفسكي، وهو ما يعرف في تاريخ اللسانيات الحديثة بالاقتراح 22 معلنين فيه ميلاد الصواتة الجديدة انطلاقا من المفاهيم اللسانية التي عبر عنها سوسير في دروسه»[2]، ومصطلح "الصواتة" هو مصطلح استخدمه الباحث "مصطفى غلفان" ويقصد به ما يُعرف بالفنولوجيا (La phonologie) أو علم وظائف الأصوات.

[1]- مصطفى غلفان، اللسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات، ط1، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت لبنان، 2013، ص15.
[2]- المرجع نفسه، ص30.

ويقصد البنويون باللسانيات البنوية ذلك المنهج الجديد في دراسة اللغة بالتركيز على بنيتها الداخلية والقواعد التي تربط عناصر هذه البنية، يهدف العلماء من خلاله إلى البحث عن طبيعة اللغة باعتبارها موضوع البحث العلمي، وحدّدوا موضوع هذا العلم في دراسة اللغة في ذاتها ولذاتها دراسة **وصفية** آنية للبحث في نظامها وقوانينها دون الاهتمام بجوانبها التاريخية التطويرية الزمانية، وبذلك سمي منهجهم بالمنهج الوصفي، أو اللسانيات الوصفية، «والوصفية مصطلح يطلق في الدراسات اللسانية على كل دراسة لغوية تهدف إلى دراسة اللغة **في ذاتها ولأجل ذاتها**... ترتكز على وصف خصوصيات كل لغة عن انفراد، أي دراسة كل لغة كما هي مستعملة في مكان وزمان معينين»[1]، وذلك استجابة لما دعا إليه سوسير حين ميّز بين التاريخية والآنية، ودعا إلى دراسة اللغة دراسة وصفية آنية بعدما كان علماء القرن التاسع عشر يركزون على الجانب التاريخي للغة.

ويعرّف محمد يونس علي البنوية بأنّها «دراسة البنية أو (بنى) اللغة في حد ذاتها على نحو مستقل، ليس فقط بعزلها عن التاريخ، أو العالم الخارجي، بل أيضا عن نسيجها الاجتماعي التي تعيش فيه، والعمليات النفسية التي يقوم بها متكلموها عند فهمها، أو اكتسابها»[2]، حيث يكتفي سوسير والبنويون في دراستهم للغة بدراسة العلاقات التي تربط عناصرها الداخلية، بعيدا عن ظروفها التاريخية والخارجية خاصة الظروف الاجتماعية والسياق الاجتماعي التي تُستعمل فيها.

ويُقصد سوسير بدراسة اللغة في ذاتها ولأجل ذاتها، دراستها «من حيث هي لغة، يدرسها كما هي، يدرسها كما تظهر، فليس للباحث فيها أن يغير من طبيعتها... يدرسها دراسة موضوعية تستهدف الكشف عن حقيقته

[1]– حسني خاليد، مدخل إلى اللسانيات المعاصرة، منشورات أنفو برانت Info print، فاس، المغرب، 2018، ص7،8.

[2]–محمد محمد يونس علي، مدخل إلى اللسانيات، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، 2004م، ص67.

فليس من موضوع دراسته أن يحقق أغراضا تربوية مثلا، أو أي أغراض عملية أخرى»[1].

إنّ للسانيين البنويين نظرة خاصة إلى اللغة، فهم يعرّفونها بالتركيز على عناصرها الداخلية وعلى القواعد التي تضبط تلك العناصر، وهي نظرة تلخِّص اللغة في «نظام علامات، نظام ((كل عناصره متماسكة))»[2]، فلا يقتصر سوسير في تعريفه للغة على العلامات المكوّنة لها، بل يرى أنّها نظام، والنظام هنا هو ترابط عناصر اللغة وتكاملها وتفاعلها وتأثرها مع بعضها البعض صوتيا وصرفيا ونحويا.

ويعرّف تشومسكي اللغة في «كتابه "البنى التركيبية" قائلا: من الآن فصاعدا سأعدّ اللغة مجموعة متناهية أو غير متناهية من الجمل، كل جملة طولها محدود ومؤلفة من مجموعة متناهية من العناصر، وكل اللغات الطبيعية في شكليها المنطوق والمكتوب هي لغات بهذا المعنى وذلك لأن كل لغة تحتوي على عدد متناه من الفونيمات (أو الحروف)، ومع هذا، فإن عدد الجمل غير متناه»[3]، فاللغة حسب تشومسكي يشكّلها عدد متناه من الفونيمات التي تشكل بدورها عددا غير متناه من الجمل.

وعرّف العالم يلمسليف–وهو أكثر تأثّرا بنظرة سوسير – اللغة بـ«أنها شكل وليست مادة، وأن المادة ليس لها معنى في ذاتها، ويمكن أن تكون صوتية أو مكتوبة أو إشاراتية»[4]، ويقصد يلمسليف في تعريفه هذا أنّ اللغة شكل وصورة، فيصف خصائصها الشكلية والدلالية، ويستبعد كلّ المؤثرات الخارجية.

---

[1]– محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ط2، دار الفكر العربي، القاهرة، 1997، ص51.

[2]– بريجبيته بارتشت، مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكى، تر: سعيد حسن بحيرى، ط1، مؤسسة المختار، القاهرة، مصر، 2004م، ص110.

[3]– أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005م، ص 209، نقله عن: Noam CHomsky syntactic structures 1957 p 51.

[4]–المرجع نفسه، ص161.

نستنتج من التعريفات السابقة، أنّ اللغة من المنظور البنوي هي **نظام من العلامات** التي تُدرس كبينة مغلقة داخلية، بطريقة مستقلة عن أي ملابسات أو اعتبارات خارجية، باعتبار عناصره المرتبطة والمتشابكة ببعضها البعض الداخلية، أي دراستها في ذاتها ومن أجل ذاتها، وبوصفها انطلاقا من شكلها بعيدا عما يحيطها من ظروف خارجية، وليس كمادة.

وقد حدّد العالم النفساني جان بياجيه (Jean Piaget) خصائص البنيوية، يرى الباحثون اللغويون أنّ بياجي كان دقيقا فيما ذهب إليه، تتمثل هذه الخصائص في:

*__الكلية__: وهو أن «البنية لا تتألف من عناصر خارجية تراكمية مستقلة عن (الكل)، بل هي تتكون من عناصر داخلية خاضعة للقوانين المميزة للنسق»[1]، فلا وجود للعناصر في معزل عن بعضها البعض، بل تشكّل كلا متماسكا عبارة عن نسق من العلاقات تحافظ على كيانها الداخلي، تخضع كلّها لقوانين العامة التي تضبط المجموعة ككلّ.

*__التحولات__: «تعني هذه السمة أن كل بنية تنطوي على قانون داخلي من شأنه أن يحدث تغيرات داخلها، فالبنية لا يمكن أن تظل في حالة ثبات وسكون، بل هي في تغيّر وتحول دائم، فكل نص في نظر البنيوية يحتوي ضمنيا على نشاط داخلي يجعل من كل عنصر فيه عنصرا بانيا لغيره، ومبنيا في الوقت ذاته وهذه الخاصية تحاصر تحول البنية وما يعتريها من بعض التغير»[2]، يعني أنّ البنية ليست ثابتة بل متغيرة، حيث تطرأ عليها تحولات وتغيرات لغوية، لكن طبيعة هذا التحوّل أنّه داخلي، وينتج عن ذلك التحوّل بنية جديدة.

[1]– زكريا ابراهيم، مشكلة البنية أو أضواء على البنيوية، مكتبة مصر، القاهرة، 1990م، ص30.

[2]– يزة عبد الرحمن مصباح عبد الرحمن، البنيوية اللغوية عند فرديناند دي سوسير، مجلة كلية الآداب، ع14، تصدرها جامعة مصراتة، البيرة، ليبيا، 2019، ص64.

***التنظيم الذاتي:** «وتعني هذه السمة أن البنية تستطيع أن تحافظ على وحدتها واستمراريتها، من خلال تنظيم ذاتها بذاتها، فبإمكان أي بنية أن تنظم نفسها، مما يحفظ لها وحداتها ويكفل لها المحافظة على بقائها، ويحقق لها ضربا من الانغلاق الذاتي»[1]، وتعني هذه الخاصية أن البنية قادرة على أن تحكم نفسها بنفسها، والمحافظة على ذاتها بشكل منغلق على نفسها، مما يسمح لها بالمحافظة على وجودها وبقائها.

إنّ البنوية تدرس اللغة كبنية مغلقة بعيدا عن كل ما يحيطها من ظروف خارجية، تدرسها لذاتها ومن أجل ذاتها، ولا تُتّخذ البنية اللغوية على أنّها وسيلة لأغراض غير لغوية، ويدرس البنويون الظواهر اللغوية المختلفة، من حيث كونها نظاما مترابطا ككل واحد، دون عزل وحداتها عن بعضها البعض، وهدف البنويين الوحيد هو الكشف عن القوانين الداخلية للغة البشرية للوصول إلى القواعد المشتركة بين اللغات، بعيدا عما يحيط بها من جوانب واعتبارات خارجية، خاصة الجانب الاجتماعي، وأهملوا التنوّعات والاختلافات اللغوية، وما يسود مجتمع من المجتمعات من التعقيد بسبب الاستعمالات المختلفة للغة الواحدة، أو بسبب وجود عدة لغات مختلفة في المجتمع الواحد، وهذه النقطة بالذات سوف تشكّل قضية مهمة بالنسبة للسانيات الاجتماعية، ولذلك أُنتُقدت اللسانيات البنوية انتقادا شديدا من طرف علماء كثيرين، وسنذكر فيما يلي أهم الانتقادات التي وُجّهت للبنوية.

2-الانتقادات الموجهة للسانيات البنوية: بالرغم من المكانة الكبيرة التي حظيت بها اللسانيات البنيوية وما حقّقته من دراسات حول البنية اللغوية، إلا أنها تعرضت للعديد من الانتقادات ، لكونها أهملت العديد من الجوانب، خاصة الجانب الاجتماعي، وركزت على كون اللغة بنية مغلقة، وحصرت موضوع اللسانيات في دراسة اللغة لذاتها ومن أجل ذاتها، واهتم البنويون أحيانا بوظائف العناصر داخل البنية، وهذا ما قامت به بعض المدارس، مثل مدرسة براغ

[1]- يزة عبد الرحمن مصباح عبد الرحمن، البنيوية اللغوية عند فرديناند دي سوسير، ص64.

والمدرسة الوظيفية الفرنسية، حيث اهتمت هاتان المدرستان بوظائف الأصوات، ووظائف الكلمات داخل البنية، وهناك من اهتم بالوظائف النحوية للعناصر اللغوية، لكن تبقى دراساتهم محصورة في البنية وعناصرها الداخلية.

إن المنهج الذي اتبعه سوسير هو وأتباعه في دراسة اللغة هو منهج شكلي محض، رغم أنّ هذا العالم «يختم محاضراته قائلا إن موضوع علم اللغة هو دراسة اللغة لذاتها ومن أجل ذاتها، ولكنه يقرر في الفصل الثالث في هذه المحاضرات أن الكلام إلى جانب كونه نظاما ثابتا ومتغيرا معا، فإن له جانبا فرديا وجانبا اجتماعيا، ولا يمكن أن نتصور أحد الجانبين مستقلا عن الآخر»[1].

واكتفت البنيوية عند تشومسكي (رائد النظرية التوليدية التحويلية) «بوصف التراكيب اللغوية وتحليلها بطريقة شكلية، متجاهلة بذلك الدور الذي يلعبه المعنى على مستوى اللغات، ولم تبذل أي جهد في تحديد القواعد التي يلجأ إليها المتكلم عند تكوين جمل غير محدودة، ومن ثم فهي لم تعط أي اهتمام للكفاءة اللغوية»[2]. فقد أعطت البنوية، سواء عند سوسير وأتباعه أو عند تشومسكي وأتباعه أيضا، أهمية للعلاقات التي تربط العناصر بسياقها الداخلي دون مراعاة المعنى الذي يمكن أن ينتجه أو يولده النص في سياقه الخارجي، واهتموا بالبنية الشكلية على حساب استعمال هذه البنية في السياسات التواصلية والاجتماعية.

وقد خالف العالم اللغوي البريطاني جون روبرت فيرث (John Rupert Firth) (1890-1960) - رائد المدرسة الإنجليزية -ما تبنته مدرسة سوسير والمدارس البنوية الأخرى، حيث يرى فيرث «أن أصحاب المدارس الأخرى

[1]- كريم زكي حسام الدين، اللغة والثقافة دراسة أنثرولغوية لألفاظ وعلاقات القرابة في الثقافة العربية، ط1، كتب عربية، مصر، 2001، ص33-34.

[2]- ربوح عبد الحفيظ، التوليدية التحويلية: النشأة والتطور، مجلة المعيار، المجلد 24، العدد 49، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2020، ص247.

سواء كانت في أوروبا أم في أمريكا اهتموا بالتركيب الداخلي للغة أكثر مما ينبغي، ولكنهم أهملوا جانب الاستعمال الفعلي للغة في إطار المجتمع، وما يمكن أن يفرضه ذلك المجتمع من الضوابط والقيود على مستعملي تلك اللغة»[1]، فبالرغم أنّ فرث هو لساني بنوي، لكنه يعارض البنويين في اعتبارهم اللغة بنية شكلية، تكمن أهميتها في تماسك عناصرها الداخلية، فعزلوها عن جانبها الاجتماعي وما يحيطها من قوانين و ضوابط الاستعمال.

وقد سبق العالم الفرنسي "انطوان مييه (Antoine Meillet) (1866-1936) فيرث إلى القول بالطابع الاجتماعي للغة، كان مييه من أهم اللسانيين التاريخيين المتأثرين بعلم الاجتماع وهو تلميذ سوسير، إلا أنه كان متأثرا كثيرا بالعالم الفرنسي دوركايم، وحاول التميّز عن أستاذه دي سوسير في الكثير من الجوانب، حيث «اعترض على تعريف "دو سوسير" الذي يقول بأنها (أي اللغة) "نظام من العلامات المعبرة عن الأفكار"، قائلا أنه تعريف يصب كل اهتماماته على الجانب النسقي ولا يعطي أيّ أهمية للإنسان الاجتماعي في العملية اللغوية ويأسف "مييه" لكون "سوسير" لم يتحدث عن الكلام باعتبار اللسان حقيقة اجتماعية ولسانية وواقع اللسان أنه اجتماعي بامتياز»[2]، حيث لا يتّفق مييه مع سوسير الذي يعتبر اللغة ظاهرة اجتماعية يعبر بها الناس عن أفكارهم ويستخدمونها لتحقيق هدف التواصل مع غيرهم، ثمّ يدرسها معزولة عن المتكلمين وعن ظروفهم الاجتماعية، مهملا بذلك دور الجانب الاجتماعي والاستجابة لكل ما يحدث للمجتمع من تغيرات، كما يعيب مييه على سوسير تمييزه بين اللغة والكلام، وإهماله الطرف الثاني (الكلام) ولم يتطرق إليه على كونه خاصية اجتماعية، واعتبره نشاطا فرديا خاصا بالفرد فقط لا الجماعة، وأنّه ثانوي أمّا اللغة فهي الجوهر والأساس.

[1]- حسن كزار، اللسانيات الاجتماعية في الدراسات العربية الحديثة التلقي والتمثلات، ط1، دار الرافدين، بيروت، لبنان، 2018م، ص82.

[2]- مصطفى غلفان، في اللسانيات العامة تاريخها، طبيعتها، موضوعها، مفاهيمها، ص45.

ينتقد مييه أستاذه لعزله التغيّر اللغوي عن العوامل الاجتماعية والتاريخية التي تتحكم فيه، يقول مييه عن سوسير «بفصله التغير اللغوي عن الظروف الخارجية التي يتوقف عليها، قد جرّده من الواقع، وحوّله بذلك إلى تجريد هو بالضرورة غير قابل للتفسير»[1]، فقد جرّد سوسير التغيرات اللغوية عما يحيط بها من عوامل وظروف خارجية واجتماعية، وجعلها بنية مغلقة غير قابلة للتفسير.

وحين ميّز سوسير بين اللغة والكلام، رأى أن اللغة في «ماهيتها نظام اجتماعي مستقل عن الفرد، .... ومعنى هذا أن اللغة تقنين اجتماعي، أو مجموعة من القواعد»[2]، فسوسير يقرّ بنفسه بأنّ اللغة نشاط اجتماعي خاص بالمجتمع، وذلك بعدما نظر إليها بأنّها بنية داخلية بعيدة كل البعد عن كل ما يحيطها خارجيا، ودرسها وفق هذه النظرة.

فعلى الرغم من الإنجازات العظيمة التي حقّقتها البنوية، لكنها واجهت انتقادات كثيرة وتعرّضت لجدال عميق، ورُفضت فكرة اعتبار اللغة بنية مغلقة، فظهرت عدة محاولات (في نهاية الأربعينيات وفي الخمسينيات من القرن العشرين) تحاول ربط اللغة بالمجتمع، ونتج عن تلك المحاولات علم جديد في الستينيات من القرن الماضي، وهو اللسانيات الاجتماعية (la sociolinguistique)، ويعتبرون ربط اللغة بالمجتمع والاهتمام بالعوامل الاجتماعية المحيطة باللغة أساس نظريات اللسانيّين الاجتماعيين.

3 –الاهتمام بالطابع الاجتماعي للغة: يعتبر المجتمع البيئة التي يتواصل فيها الناس، ويتخذونها لتحقيق أغراضهم، ومقاصدهم، والتواصل والتفاعل مع غيرهم، واللغة وسيلة مهمة وأساسية من أجل تحقيق هذا، ولهذا فإن العلاقة بين اللغة والمجتمع هي علاقة تشابك لا يمكن الفصل بينهما كون كل واحد منهما يكمل الأخر.

[1]– لويس جان كالفي، علم الاجتماع اللغوي، ترجمة: محمد يحياتن، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006م، ص12.

[2]– زكريا إبراهيم، مشكلة البنية أو أضواء على البنيوية، ص44.

وتعتبر اللغة من أعظم الاكتشافات التي عرفها الإنسان في حياته كونها، «تعد من أهم مظاهر السلوك الإنساني، فهي لا تحيا إلا في ظل المجتمع، كونها استجابة ضرورية لحاجة الاتصال بين الناس جميعا، فالمجتمع هو الذي كون اللغة وحفظها وطورها، واللغة بدورها بنت المجتمع وطورته»[1]. لقد أصبح الإنسان، بفضل اللغة، ذا مكانة مميزة بين سائر الكائنات الحية، حيث «كانت اللغة ومازالت وستظل إحدى القوى التي ساعدت الكائنات البشرية على الخروج من العالم الحيواني والانطواء في جماعات، وتطور القدرة على التفكير، وتنظيم الحياة الاجتماعية، وتحقيق درجة التقدم التي عليها الإنسان اليوم»[2]، إن اللغة هي وسيلة مهمة في تحقيق عملية التواصل بين أفراد المجتمع والتفاهم بين أبناء الشعب، لأنها تساهم في نقل وتبادل الأفكار بين الناس للتعبير عن أفكارهم ومشاعرهم وآرائهم وحاجاتهم، كما تعتبر عاملا مهما في الترابط بين الأجيال، وانتقال العادات والتقاليد والثقافات بين العصور.

نظرا لأهمية اللغة في حياة الأفراد والمجتمعات، ونظرا لارتباطها الوثيق بالمجتمع، اهتم العلماء بإبراز العلاقة التي تربط اللغة بالمجتمع، وقد سبقهم اللساني البنوي دي سوسير إلى ربط اللغة بالمجتمع، وعرّف اللغة بأنها «نظام من الرموز الصوتية الاصطلاحية في أذهان الجماعة اللغوية، يحقق التواصل بينهم، ويكتسبها الفرد سماعا من جماعته»[3]، فاللغة هي نظام تناسق من الرموز الصوتية يستعين به المجتمع لتحقيق التواصل بين الأفراد، والذي ورثه من الوسط الذي يعيش فيه. كما عرّف سوسير اللغة، في سياق آخر، بأنها «نتاج اجتماعي لملكة اللسان ومجموعة من التقاليد الضرورية التي تبناها مجتمع ما ليساعد أفراده على ممارسة هذه الملكة»[4]، فقد أكّد سوسير مرارا على الطابع الاجتماعي للغة، رغم أنّه اقتصر

---

[1]– مختاري عمر، دور اللغة في تشكيل وعي المجتمع، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، المجلد 11، العدد1، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 16 جانفي، 2022، ص492.

[2]– هادي نهر، علم اللغة الاجتماعي عند العرب، ط1، جامعة المستنصرية، بغداد، العراق،1988م، ص17.

[3]– محمد محمد داود، العربية وعلم اللغة الحديث، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2001م، ص43-44.

[4]– فرديناند دي سوسير، علم اللغة العام، ص27.

على دراسة شكلها الداخلي فقط. ويرى هذا العالم اللغة في إطار مقارنتها بالكلام (parole) أنها مرتبطة بالمجتمع والعرف الاجتماعي، بينما الكلام مرتبط بالفرد والحدث الكلامي، فهو يقرّ بأنّ «اللغة ظاهرة اجتماعية تشترك فيها جماعة بشرية معينة، وهي بحكم كونها ظاهرة اجتماعية تنشأ من طبيعة الاجتماع ويشرف عليها العقل الجمعي لتلك الجماعة، في حين أن الكلام يشير لتطبيق الفرد للنظم اللغوية التي تواضع عليها مجتمعة في تفاهمه مع الآخرين»[1]، وبهذا فإن اللغة عند سوسير ظاهرة اجتماعية يشترك فيها جماعة من الناس، وتنشأ من طبيعة الاجتماع.

واعتبر "أنطوان ميبه" موضوع اللسانيات الحقيقي والأصلي هو «دراسة اللغة لا كظاهرة صوتية أو ظاهرة عضلية أو حسية تخضع للحركات أو للإدراك الحسي، أو لفهم الأصوات الصادرة، ولكن كوسيلة للاتصال بين كائنات تجتمع في جماعات»[2]، حيث جعل ميبه من اللغة خاصية اجتماعية وأداة للتواصل بين الكائنات البشرية، ويرى أيضا أنّ «اللغة البشرية هي أساسا معطى اجتماعي في مقام تاريخي ثقافي مؤكدا الرابط العضوي الوثيق بين اللغة والثقافة ومختلف الأشكال الاجتماعية للشعب الذي يتكلم هذه اللغة»[3]، فيبين هنا العلاقة الوطيدة بين اللغة والثقافة وعلاقتها بالمكونات الاجتماعية الأخرى.

ويعتبر اللساني البريطاني فيرث «اللغة ظاهرة اجتماعية، شأنها في ذلك شأن العادات والتقاليد، وهي من صنع الإنسان وابتكاره، ومن ثم فهي لصيقة به، وقريبة منه، بل هي جزء من معناه الذي لا تدرك حقيقته إلا بها»[4]،ينظر فيرث إلى

[1]– السيد علي شتا، علم الاجتماع اللغوي، دط، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1996، ص46.

[2]– حسن كزار، اللسانيات الاجتماعية في الدراسات العربية الحديثة التلقي والتمثلات، ص74-75.

[3]– مصطفى غلفان، في اللسانيات العامة تاريخها، طبيعتها، موضوعها، مفاهيمها، ص45.

[4]– حسن كزار، اللسانيات الاجتماعية في الدراسات العربية الحديثة التلقي والتمثلات، ص83.

على أنّها نشاط إنساني، وهي مسألة تتعلق بالعادات والتقاليد وتتأثر بهما وتتغير بتغيّرهما، ويرى أنّ جوهر الإنسان يكمن في لغته الذي بها يعرف وجوده وكيانه.

وقد كان أستاذ فيرث وهو (برونيسلاف كاسبر مالينوفسكي Bronislaw Malinowski) (1884–1942) من أهم الأنثروبولوجيين الذين اهتموا بدراسة لغة المجتمعات، باعتبارها الممر الذي يعْبُر منه الأنثروبولوجيون إلى داخل المجتمع، حيث «يعتبر مالينوفسكي الرائد في مجال اهتمام الأنثروبولوجيين البريطانيين باللغة، فقد أكد على الحاجة الملحة إلى نظرية إثنولغوية Ethnlinguistics لتوجيه الباحث الأنثروبولوجي أثناء عمله مع متعلمي اللغة في المجتمع الذي يقوم بدراسته إثنوجرافيا، لأن مثل هذه النظرية تكشف عن كيفية تأثر الأشكال اللغوية بالعناصر أو المكونات الثقافية للمجتمع»[1]. والأنثروبولوجيا هو العلم الذي يدرس الإنسان من حيث هو كائن عضوي حي، يعيش في مجتمع تسوده نظم وأنساق اجتماعية في ظل ثقافة معينة، يؤكد هنا مالينوفسكي على أهمية اللغة لدى الأنثروبولوجي في عمله للكشف عن ثقافة المجتمعات الأخرى.

واهتم رواد المدرسة الأمريكية باللغة في إطارها الاجتماعي، حيث ذهب إدوارد سابير (E/ Sapir)(1884-1939) إلى أن «اللغة وسيلة إنسانية محضة غير غريزية لتواصل الأفكار والانفعالات والرغبات بواسطة نظام من الرموز اخترعت لهذا الغرض على وجه التخصيص»[2]، بمعنى أن اللغة ليست غريزية ولا فطرية لدى الإنسان، ولم يولد بها كما هو الحال في المشي مثلا، بل يتلقاها من المجتمع الذي يعيش فيه، في شكل رموز يستخدمها المتكلم للتعبير عن أفكاره ورغباته وعواطفه، ومن هنا فإن اللغة هي وسيلة للتواصل بين أفراد المجتمع. كما يرى أن اللغة هي «دليل للواقع

[1]– كريم زكي حسام الدين، اللغة والثقافة دراسة أنثرولغوية وعلاقات القرابة في الثقافة العربية، ص42،43.

[2]– ياس خضر عباس العباسي، النسبية اللغوية في حقل الأنثروبولوجيا الثقافية، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية/ جامعة بابل، العدد 43، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، العراق، ، ص1978.

الاجتماعي، ويكون وجود الناس تحت رحمة اللغة الخاصة بهم والتي أصبحت وسيطا للتعبير عن مجتمعهم وأن العالم الواقعي/ الحقيقي هو إلى حد كبير مبني بطريقة لا شعورية على أساس عادات الجماعة في استعمال اللغة، ولا توجد أبدا لغتان متشابهتان بدرجة تكفي لاعتبارهما تمثلان نفس الواقع الاجتماعي»[1] ويقصد من خلال تعريفه هذا أن اللغة مرآة تعكس الواقع الاجتماعي، حيث تقع الشعوب تحت تأثير لغتهم التي تصبح الأداة الرئيسية للتعبير عن خصوصيات مجتمعاتهم، وعالمهم الواقعي يبنى بشكل كبير وبطريقة غير واعية، على أسس التقاليد التي تشكل استخدام اللغة في كل مجتمع، ومن المستحيل أن تجد لغتين متطابقتين بما يكفي لتمثلان نفس الواقع الاجتماعي.

كما يرى سابير أن «اللغة التي تنتمي إلى مجتمع معين والتي يتكلمها أبناؤه، ويفكر بواسطتها، هي المنظم لتجربة هذا المجتمع، وهي التي تصوغ عالمه وواقعه الحقيقي، لأن كل لغة تنطوي على رؤية خاصة للعالم تتضمن ثقافة مستقلة، تشمل رؤية الداخل (علاقة الإنسان بنفسه)، ورؤية الخارج (علاقة الإنسان بمحيطه)»[2]، ويقصد هنا أن اللغة التي نستخدمها، هي التي تنظم تجربة المجتمع، وتبين حقيقته وواقعه ونظرته للعالم، وعلاقته بالمحيط الذي يعيش فيه.

وكان للعرب أيضا رأي في هذا، حيث نجد ابن جني يعرف اللغة على أنها «أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم»[3]، ويقصد بالقوم هنا المجتمع الذين يستخدم مجموعة من الأصوات اللغوية من أجل التعبير عن آرائهم وشؤونهم الحياتية، فباللغة يعبر الأفراد عن حاجياتهم وأحاسيسهم وواقعهم. ويرى الجاحظ «أن اللغة ليست مخارج الحروف فقط، وإنما هي القدرة الإنسانية الإرادية المفكرة المعبرة في مجتمع»[4]، فاللغة ليست مجرد أصوات معزولة عن الواقع، بل هي

[1]– ياس خضر عباس العباسي، النسبية اللغوية في حقل الأنثروبولوجيا الثقافية، ص 1978.

[2]– بوجمعة علي، اللغة العربية والتنمية: المسيرات والمعيقات، ط1، شركة بريطانية مسجلة في انجلترا سنة 2018، ص50.

[3]– ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ط2، ج1، الهيئة المصرية العامة للكتب، القاهرة.

[4]– هادي نهر، علم اللغة الاجتماعي عند العرب، ص64.

قدرات ومؤهلات خاصة بالإنسان دون غيره من الكائنات، تسمح له بالتعامل والتفاهم والتبادل مع بني جنسه وفي إطار المجتمع الذي يعيش فيه.

نستنتج مما سبق أن علاقة اللغة بالمجتمع متينة ووطيدة تقوم على التأثير والتأثر، ولا يمكن الفصل بينهما، فاللغة ليست ظاهرة طبيعية، بل هي أكثر الوسائل الاجتماعية أهمية، إذ تحتل فيه مكانة مهمة وأساسية، تُمكّن الفرد فيه من التعبير بكل حرية عن حاجياته وما يختلج بداخله، ويؤثّر في المحيطين به ويتأثّر بهم، هذا ما جعل اللسانيين الاجتماعيين يؤكّدون دائما حقيقة أنّ الوظيفة الأساسية للغة هي تحقيق الاتصال والترابط بين أفراد المجتمع الواحد من أجل خلق مجتمع مترابط ومتماسك. وعلى هذا الأساس ظهرت اللسانيات الاجتماعية، كرد فعل على اللسانيات البنيوية، والتوليدية التحويلية التي فصلت اللغة عن الواقع الاجتماعي والأفراد الذين يستعملونها.

4-تعريف اللسانيات الاجتماعية:

اللسانيات الاجتماعية أو علم اللغة الاجتماعي (أو السوسيولسانيات) (Sociolinguistic) أو (sociolinguistique) مصطلحات لمفهوم واحد، وهو العلم الذي يقوم بربط اللغة بالمجتمع ويهتم بالتفاعل القائم بينهما، أي يهتم بالتأثير والتأثر الحاصل بين البنية اللغوية والبنية الاجتماعية، يعرف "**فيشمان** (J.A.Fishman)" علم اللّغة الاجتماعي بأنّه: «علم يبحث التفاعل بين جانبي السلوك الإنساني استعمال اللّغة والتنظيم الاجتماعي للسلوك. ويركز على الموضوعات التي ترتبط بالتنظيم الاجتماعي لسلوك اللغة، وهذا لا يشمل استعمال اللغة فحسب، وإنّما يشمل أيضا اتجاهات اللغة والسلوكيات الصريحة تجاه اللغة وتجاه مستعملي اللغة»[1]، بمعنى أنّ اللسانيات الاجتماعية

[1] -صبري إبراهيم السّيد، علم اللّغة الاجتماعي مفهومه وقضاياه، دار المعرفة الجامعيةالإسكندرية، 1995، ص 15. نقله عن:
Fishman.J.A the sociology of language An interdisiplinary social science approach to language in society Rowley Newbury House 1972.p 1.

هي دراسة التفاعل بين استخدام اللغة والتنظيم الاجتماعي للسلوك البشري، ويركز على كيفية تأثير العوامل الاجتماعية على استخدام اللغة وتفاعلها مع المجتمع، محاولا الإحاطة بكل مل له علاقة باللغة والمجتمع.

ويعرّف "**هدسون** (Tom Hudson) "علم اللغة الاجتماعي بأنه «دراسة اللغة في علاقتها بالمجتمع»[1]، فهو يدرس الظاهرة اللغوية في السياق الاجتماعي الذي تُستعمل فيه، والتأثير الذي يحدثه المجتمع في اللغة، كما يهتم بسلوكات المتكلمين، ويربط التغيرات اللغوية بالعوامل الاجتماعية والثقافية والدينية، وعادات المجتمع وتقاليده وسلوكات أفراده...الخ. ويُعتبر علم اللغة الاجتماعي فرعا من فروع علم اللغة «ينتظم كل جوانب بنية اللّغة، وطرائق استعمالها التي ترتبط بوظائفها الاجتماعية والثقافية»،[2]حيث يركز هذا العلم في دراسته للغة على الجوانب الاجتماعية والتّأثير المتبادل بين اللّغة والمجتمع.

نستنتج من التعريفات السابقة أنّ "علم اللغة الاجتماعي" علم يدرس اللغة في علاقتها بالمجتمع لأن الظروف الاجتماعية وسلوكات المتكلمين والبنى الاجتماعية... الخ، تؤثر كلّها في اللغة المستعملة في المجتمع، ومثال على ذلك، اللغة التي كان العرب يستخدمونها في العصر الجاهلي تختلف في كثير من الجوانب عن اللغة العربية المستخدمة اليوم من طرف هؤلاء. فاللغة من منظور اللسانيات الاجتماعية ليست مجرد وسيلة للتواصل، بل هي أداة تشكل وتعبر عن هويتنا وثقافتنا.

5-ظروف نشأة اللسانيات الاجتماعية: في الأصل كانت اللسانيات محصورة في دراسة بنية اللغة ومكوّناتها الداخلية، ولكن مع تطور الفكر والدراسات في مجال العلوم الاجتماعية، بدأ الباحثون في النظر إلى اللغة كأداة

[1]-هدسون، علم اللغة الاجتماعي، تر: محمود عياد، ط2، عالم الكتب عبد الخالق ثروت، القاهرة، 1990، ص12.

[2]- كمال بشر، علم اللّغة الاجتماعي، مدخل، ط3، دار غريب للطّباعة والنّشر، القاهرة، 1997،ص41.

للتعبير عن الهوية والانتماء الاجتماعي، وأيضا كوسيلة لتحديد العلاقات بين أفراد المجتمع، وتعكس تفكيرهم وسلوكاتهم وعاداتهم وتقاليدهم حيث، «اهتم الدرس اللساني الحديث منذ أواخر الخمسينات من القرن الماضي اهتماما كبيرا بدراسة العلاقة بين اللغة ومحيطها الاجتماعي والثقافي، نظرا لكون اللغة ذات أهمية كبيرة ووظيفتها مهمة في المجتمع، وقد أدى استيعاب هذه الأهمية إلى ظهور مفهوم جديد للغة باعتبارها ظاهرة اجتماعية، وهذا ما استدعى دراستها دراسة اجتماعية، لغرض توضيح العلاقة بين اللغة والحياة الاجتماعية، وأثر المجتمع في مختلف الظواهر الاجتماعية»[1]، وبالتالي تعد دراسة اللغة باعتبارها ظاهرة اجتماعية الهدف الرئيس من اللسانيات الاجتماعية.

جاءت علم اللسانيات الاجتماعية لتكمّل نقائص اللسانيات البنيوية التي أسسها دي سوسير، هذه الأخيرة تسعى إلى دراسة اللغة دراسة شكلية، بالتركيز على عناصرها الداخلية، واستبعاد كلّ الظروف الخارجية المحيطة بهذه الظاهرة، وألغت كل ما يحيط باللغة والظروف التي تنتج في اللغة، حيث «شكلت محاضرات اللساني السويسري دي سوسير اللبنة الأساسية للسانيات الحديثة بصفة عامة، واللسانيات الاجتماعية بصفة خاصة، فدي سوسير أشار في محاضراته إلى الاتجاه الاجتماعي في اللغة رغم عدم تفصيله في هذا الاتجاه نظرا لانشغاله باللسانيات البنيوية التي تعني بدراسة البنية الداخلية للغة، أي دراسة اللغة بمعزل عن العوامل فوق لسانية»[2]، وعليه فإن اللسانيات الاجتماعية نشأت في ظل انشغال دي سوسير بوضع القواعد اللسانية البنوية.

[1]– محمد عفيف الدين دمياطي، مدخل إلى علم اللغة الاجتماعي، ط2، مكتبة لسان عربي للنشر والتوزيع مالنج–جاوى الشَّرقية – إندونيسيا، 2017، ص7.

[2]– سارة الشادلي، اللسانيات العامة واللسانيات الاجتماعية، مجلة قضايا لغوية، المجلد 2، العدد 3، جامعة ابن طفيل، المغرب، ديسمبر 2021، ص83.

كما ظهرت اللسانيات الاجتماعية كذلك «كرد فعل على اللسانيات التوليدية التحويلية لتشومسكي التي تنادي إلى نحو كلي كوني عالمي، مشيدة بدور الفرد المتكلم، معتمدة في ذلك على قواعد مثالية مجردة افتراضية وصورية، بعيدا عن الواقع والسياق التواصلي، لأنّ اللغة حسب –نوام تشومسكي–ذات طبيعة عقلية وفردية وراثية. في حين ترى اللسانيات الاجتماعية أن اللغة ظاهرة اجتماعية مكتسبة»[1]، ويقصد بالنحو العالمي القضايا التي تشترك فيها جميع اللّغات البشرية، حيث إنّ هدف تشومسكي هو وضع نظرية عامة تركّز على القواعد المشتركة بين كلّ اللغات البشرية، أو ما يسميه تشومسكي بالكليات العالمية، فهو يبحث عن التشابه بين اللغات ليصوغ وفقها نظرية لغوية شاملة، أمّا اللّسانيات الاجتماعية فهي تتجاوز الاهتمام بالقواعد العالمية المشتركة إلى البحث في الاختلافات التي تزخر بها اللّغات، والكشف عن التّنوعات والاختلافات اللّغوية النّاتجة عن الاختلافات الاجتماعية.

وبالرغم من أنّ اللسانيات الاجتماعية تأسست في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات، إلى أنّ الاهتمام باللغة في إطارها الاجتماعي يعود إلى علماء بداية القرن العشرين، حيث أقرّ دي سوسير نفسه بأنّ اللغة مؤسسة الاجتماعية، وأنّ للغة جانبان: «جانب فردي وجانب مجتمعي ولا يمكن أن ندرك أحد الجانبين في استقلال عن الآخر»[2]، كما أكّد العالم أنطوان مييه في بحوثه اللسانية العلاقة الرابطة بين اللغة والمجتمع، متأثّرا بنظريات عالم الاجتماع الفرنسي دوركايم (Durkheim) (1858 – 1917).

[1]–جميل الحمداوي، اللسانيات الاجتماعية أو علم الاجتماع اللّغوي، ط2، دار الريف للطبع والنشر الإلكتروني الناظور–تطوان / المملكة المغربية، 2020، ص19.

[2]– فرديناند دي سوسير، محاضرات في علم اللسان العام، ترجمة: عبد القادر قنيني، مراجعة: أحمد حبيبي، إفريقيا الشرق، 1987، ص17.

وتتمثّل المرحلة الحقيقية لنشأة اللسانيات الاجتماعية في مرحلة الستينيات من القرن العشرين، وبالضبط في الفترة التي قام فيها اللساني الأمريكي وليام لابوف (William Labov) بدراسات ميدانية في مناطق جغرافية محدّدة، ركّز فيها على أثر العوامل الاجتماعية في دراسته الميدانية، من أجل الكشف عن التغيرات اللغوية وربطها بالتغيرات الاجتماعية، بمعنى هذا العلم كانت بدايته في أمريكا «على يد بعض الباحثين المعنيين بالقضايا الاجتماعية إلى حد كبير، والمتأثرين بالحركات الاجتماعية في تلك الفترة، وأهم هؤلاء العلماء هو وليام لابوف، العالم الامريكي الذي يعد رائد علم اللغة الاجتماعي من حيث النظريات وطرق البحث»[1]، بعدها تطور هذا العلم على يد «رواد العلم الأوائل، أمثال: ميلروي Milroy، وميلروي وإيكرت Eckert. ميلروي طورت نظرية الطبقات الاجتماعية، وأدخلت عليها أهمية التشابك الاجتماعي المبني على "المنطقة المحلية" (local area)، وأهمية منطقة المعيشة في الاستقرار اللغوي... وبعد ميلروي طورت إيكرت وغيرها علم اللغة الاجتماعي عن طريق نظرية "مجتمع الممارسة"»[2]، أي مجتمع فيه أفراد يعترفون بانتمائهم لجماعة معيّنة يشترك فيها هؤلاء الأفراد في السلوكات والتصرفات الاجتماعية والعادات والتقاليد، ونمط العيش...الخ، وعلاقة ذلك باللغة المعتمدة من قبل هؤلاء الأفراد.

6-أهم القضايا التي تعالجها اللسانيات الاجتماعية: يتجه علم اللّغة الاجتماعي إلى دراسة اللّغة في سياقها الاجتماعي، والكشف عن التفاعل بين اللغة ومستعمليها كون اللغة تتأثر بهؤلاء المستعملين والظّروف المحيطة بهم، هذا إلى جانب اهتمامها بمسائل وقضايا كثيرة مرتبطة باستعمال اللغة، أهمها:

[1]- ريم بسيوني، علم اللغة الاجتماعي في الوطن العربي (محاور ونظريات)، ط1، مركز الملك عب الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، المملكة العربية السعودية، الرياض، 2018م، ص6.

[2]- مرجع سابق، ص7.

***الازدواجية اللغوية:** يعرّف اللساني الاجتماعي الأمريكي الازدواجية اللغوية (Diglossia) بأنّها «هي حالة لغوية ثابتة نسبيا يكون فيها–بالإضافة إلى لهجات اللّغة الأساسية (والتي قد تشمل لهجة نموذجية أو لهجات إقليمية)– نوع من اللّهجات مختلف اختلافا كبيرا عن غيره من الأنواع»[1]، أي بالإضافة إلى اللغة الأصلية المستعملة من قبل أفراد الجماعية، فإنّهم يستخدمون كذلك لهجة قد تختلف عن لغته الأصل، يعني استعمال الجماعة اللغوية شكلين لغويين مختلفين ينتميان للغة نفسها، أحدهما راقي والأخر وضيع، كاستعمال المجتمع الجزائري (والعربي) اللغة العربية الفصحى واللهجات العربية.

***الثنائية اللغوية:**(Bilinguisme) عرفها لويس جان كالفي الثنائية اللغوية بأنّها «قدرة الفرد على استخدام لغتين. وهي مما يدخل في باب اللسانيات النفسية. وهذه الثنائية ثنائية لغوية فردية، أي هي ثنائية عند الفرد الواحد»[2]. ويقصد كالفي هنا، أن الثنائية اللغوية هي القدرة على التحدث بلغتين، وهي قدرة لغوية فرية خاصة بالفرد الواحد لا الجماعة، وهناك أيضا ثنائية لغوية مجتمعية، وهي استعمال المجتمع لغتين مختلفتين ولا تنتميان إلى أصل واحد، كاستخدام العربية والفرنسية في المجتمع الجزائري. وتهتم اللسانيات الاجتماعية المشكلات التي يسببها الازدواجية اللغوي في المجتمع الذي تسود فيها، وسنوضّح ذلك في العناصر الآتية.

[1]–رالف فاسولد، علم اللّغة الاجتماعي للمجتمع، تر: ابراهيم بن صالح محمد الفلاي، النَشر العلمي والمطابع–جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية الرياض، 2000، ص 65.

[2]– لويس جان كالفي، حرب اللغات والسياسات اللغوية، تر: حسن حمزة، مراجعة سلام بزي. حمزة، ط1، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، 2008، ص 394.

***التعدد اللغوي**:(Multilinguisme) تعني التعدّدية «استعمال منظومتين أو أكثر، من جانب المتكلّمين في متحد واحد»[1]، حيث يشير مصطلح التعدّد اللغوي إلى وجود عدة لغات مختلفة في المجتمع الواحد، وللتّعدّد اللغوي إيجابيات وسلبيات، وتسبب مشاكل مختلفة تعمل اللسانيات الاجتماعية على حلّها.

***الاحتكاك اللغوي**: هو ظاهرة تحدث بين لغتين وذلك بتأثر لغة بلغة أخرى «وموضع هذا الاحتكاك الفرد (المزدوج اللغة أو الذي هو في طور اكتساب الازدواجية) أو الجماعة. ونتيجة هذا الاحتكاك هي أحد موضوعات الدراسة السوسيولسانية»[2]، يحدث الاحتكاك بين اللغات سبب عوامل تاريخية كالحروب والنزاعات، وعوامل اجتماعية كالهجرة والنزوح بين الدول، وعوامل ثقافية كتعلم اللغات الأجنبية، وعوامل اقتصادية والتي تتمثل في التبادل التجاري، وتسعى اللسانيات الاجتماعية إلى علاج المشاكل التي يكون سببها الاحتكاك بين اللغات.

***اللَّهجات المحلية واللَّهجات الاجتماعية**:تنشأ اللهجات المحلية، حسب الباحث علي عبد الواحد وافي بسبب «اختلاف الأقاليم وما يحيط بكل إقليم من ظروف وما يمتاز به من خصائص، على حين أنَّ السبب الرَّئيسي في نشأة "اللَّهجات الاجتماعية" يرجع إلى اختلاف طبقات النَّاس في الإقليم الواحد وما يكتنف كلً طبقة منها من شؤون ويفصلها بعضها عن بعض من مميزات في شتَّى مظاهر الحياة»[3]. يقصد هنا أنَّ اللَّهجات المحلية تختلف عن بعضها البعض وتنتشر في مناطق جغرافية، أمَّا اللَّهجات الاجتماعية تختلف تبعا لتباين الطَّبقات الاجتماعية، ويشكّل التنوّع اللهجي موضوعا مهما تهتم به اللسانيات الاجتماعية.

[1]-جولييت غرمادي، اللسانة الاجتماعية، تر: خليل أحمد خليل، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1990، ص115.

[2]- لويس جان كالفي، علم الاجتماع اللغوي، ص27.

[3]- علي عبد الواحد وافي، اللغة والمجتمع، ص152.

***الصراع اللغوي**: وهو المنافسة والصراع بين لغتين أو أكثر داخل المجتمع الواحد، ويكون سبب هذا الصراع عدة عوامل، منها الاجتماعية والسياسية، والتاريخية ...الخ، مما يولد بذلك احتكاك بين اللغات «تكون هناك لغة منتصرة ولغة مغلوبة، مع العلم بأنه هذا ليس بقاعدة ولا مشروطا في جميع الأحوال، بل قد تعيش اللغتان جنبا إلى جنب، ولكن هذا التقارب والتجاور لا يمنع من الاحتكاك والتأثر، كما أنه وفي كل الأحوال فإن اللغة المنتصرة لا تخرج سالمة من هذا الصراع، بل إن اللغة المغلوبة تؤثر فيها، وذلك بأن تدخل فيها الكثير من الألفاظ والتراكيب التي تبقى مستعملة في اللغة المنتصرة»[1]، وتعمل اللسانيات الاجتماعية على البحث عن الحلول للمشاكل التي يسببها الصراع اللغوي.

***التداخل اللغوي**: يدلّ التداخل اللغوي على «تحوير remaniement للبنى ناتج عن إدخال عناصر أجنبية في مجلات اللغة الأكثر بناء، مثل مجموع النظام الفونولوجي وجزء كبير من الصرف والتراكيب وبعض مجالات المفردات (القرابة، اللون، الزمن)»[2] مما يعني حدوث تداخل بين لغة ولغة أخرى، وذلك باحتكاك عناصر لغوية أجنبية، مع العناصر اللغوية للغة الأصلية، مؤثرا بذلك على النظام الصرفي والصوتي والتركيبي والدلالي، ويعتبر التداخل اللغوي مشكلة حقيقية تحاول اللسانيات الاجتماعية علاجها.

* **الاقتراض اللغوي**: عرف صالح بلعيد الاقتراض اللغوي بأنّه «توظيف كلمة أو كلمات أو عبارات من لغة ما في لغة أخرى، مثلما نقترض الآن المصطلحات العصرية»[3] يعني إدخال عناصر لغة ما في لغة أخرى، كإدخال كلمات وألفاظ ودلالات أجنبية إلى اللغة الأصلية.

---

[1]– عز الدين أحمد عبد العالي، الصراع اللغوي بين اللغات، مجلة شمال جنوب، العدد8، جامعة مصراتة، ديسمبر 2016، ص95،96.

[2]– لويس جان كالفي، علم الاجتماع اللغوي، ص27.

[3]– صالح بلعيد، دروس في اللسانيات التطبيقية، دط، دار هومة للنشر، الجزائر، 2003م، ص128.

***التخطيط اللغوي**: يعتبر التخطيط اللّغوي من الموضوعات اللّسانيات الاجتماعية التي لها دور رئيسي في حلّ المشاكل التواصلية في المجتمع، فقد جاء لمعالجة المشاكل اللّغوية، وتطوير اللّغة وتعليم اللّغات، يعرّفه "هوغن" بأنّه «النّشاط الذي يقوم بتحضير إملاء وقواعد ومعاجم نموذجية لتوجيه الكتّاب والمتكلّمين في مجتمع لغوي غير متماسك».[1] فهو يسعى لتطوير المعجم التّواصلي، وحلّ المشكلات اللّغوية وغير اللّغوية.

***السياسة اللغوية**: هي معايير وقوانين تضعها السلطات الحاكمة لغرض استخدام اللغات في دولة معيّنة يسودها ظواهر لغوية اجتماعية، كالتعدّد اللغوي، حيث تضع الدولة قواعد بخصوص باللغة الرسمية مثلا، وتعمل السياسة اللغوية على «تنظيم المشهد اللساني في البلاد عن طريق تنمية اللغة أو اللغات المتداولة فيها وتحديد أدوارها ووظائفها في المجتمع ومجالات الاستعمال اللغوي في البلاد كافة. فهي مجمل الخيارات الواعية المتخذة في مجال العلاقات بين اللغة والحياة الاجتماعية».[2]

خلاصة: نصل من خلال هذا المبحث إلى أن اللغة ليست مجرد بنية داخلية، ولا يمكن دراستها لذاتها ومن أجل ذاتها، بل لها وظائف خارجية تحيط بها، وهو المجتمع، كون اللغة من أهم الوسائل التي يستعملها أفراد المجتمع من أجل التواصل والتخاطب والتحاور فيما بينهم، والتعبير عما يجول بخواطرهم ، وتحاول اللسانيات الاجتماعية الكشف عن علاقة اللغة بالمجتمع الذي يستخدمها، كما يبحث هذا العلم في موضوعات متعدّدة كالاحتكاك اللغوي، والازدواجية والثنائية اللغوية، والتنوع والتعدد اللغوي، والصراع والتداخل اللغوي إضافة إلى السياسة والتخطيط اللغويين الذين يشكلان موضوع المبحث الثاني من هذا الفصل.

---

[1]–ميشال زكريا، قضايا ألسنية تطبيقية دراسات لغوية اجتماعية نفسية مع مقارنة تراثية، ط1، دار العلم للملايين بيروت–لبنان، 1993، ص10.

[2]– ميرفت يوسف، السياسة اللغوية وأثرها في الحفاظ على اللغة العربية، مجلة مداد الآداب، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، العراق، 2019 ص184. نقلا عن: علي القاسمي، معالم في نظريته في السياسة اللغوية، ص41.

المبحث الثاني

السياسة اللغوية والوضع اللغوي في العالم العربي

تعتبر اللغة من أهم وسائل التواصل التي استخدمها الإنسان لتحقيق أغراض مختلفة، وللغة وظائف عديدة تؤديها في المجتمع، لكن الكثير من اللغات يواجه تحديات ويصادف مشكلات تهدّده بالانقراض والزوال، مما يستدعي سياسة لغوية وتخطيط لغوي محكم لضمان استمرار تلك اللغات وحمايتها وتطورها.

1-السياسة اللغوية، تعريفها، أنواعها، وعلاقتها بالتخطيط اللغوية:

تعتبر السياسة اللغوية مبحثا مهما من مباحث اللسانيات الاجتماعية، ومن قضاياها الأساسية، غرضها البحث عن الحلول اللازمة للمشاكل التي يطرحها التنوّع والتعدّد اللغويين داخل المجتمع، وحماية اللغات الوطنية، إذ تعمل كلّ دولة على صيانة لغة/ أو لغاتها الوطنية بوضع قوانين ومراسيم تشريعية لحمايتها، وهذا ما اقتضى وضع مبحث جديد يتكفّل بمعالجة المشكلات التي يطرحها وجود أكثر من لغة في المجتمع الواحد، ويسمى هذا الفرع الجديد "**السياسة اللغوية**" (Politique linguistique).

1-1-تعريف السياسة Politique:

أ-لغة: جاء مفهوم السياسة في المعاجم العربية مصدر ساس يسوس سياسة، ومادته في لسان العرب سوس، «والسياسة: القيام على الشيء بما يصلحه، والسياسة: فعل السائس يقال: هو يسوس الدواب إذا قام عليها وراضها، والوالي يسوس رعيته... وسوس له أمرا أي روضه وذلّله»[1] جاء في القاموس المحيط: «وفلان مجرب قد ساس وسيس

[1]- ابن منظور، لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير وآخرون، ط1، دار المعارف، القاهرة، مصر، دت، ص 2149-2150.

عليه: أدَّب وأُدِّب»[1]. يعني أنّ لفظة سياسة عند العرب، تعني الترويض والتذليل، كما تعني إيجاد ما يصلح الشيء، وتعني كذلك التأديب.

ب–اصطلاحا: يعرّف ابن سينا (980-1037)"السياسة" بأنّها «حسن التدبير الذاتي والجماعي وإصلاح الفساد الذي هو طريق السعادة»،[2] بمعنى أن السياسة لا يمارسها الحكام أو أصحاب السلطة فحسب، بل كل فرد في المجتمع له القدرة على تدبير شؤونه والتصرف فيها وتحقيق أهدافه.

كما تُعرف "السياسة" بأنّها «فن ممارسة القيادة والحكم وعلم السلطة أو الدولة، وأوجه العلاقة بين الحاكم والمحكوم»،[3] يُقصد هنا العلاقة بين حاكم (وهي السلطة العليا الحاكمة) والمحكوم، وهو الشعب أو المجتمع الذي يسير بقيادة السلطة أو الدولة الحاكمة وفق قوانين واجبة. إلى جانب ما سبق، فالسياسة هي «النشاط الاجتماعي، الفريد من نوعه، الذي ينظم الحياة العامة، ويضمن الأمن ويقيم التوازن والوفاق، من خلال القوة الشرعية والسيادة بين الأفراد والجماعات المتنافسة والمتصارعة في وحدة الحكم المستقلة على أساس علاقات القوة، والذي يحدد أوجه المشاركة في السلطة بنسبة الإسهام والأهمية في تحقيق الحفاظ على النظام الاجتماعي وسير المجتمع»[4].

يتّضح من التعريفين السابقين أنّ "السياسة" هي مجموعة من قوانين وأسس يسير عليها الأفراد أو الجماعات أو شعب من الشعوب، يتمّ فيها مراعاة مصالح ذلك الشعب أو الدولة برمتها، وتهدف إلى إصلاح وتنظيم شؤون الأمة،

---

[1]– الفيروز آبادي، قاموس المحيط، تح: محمد نعيم العرقسوسي، ط8، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، مجلد 1، 2005، ص551.

[2]_ بلال دربال، السياسة اللغوية–المفهوم والآلية–، مجلة المخبر، العدد العاشر، جامعة باتنة، الجزائر، 2014، ص 322، نقله عن علي عباس مراد، دولة الشريعة–قراءة في جدلية الدين والسياسة عند ابن سينا، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط1، 1999، ص57.

[3]– عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ج3، 1993م، ص362.

[4]– مرجع سابق، ص362-363.

وتحافظ على نظام وحياة المجتمع وسيرورته، وتقوم بإصلاح الفساد، والعدل بين الناس، وذلك من خلال الدولة أو السلطة الحاكمة المنتخبة من عامة الشعب.

1-2-تعريف السياسة اللغوية (Politique linguistique):

مصطلح "السياسة اللغوية" هو ترجمة للمصطلح الفرنسي"Politique Linguistique" والإنجليزي "Language Policy" ويُعدّ مبحث "السياسة اللغوية" فرعا من فروع اللسانيات الاجتماعية، يهتم بمعالجة المشاكل التي يطرحها الازدواج والتنوع اللغوي، ويعرّف "لويس جان كالفي (Louis-jean Calvet)" السياسة اللغة بأنّها «مجموعة من الاختيارات الواعية المتعلقة بالعلاقات بين اللغة/ اللغات والحياة الاجتماعية»[1]، فالسياسة اللغوية تعني أن يتمّ، في مجتمع متعدّد اللغات، اختيار لغة أو لغات معيّنة تُعتمد في الاستعمال اليومي، أو في التعليم أو في مجال آخر، وعرفها المؤلف نفسه بأنها «مجمل الخيارات الواعية المتخذة في مجال العلاقات بين اللغة والحياة الاجتماعية وبالتحديد بين اللغة والحياة في الوطن»[2] فالسياسة اللغوية حسب تصور كالفي هي عبارة عن مجموعة من القرارات التي يتم اتخاذها في الواقع الذي نعيش فيه، وقد حصرها انطلاقا من العلاقة التي تفرضها الحياة الاجتماعية للغة، خاصة علاقتها بالوطن.

كما تعرف السياسة اللغوية بأنها «قرار تتخذه أمة أو مؤسسة ما، وذلك للتعامل مع اللغة أو اللغات التي يستعملها شعب أو مجتمع ما، مثل اتخاذ اللغة العربية الفصحى أداة للتعليم، والإدارة، والتواصل الرسمي بين أفراد المجتمع»[3]، يشير

---

[1]- لويس جان كالفي، علم الاجتماع اللغوي، ص111.

[2]- لويس جان كالفي، حرب اللغات والسياسات اللغوية، ص 221.

[3]- توري ماحي وآخرون، دراسات في السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي، مجلة جامعة المدينة العالمية(مجمع)، جامعة المدينة العالمية، ماليزيا، العدد 29، 2019، ص358.

هذا التعريف إلى أن السياسة اللغوية هي قرارات وتوجيهات يتم اتخاذها من أجل تصنيف اللغة الرسمية التي يجب الاعتماد عليها في المؤسسات التربوية والتعليمية والإدارية بقوة القانون، كما تحدد الاستراتيجية اللغوية التي يجب تطبيقها في إطار رسمي ضمن توجيهات الحكومة.

ويعرف علي القاسمي السياسة اللغوية بأنّها «نشاط تضطلع به الدولة، وتنتج عنه خطة تصادق عليها مجالسها التشريعية، ويتم بموجبها ترشيد المشهد اللساني في البلاد خاصة اختيار اللغة الرسمية وينص على السياسة اللغوية للدولة في دستورها أو قوانينها أو أنظمتها، بمعنى أن كل دولة لها سياستها اللغوية، سواء كانت معلنة أو لا، والدولة لا تعلن رسميا عن سياستها اللغوية إلا في دستورها أو قانونها»[1]، مضمون هذا التعريف قريب من التعريف السابق، حيث يشير علي القاسمي إلى أنّ أصحاب السلطة هم الذين يصوغون مواد التشريع اللغوي في شكل قوانين دستورية تشريعية، ويجب على المجتمع إتباعها، كما يتكفّل أصحاب السلطة باختيار اللغة الرسمية للبلاد الذي يستخدم لغتين أو أكثر.

نصل من خلال التعريفات السابقة إلى أنّ السياسة اللغوية هي نشاطات تمارسها السلطة الحاكمة تجاه اللغة أو اللغات المستعملة في المجتمع، وهي قرارات لغوية تصاغ من طرف الدولة في شكل قوانين ومواد دستورية تشريعية لحلّ مشكلة أو أزمة ما مرتبطة باستعمال اللغة التي يتم تنفيذها لصالح الشعب، كاختيار لغة ما لغة رسمية أولى تُستعمل في التعليم وفي الإدارة وفي التواصل أيضا.

[1]– نعيمة شلغوم، واقع السياسة اللغوية في الجزائر، المجلة الدولية للدراسات الإنسانية، جامعة عباس لغرور، خنشلة، المجلد1، العدد1، 2022م، 159.

1-3-أنواع **السياسة اللغوية**: رصدت الباحثة (هدى صيفي) في رسالتها التي أعدتها لنيل شهادة الماجستير بعنوان "علاقة السياسة اللغوية بالتخطيط اللغوي (دراسة حالات من الوطن العربي)"، أنواع السياسة اللغوية، من بين تلك الأنواع ما يلي[1]:

***سياسة عدم التدخل**: تقوم هذه السياسة على عدم التدخل في الوضع اللغوي، على مبدأ الاختيار اللغوي، ولا يوجد فيها لغة رسمية واحدة أو متعددة، لأنها لا تقوم على نصوص رسمية أو مكتوبة، بل للمواطن حرية اختيار اللغة التي يريدها.

***سياسة إعلاء اللغة الرسمية**: هي سياسة تدعو إلى استخدام لغة واحدة فقط على جميع المستويات السياسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية، تُطبق هذه السياسة، في الغالب، على اللغة الوطنية التي يمكن أن تكون اللغة الرسمية، واللغة الرسمية لا تكون بالضرورة هي لغة الوطن، فقد تكون اللغة المستعمِرة في بعض الدول التي أُستُعمرت سابقا، أو اللغة الأجنبية التي عرفت انتشارا واسعا هي اللغة الرسمية، فالسنغال، مثلا، لها عدة لغات وطنية، منها البولارية والديولانية... ولكن لغتها الرسمية هي اللغة الفرنسية، لأن السنغال كانت دولة مستعمرة فرنسية.

***سياسة الثنائية أو الثلاثية اللغوية**: هذه السياسة تعترف بها الدولة بموجب الدستور والقانون وذلك بالاعتراف بلغتين أو أكثر، وتكون وفق حقوق شخصية من طرف الأفراد في اختيار اللغة المستخدمة، وواجبة من طرف الدولة، مثل الجزائر، حيث تعترف السلطة الحاكمة باللغة العربية لغة رسمية أولى والأمازيغية لغة رسمية ثانية دستوريا، وللمواطن الحق في اختيار أي لغة تناسبه حسب موقعه الجغرافي الذي يعيش فيه.

[1]- هدى الصيفي، علاقة السياسة اللغوية بالتخطيط اللغوي (دراسة حالات من الوطن العربي)، رسالة ماجستير في اللغة العربية وآدابها، دراسات لغوية، قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم، جامعة قطر، سنة 2015م، ص41، 52.

***سياسة استراتيجية التعدد اللغوي:** تستخدم هذه السياسة عدة لغات رسمية، مرتبطة بحاجاتها السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، بشرط أن كون للدولة عدة لغات، مثل الهند التي تحتوي على 461 لغة، لكن لها 22 لغة معترف بها.

***السياسات اللغوية للعولمة:** تستخدم هذه السياسة، في العادة، الدول القوية التي استعمرت الكثير من الدول مثل فرنسا التي استعمرت الدول الإفريقية كالجزائر، حيث تقوم هذه الدولة بإلزام متابعيها بنشر اللغة الفرنسية في مستعمراتها وخارج حدودها، واستعمالها خوفا من فقدانها وخسارة مكانتها، وهذا ما نشاهده اليوم، فالدول الإفريقية هي الأكثر استعمالا للغة الفرنسية، وهناك دول جعلتها لغة رسمية.

1-4 -نشأة مصطلح السياسة اللغوية: ظهر مصطلح السياسة اللغوية، مع بداية السبعينات «في الانجليزية وذلك في كتاب (فيشمان:Sociolinguistics 1970)، في فصل عنوانه "لسانيات اجتماعية تطبيقية"، وفي الاسبانية ظهر في كتاب (رفاييل نينيولس) سنة 1975(Estructura social i política lingüística) وكذلك في العديد من المؤلفات الألمانية والفرنسية»[1]، كما يرادف هذا المصطلح تسميات أخرى، منها التهيئة اللغوية حيث إنّ «من المصطلحات التي أعطيت لهذا المصطلح هو التهيئة اللغوية (Aménagement linguistique) وهو المصطلح المستعمل في المجال الفرانكوفوني منذ عام 1970، ويعني تدخل الدولة لحماية اللغة والدفاع عنها تجاه لغة أخرى منافسة»[2]. وهناك من يخلط مصطلح السياسة اللغوية بمصطلح آخر مرتبط به، وهو مصطلح "التخطيط اللغوي"، غير أنّهما مختلفان، وفيما يلي تعريف للتخطيط اللغوي.

[1]- هدى الصيفي، علاقة السياسة اللغوية بالتخطيط اللغوي (دراسة حالات من الوطن العربي)، ص23، 24.

[2]- أحمد عزوز ومحمد خاين، العدالة اللغوية في المجتمع المغاربي-بين شرعية المطلب ومخاوف التوظيف السياسوي، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان، 2014م، ص68.

1-5-تعريف التخطيط اللّغوي: مصطلح التَخطيط اللَغوي يقابل في اللَغة الفرنسية (Planification linguistique) وفي اللّغة الإنجليزية (planing language) **ويعرّف** "أوجن" التخطيط قائلا: «أفهم بكلمة التَّخطيط، النَشاط الذي يقوم بتحضير إملاء وقواعد ومعاجم نموذجية لتوجيه الكتَاب والمتكلمين في مجتمع لغوي غير متماسك»[1]، يعني أنّ بعد وضع سياسة لغوية ما في مجتمع غير متماسك لغرض تنظيم استعماله للغة وتعليمها، يأتي التخطيط اللغوي ليضع الإملاء والقواعد والمعجم المناسب لتلك اللغة التي تُعلّم الأجيال ويعتمدها المتكلمون في تواصلاتهم.

ويعرّف "لويس جون كالفي التخطيط اللغوي بأنّه «البحث عن الوسائل الضَرورية لتطبيق سياسة لغوية وعن وضع هذه الوسائل موضع التنفيذ»[2]، بمعنى تحديد الإجراءات والتقنيات اللازمة لتنفيذ سياسة لغوية محددة، ثم تطبيق هذه الإجراءات لتحقيق الأهداف المنشودة من السياسة اللغوية، ويقول كالفي في سياق آخر: «نطلق تسمية التخطيط اللغوي Planification linguistique على التطبيق الفعلي لسياسة لغوية بعينها، أي الانتقال إلى العمل/ التطبيق».[3] حيث يشير مصطلح التخطيط اللغوي إلى تنفيذ السياسات اللغوية في الواقع، حيث يتم الانتقال من المرحلة النظرية إلى مرحلة التنفيذ الفعلي والملموس لتلك السياسات.

أمّا "جولييت غرمادي ترى أنَّ: «التَخطيط اللَغوي هو مجموعة محاولات ومجهودات واعية ومنتظمة ترمي إلى حلّ المسائل اللَّغوية، إنَّها قرارات متَّخذة للتأثير على الممارسات والاستعمالات اللَّغوية، (...) هو مجموعة جهود مبذولة لتغيير

[1]-ميشال زكريا، قضايا ألسنية تطبيقية، ص10.
[2]-لويس جون كالفي، حرب اللُّغات والسِّياسات اللَّغوية، ص221.
[3]- لويس جان كالفي، علم الاجتماع اللغوي، ص111.

شكل لغة ما واستعمالها»[1]، فالتَخطيط اللَّغوي يعني تلك الإجراءات والمجهودات المنظمة التي تهدف إلى معالجة المشكلات اللغوية من خلال سلسلة من الجهود المدروسة والقرارات المتخذة التي تؤثر في كيفية استخدام اللغة وممارساتها، وذلك من أجل تعديل شكل لغة معينة واستخدامها.

ويشمل التخطيط اللغوي حسب "روبرت ل. كوبر" «الأنشطة المنهجية الهادفة إلى تنظيم وتطوير اللَّغات الموجودة أو إيجاد لغات جديدة محلية أو إقليمية أو دولية مشتركة»،[2] أي أنَّه جعل التَّخطيط اللَّغوي من الأنشطة المنهجية الذي يسعى إلى تطوير اللَّغات أو إيجاد لغات أخرى.

نستنتج من خلال التعريفات السَّابقة أن التَّخطيط اللَّغوي هو عبارة عن تطبيق للسياسة اللغوية، وهو مجموعة من الإجراءات والقرارات التي تتخذها الدولة والسَّلطة الحاكمة على أرض الواقع، وذلك من أجل حل العديد من المشكلات اللغوية التي تهدف إلى تطوير وتعديل استخدام لغة معينة والحفاظ عليها. ويعد التخطيط اللغوي نشاطا رسميا تنظَّمه الدَّولة والسلطة الحاكمة، وذلك بهدف تعزيز اللَّغة وحمايتها من التَّحديات التي قد تواجهها.

1-6-أهمية التخطيط اللَغوي وعلاقته بالسياسة اللغوية: يساهم التخطيط اللغوي في الحفاظ على اللَّغة، وتطويرها وتعزيز مكانتها بين اللَّغات، وهو «من أبرز الحلول الممكنة في العصر الحاضر للقضاء على ظاهرة التفشي للهجات في مختلف الميادين وظاهرة التَّداخل اللَغوي والتَّعدد اللَّغوي وما إلى غير ذلك من المشكلات اللَّغوية. وقد أصبح هذا التَخطيط علما قائما بذاته يتمثل دوره في حلَ المشاكل التي تصيب اللَّغة، كما يقوم بمعالجة طرق حوسبتها وإجادة

[1]- جولييت غرمادي، اللسانة الاجتماعية، ص 20

[2]-روبرت.ل.كوبر، التَّخطيط اللَّغوي والتَّغيير الاجتماعي، ص69.

توظيفها...إلخ»[1]، بمعنى أنَ التَّخطيط اللَّغوي يؤدي دورا هامًا في معالجة مشاكل اللَغة المختلفة التي تواجهها المجتمعات في عصرنا الحالي، مثل: انتشار اللَّهجات، التَداخل اللَّغوي والتَعدد اللُغوي. من خلال تحليل هذه المشكلات وتطوير استراتيجيات للتَعامل معها، ويمكن للتَخطيط اللَغوي أن يساهم في تحقيق توازن أفضل في استخدام اللَّغة وتعزيز التَّواصل بين الأفراد بشكل فعَال.

أمّا العلاقة التي تربط السَّياسة اللَّغوية بالتَخطيط اللَغوي، فهما جانبان أساسيان في علم اللُغة الاجتماعي ومتكاملان؛ حيث تتمثل السَياسة اللغوية في القرارات والإجراءات التي تتخذها الحكومات أو المؤسسات الرَسمية بشأن اللَغة، مثل اختيار اللَغات الرسمية، كتطبيق السَّياسات التَعليمية اللَغوية، أو تشجيع استعمال لغات معينة في المجتمع. أمَا التَخطيط اللَغوي فيركز على تحليل اللَّغة وتصميم البرامج والسَياسات اللغوية التي تهدف إلى تطوير وتحسين استخدام اللَغة في المجتمع، ويوضّح "كالفي" العلاقة بين التخطيط والسياسة اللغوية، قائلا: «نعتبر أنَ السَياسة اللَّغوية هي مجمل الخيارات الواعية المتخذة في مجال العلاقات بين اللَّغة والحياة الاجتماعية، (...) ونعتبر أنَ التَخطيط اللَغوي هو البحث عن الوسائل الضَرورية لتطبيق سياسة لغوية ما»[2].

ويذهب أحد الباحثين إلى أنّ «العلاقة بين السَياسة والتَخطيط اللَغويين علاقة تبعية (...) وتفضي هذه العلاقة إلى أنَّ التَّخطيط اللَّغوي تابع للسَّياسة اللَغوية»[3]، فالعلاقة بين المصطلحين علاقة تبعية، فالتَّخطيط اللَّغوي جزء لا يتجزأ من السَّياسة اللَّغوية، حيث يعتمدها ويعمل جنبا إلى جنب معها، وقوم بتنفيذ الاستراتيجيات والتَدابير التي يتم تحديدها

[1]– فوزية طيب عمارة، التَّخطيط اللَّغوي وعلاقته بالسياسة اللَغوية، مجلة العمدة في اللَّسانيات وتحليل الخطاب، المجلَّد4، العدد03، جامعة الشلف، 2020، ص135.

[2]– لويس جون كالفي، حرب اللغات والسياسات اللغوية، ص221.

[3]– هدى الصيفي، علاقة السياسة اللَغوية بالتَخطيط اللَغوي، ص34.

في إطار السَّياسة اللُّغوية، لذلك فإنّ العلاقة بين الجانبية السابقين هي علاقة تكامل، إذ تحدد السياسة اللغوية القرارات اللازم اتخاذها بخصوص الوضع اللغوي في المجتمع، ويعمل التَخطيط اللَغوي على تحديد الخطوات العملية والبرامج التي يمكن إتباعها لتحقيق تلك الأهداف، وبالتالي يمكن أن يكون هذا الأخير أداة فعَّالة لتنفيذ السَياسة اللَغوية بطريقة منتظمة.

2-أهداف السياسة اللغوية: تسعى السلطات الحاكمة وكلّ الجهات المعنية بوضع السياسات اللغة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، حيث «تسعى إلى تحقيق المقاصد الخارج لسانية عندما تتعامل مع تغيير التوزيع الاجتماعي للغات المتنافسة...كما تسعى إلى إقامة أو تغيير أنظمة الخط والكتابة، أو تشجيع انتشار كيفية نطق خاصة (Pronunciation) أو تنوع لساني...كما أنها تسعى إلى تحقيق مقاصد شبه لسانية (Semilinguistic)، باعتبار أن هذه الأنماط من التدخلات لها كذلك نتائج سياسية واجتماعية»[1]، يعني أن السياسة اللغوية تهدف إلى التأثير في توزيع واستخدام اللغات في المجتمع، مع التركيز على الأهداف الخارجية التي تتجاوز القواعد اللغوية نفسها كلغة المستعمر السابق أو لغة دولة منافسة، كما أنها تسعى إلى تبني نظام كتابة جديدة وتعديله، كإضافة حرف جديد أو تغيير قواعد الكتابة، وتهدف أيضا في تعزيز استخدام لهجة ما.

كما يسعى واضعو السياسات اللغوية إلى «تكوين الواقع اللغوي بصورة تلائم الحضارة الحديثة والنظم الجديدة، والتخطيط لبناء العلاقات في الدولة وعلاقاتها بالعالم وبالآخر، ويكون من أهدافها تقليل التناقضات، وتيسير الاتصال والتواصل داخل الدولة أو بين المجموعات اللغوية...ولا شك في أن هذه السياسة سترسخ العدالة بين الجماعات اللغوية المختلفة،

[1]- فلوريان كولماس، دليل السوسيولسانيات، ص937.

وتحد من اختلافاتها وصراعاتها...كما أنها تهدف إلى استخدام لغتين أو أكثر بالمساواة في جميع المجالات»[1]،إذ تساهم السياسة اللغوية التي يُخطّط لها تخطيطا جيّدا في تنظيم الاستخدام اللغوي بطريقة تتناسب مع متطلبات الحضارة الحديثة والأنظمة الجديدة، وتساهم أيضا في بناء العلاقات داخل الدولة وخارجها، مما يعزز العدالة ويقلل من الصراعات بين الجماعات اللغوية المختلفة، وتشجع على استخدام اللغات بشكل متساو في مختلف الميادين.

ويتمّ تأثير السياسة اللغوية في شكل اللغة، حسب كالفي، يتمّ وفق ثلاثة مستويات:

-فالمستوى الأول يتمثل في المستوى الخطي وذلك «حين يتعلق الأمر بأن يبتدع خط للغة الشفوية، وأن يغير الخط المعتمد فيها، أو أن تغير أبجديتها»[2].

-المستوى الثاني هو المستوى المعجمي، وذلك «حين يتعلق الأمر بخلق وحدات معجمية جديدة (بالاقتراض أو التوليد) ليسمح للغة بالتعبير عن معان كان يعبر عنها بلغة أخرى (كمفردات السياسة، والعلوم، وغير ذلك)»[3].

-وأخيرا على مستوى الأشكال اللّهجية، وذلك «حين يكون للغة التي ارتقت حديثا إلى مستوى اللغة الوطنية أشكال مختلفة باختلاف مناطقها، ويجب إما أن يختار واحدا من هذه الأشكال، وإما أن يخلق شكلا جديدا يأخذ من مختلف اللهجات»[4]، يعني أنّ التغيير الذي تستهدفه السياسة اللغوية قد يمسّ الجانب الخطي من خلال تغيير الكتابة وابتكار خط جديد، أو المستوى المعجمي بتوليد مفردات جديدة لتعبير عن مفاهيم جديدة، ويمس كذلك المستوى الشكلي للهجات، وذلك بارتقاء لهجة من بين اللهجات على مستوى اللغة.

---

[1]- أحمد عزوز ومحمد خاين، العدالة اللغوية في المجتمع المغاربي-بين شرعية المطلب ومخاوف التوظيف السياسوي، ص64.

[2]-لويس جان كالفي، حرب اللغات والسياسات اللغوية، ص223.

[3]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

والقضية الأساسية التي تعالجها أيّ سياسة لغوية في البلدان المتعدّدة اللغات تتمثّل في «تحديد اللغة الأولى الرسمية للدولة وتظهر سياسة هذه اللغة الوطنية في مرافق ومؤسسات الدولة وإداراتها وينبغي أن تصدر في الدستور، صيانة من العبث وتحقيقا للأهداف المطلوبة ذلك أن الدولة ومؤسساتها هي رمز السيادة وهي القدوة العملية الأولى، التي ينبغي أن تكون نموذجا وطنيا للآخرين لذلك تسعى الدولة أن تكون نابعة من طبيعة شعبها واختياراته السياسية والثقافية والاجتماعية»،[1]فلا يوجد بلد لا يضع اللغة/ أو اللغات الوطنية في قمة بقية اللغات المستخدمة فيه، كمّا تعتني بتحديد اللغة الرسمية للدولة قانونيا ودستوريا، والتي تكون في الغالب اللغة الوطنية.

ومن القضايا المهمة التي تعتني بها السياسة اللغوية «تحديد **لغة التعليم والتكوين** حيث إن مسألة تعليم وتعلم اللغة النمطية هي إحدى المهام الرئيسية الأولى لمعظم السياسات الحديثة، خاصة الدولة والحكومات التي عاشت ظروف تاريخية واجتماعية صعبة من جهة، والتي تعترف بوجود أكثر من لغة واحدة كجزء من ثقافتها الوطنية أخرى. هذه الدول مطالبة بسياسة رشيدة، تضمن أهداف الموازنة والعدالة في عمليتا التقنين والترسيم للمحتوى اللغوي»[2]، كما أنها تسعى أيضا إلى اختيار لغة التعليم والتدريس، مثلا فاللغة العربية هي اللغة التي تدرس في جميع مدارس الدول العربية.

وتعمل السياسات اللغوية على «تعزيز مكانة اللغة على المستوى الدولي حيث أصبحت هذه القضية من أهم القضايا المرتبطة بهذه الفكرة، إذ ازدادت حاجتنا الماسة إلى حياة العصرنة، وبالتالي، حاجتنا إلى التشبع بمفردات جديدة، بحيث

[1]– عمر أوذاينية، هنية حسني، السياسة اللغوية دراسة نظرية للمفهوم والأهداف من وجهة نظر سوسيولوجية، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 16، جامعة بسكرة، الجزائر، سبتمبر 2015م، 167، نقلا عن عبد السلام المسدي، السياسة وسلطة اللغة، الدار المصرية، اللبنانية، القاهرة، 2007م، ص 38.

[2]– المرجع نفسه، ص167-168، نقلا عن خولة طالب الإبراهيمي، الجزائريون والمسألة اللغوية، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2007، ص190.

يواجه كثير من اللغات تحديا عويصا وذلك بين التطور السريع لكثير من المفاهيم المتصلة بالحياة العصرية وكنتيجة للاستثمار الهائل للمصطلحات المتخذة في التعريف بكل الاختراعات الجديدة»[1].

ومن خلال ما تناولناه سابقا، نستنتج أن للسياسة اللغوية أهدافا عديدة ومتنوعة، حيث تؤثر هذه السياسة في اللغة من خلال تغيير الخط والكتابة، وابتداع معاجم جديدة، وفي الوقت نفسه تسعى أيضا لإزالة التعددية اللغوية واعتماد لغة رسمية وطنية واحدة، ومن ثم، فإنها تهدف إلى اختيار اللغة الرسمية للبلاد وتحديد اللغة المستخدمة في الإدارات والمدارس ووسائل الإعلام والقنوات الأخرى، إضافة إلى ذلك تعمل أيضا على تعزيز اللغة ورفع مكانتها ونشرها في الداخل والخارج، وزيادة عدد الناطقين بها وجعلها لغة عالمية معترف بها.

3-الوضع اللغوي في العالم العربي: تعد اللغة العربية ركيزة أساسية للهوية الثقافية والاجتماعية في العالم العربي، كونها تتميز بعمقها التاريخي وغناها اللغوي، وتعتبر واحدة من أكثر اللغات انتشارا على مستوى العالم باعتبارها لغة القران الكريم الذي أنزل بكلام عربي فصيح، مما أعطاها مكانة دينية هامة، وتتميز هذه اللغة بتنوعها اللهجي الواسع الذي يعكس التنوع الثقافي والجغرافي للمنطقة العربية، حيث لا تختلف اللغة العربية عن غيرها من اللغات الأخرى في تفاعلها مع محيطها، كونها عاشت في ظل مجتمعات إنسانية مكوّنة من أعراق وعادات وتقاليد وثقافات مختلفة ومتنوعة، نتج عنها كثرة اللغات واللهجات التي احتكت بها قديما وحديثا.

عاشت اللغة العربية قديما بجانبها لغات ولهجات محلية وأجنبية، لاسيما بعد الفتوحات الإسلامية التي كانت السبب في احتكاك اللغة العربية باللغات الأخرى، كاحتكاكها بالآرامية في العراق والشام، والقبطية في مصر، والسريانية والآشورية في سوريا، والأمازيغية في شمال إفريقيا، إضافة إلى اللغات الأجنبية المتوارثة عن لسان مستعمري بعض الدول

[1]-برنارصبولسكي، علم الاجتماع اللغوي، تر: عبد القادر ستقادي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،2010، ص170.

العربية كاللغة الاسبانية والايطالية وبالأخص اللغة الانجليزية والفرنسية، مما أدى هذا إلى ظهور ما يسمى بالازدواجية اللغوية والثنائية اللغوية والتنوع والتعدد اللغوي.

3-1-الظواهر السوسيولغوية في العالم العربي:

3-1-1-"الازدواجية اللغوية"(Diglossia) يعرّفها حسب لويس جان كالفي بأنها «العلاقة الثابتة بين ضربين لغويين بديلين ينتميان إلى أصل جيني واحد: أحدهما راق والآخر وضيع (كالعربية الفصحى والعاميات، وكالإغريقية الشعبية الحديثة والإغريقية "المهذبة الصافية"»[1]، فالازدواجية اللغوية تعني وجود مستويين لغويين في لغة واحدة، أي وجود شكلين مختلفين منحدران من اللغة ذاتها في المجتمع ذاته،؛ كاللغة العربية التي يُميّز فيها مستويين؛ **المستوى الرفيع**، يتمثّل في اللغة العربية الفصحى، وهي من أرقى المستويات، تكمن في لغة العرب القدامى، واللغة التي نزل بها القرآن، ولغة العبادة والخطاب الديني، ولغة العلم والثقافة والفكر الراقي، وتستخدم كلغة رسمية في العديد من الدول العربية، وتدرس في المدارس والجامعات كلغة أساسية، وتعتبر لغة التواصل الرسمي والمعاملات الرسمية في الإدارات والمؤسسات، يعرّفها كمال بشر بأنها «لغة القرآن الكريم ولغة التراث وكنوز الثقافة العربية الأصيلة... وهي أساس القومية العربية ومحورها الذي تدور حوله مقومات هذه القومية... وهي السجل الحي لحضارة عربية عريقة، تضرب بعيدا في أعماق التاريخ...لغة غنية في وسائل التعبير، ألفاظا وعبارات، وهي بذلك تمد المتعلم بزاد لا ينفد من وسائل الإفصاح عن النفس، كما تعينه على الأخذ بنصيب وافر من ألوان المعرفة والخبرة»[2]. **والمستوى الوضيع**، يتمثل في «لغة الحديث اليومي الدارج ولغة الحياة العامة بكل ما فيها من أوجه النشاط الإنساني على مستوى الجماهير العريضة. وهذه صيغة

[1]- لويس جان كالفي، حرب اللغات والسياسات اللغوية، ص78.

[2]- كمال بشر، دراسات في علم اللغة، ط1، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1998م، ص220، 221.

لغوية معروفة مستقرة في كل بلد عربي»[1]، وهي اللغة العربية الدارجة أو ما يطلق عليه بالعامية، وتعد من أكثر المستويات اللغوية التي يستخدمها الناس في حياتهم اليومية في البيت وفي الشوارع والتواصل بين الناس.

تختلف اللهجات العربية العامية من بلد إلى آخر وحتى داخل البلدان نفسها، حيث تجتمع فيها لهجات مختلفة، وحتى اللغات الأجنبية لها أثر فيها، حيث إنّ «اللهجات العامية في البلاد العربية يختلف بعضها عن بعض اختلافا واضحا على المستويات الصوتية والصرفية والنحوية.... فالبلد العربي الواحد لا يقتصر التعامل اللغوي فيه على لهجة واحدة. وإنما هناك عدد من اللهجات التي تختلف فيما بينها، بسبب العوامل الجغرافية أو الثقافية أو الحال في الصعيد»،[2] فالسبب في التعدد اللهجي بين المناطق المختلفة يعود إلى البعد الجغرافي بينها، والحدود ممّا جعل لكل منطقة طريقة نطق ولهجة خاصة بها، ويعود كذلك إلى عوامل اجتماعية، كالتعدّد الطبقي، والتنوّع الثقافي، وتفاوت مستوى التعليم، والاختلاف الديني، والاختلاف في السن والجنس، والاختلاف في المهنة...الخ، حيث تختلف لهجة الطبقة الميسورة عن لغة الطبقة الفقيرة، ولغة المتعلمين عن لغة الأميين، ولغة الأطباء عن لغة المزارعين، ولغة النساء عن لغة الرجال...الخ.

3-1-2-**الثنائية اللغوية** (Bilinguisme): يشير مصطلح الثنائية اللغوية إلى وجود لغتين متساويتين في الاستخدام والتقدير في مجتمع معين ومختلفتين من حيث أصولهما، حيث يتكلم الأفراد بكفاءة في كل من لغتين، ويتم استخدامهما في مجموعة متنوعة من السياقات والمجالات؛ كالتعليم، والإدارات، والعمل، ووسائل، الإعلام، ويعرّف ميشال زكريا الثنائية اللغوية بأنها «الوضع اللغوي لشخص ما أو لجماعة بشرية معينة تتقن لغتين، وذلك من دون أن تكون لدى أفرادها قدرة كلامية مميزة في لغة أكثر مما هي في اللغة الأخرى»[3]، أي القدرة على إتقان لغتين مختلفتين من

[1]-مرجع سابق، ص227.

[2]- المرجع نفسه، ص222، 223.

[3]- ميشال زكريا، قضايا ألسنية تطبيقية، ص35.

طرف شخص واحد أو هيئة معينة في المجتمع، وتُستخدم هاتان اللغتان بالتناوب حسب العوامل اللغوية، مثل اللغة العربية واللغة الأمازيغية في الجزائر والمغرب، واللغة العربية والفرنسية في لبنان، واللغة العربية والكردية في العراق، واللغة العربية والانجليزية في الأردن.

3-1-3**التعدّدية اللغوية** (Multilinguisme): هي ظاهرة اجتماعية كثيرة الانتشار في العالم، بالأخص في العالم العربي، يُقصد بها استعمال أكثر من لغة في المجتمع الواحد، حيث يصعب إيجاد مجتمع يتكلم بلغة واحدة، و«هي قدرة الفرد على استخدام أكثر من لغتين»[1]، فالشخص المتعدّد اللغة هو الشخص القادر على استعمال أكثر من لغتين وبإتقان، وتُعرف كذلك بأنّها «مجموعة من اللغات المتقاربة أو المتباينة في مجتمع واحد»[2]، ويعود السبب في ذلك إلى عوامل تاريخية وثقافية وجغرافية للمجتمع، بما في ذلك التبادل التجاري والثقافي بين الشعوب والدول، والهجرة والاستعمار، إذ «تعتبر الهجرة من إحدى المسببات لهذه الظاهرة، وهذا نتيجة لحركات التنقل الإرادية وغير الإرادية لأناس يتكلمون لغة معينة داخل منطقة أناس آخرين يتكلمون لغة أخرى.... ومن الأسباب الهامة الأخرى... نسجل ظاهرة النزوح من الريف أو من المدن الصغيرة نحو العواصم الكبرى.... وللجانب التاريخي كذلك أثره في بروز التعدد اللغوي، وذلك جراء حملات الغزو والاستيلاء على بعض المناطق ثم فرض سياسة الانضمام على متكلمي العديد من لغات تلك المناطق تحت وحدة سياسية موحدة»[3]، ونجد هذه الظاهرة أكثر انتشارا في دول المغرب العربي، خاصة في الجزائر والمغرب الأقصى، حيث «تمثل بلدان المغرب العربي وضعا مختلفا تمام الاختلاف، ففي كل بلد منها ثلاث لغات، ويتميز بلَدان من بلْدان

---

[1]- لويس جان كالفي، حرب اللغات والسياسات اللغوية، ص397.

[2]- سارة الشادلي، التعدد اللغوي وانعكاساته على العملية التعليمية-التعليمية بالمغرب، مجلة التحبير، المجلد3، العدد4، كلية الأداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن طفيل (المغرب)، ديسمبر2021، ص3، نقلا عن صالح بلعيد، في الأمن اللغوي، دار هومة، الجزائر، 2010م، ص224.

[3]_ برنار صبولسكي، علم الاجتماع اللغوي SOCIOLINGUISTICS، ص132، 135.

المغرب العربي (هما الجزائر والمغرب) بوجود أربعة لغات تؤدي وظائف شديدة التنوع»،[1] فمن اللغات المستعملة في هذين البلدين نجد اللغة العربية الفصحى، والعامية العربية واللغة الأمازيغية بمختلف لهجاتها، واللغة الفرنسية والانجليزية...

ومن خلال ما تناولناه سابقا نستنتج أن الوضع اللغوي السائد في العالم العربي تميز ببروز العديد من اللغات، منها اللغات العربية بشكليها الفصيح والعامي (الدارجة) بلهجاته المتنوعة، واللغات الأصلية لها، كالأمازيغية في دول شمال إفريقيا بمختلف لهجاتها، إضافة إلى اللغات الأجنبية وبالأخص اللغات الفرنسية، بسبب الاستعمار الغربي الذي عانت منه بعض الدول العربية خاصة الجزائر التي استعمرت لأكثر من 130 سنة، مما أدى إلى انتشار ظواهر لغوية مختلفة، تمثلت في الازدواجية اللغوية والثنائية والتعددية اللغوية، وهذا الوضع اللغوي الذي ساد في هذين البلدين، وفي بلدان أخرى عربية طرح مجموعة من المشكلات والمواجهات التي مازالت ليومنا هذا تعاني منها اللغة العربية في العالم العربي.

3-2-**المشاكل اللغوية التي تواجهها اللغة العربية في الوطن العربي:** تواجه اللغة العربية اليوم تحديات ومشاكل متعددة داخل مجتمعاتها، ممّا أدت إلى تدهور وضعف في أهم المجالات التي تؤدي فيه وظائف مهمة، خاصة في مجال التعليم، وهذه المشكلات ناجمة عن الظواهر السوسيولسانية السائدة في العالم العربي.

3-2-1-أهم **المشكلات التي تفرزها الازدواجية اللغوية في العالم العربي:**

– تقلّص وظائف اللغة العربية الفصحى بسبب انتشار العامية: حيث نجم عن ظاهرة **"الازدواجية اللغوية"** تنازعا بين العربية الفصحى واللغة العامية، وهذه المشكلة تشكل خطرا على اللغة العربية الفصحى من جهة، وعلى الهوية والتراث العربي من جهة أخرى، حيث لا يوجد عربي واحد يتكلّم بالعربية الفصحى في محيطه الاجتماعي، بل تطغى العامية بلهجاتها المتنوّعة على الاستعمالات اليومية، وهي المستخدمة في مناقشات المتكلمين وحواراتهم، ويشخّص إبراهيم

[1]– لويس جان كالفي، حرب اللغات والسياسات اللغوية، ص89.

السامرائي المشكلة، قائلا: «تبرز المشكلة في أن العرب في يومنا هذا لا يتكلمون بالفصيح من العربية، فالعامي الدارج هو المستعمل وأمر العامي مشكلة المشكلات أيضا، فهناك لهجات مختلفة باختلاف البلاد، ثم إن البلد الواحد مشتمل على لهجات وطرق في التعبير مختلفة أيضا، وربما صعب على العربي في شمال العراق أن يفهم من قروي من سكنة الأهواز في الجنوب من العراق»[1].

– **مشاكل في تعليم وتعلّم اللغة الفصحى**: للازدواجية اللغوية كذلك أثر سلبي في التعليم اللغة العربية الفصحى وتعلّمها، فبالرغم من أنّ تدريس هذه اللغة في المدارس العربية يتمّ من السنة الأولى ابتدائي، إلا أن العامية تتغلب عليها مما يصعِّب على التلميذ فهمها وتعلمها، حيث «نجد أن الطفل يتعلم العامية من محيطه الأسري، ويذهب إلى المدرسة فيجد أمامه لغة أخرى تختلف بقوانينها واستعمالاتها عن العامية التي يستعملها، وهو مطالب بإتقانها ليتمكن من فهم ما يطرح عليه من معارف في المدرسة»[2]، حيث يجد الطفل في المدرسة لغة مختلف عن لغة محيطه التي نشأ على استخدامها بطلاقة، مما شكّل عائقا أمام تعلمه للغة المدرسة، حيث يتفاجأ الطفل بأنّ «لغة المعرفة ليست اللغة التي تزوّد بها، وإنما هي لغة أخرى لابد له أن يتعلمها ويتقنها، لكي يتمكن من فهم المواد المعرفية الأخرى»[3]، حيث لا يوجد بلد يستخدم اللغة العربية الفصحى في محيطه العائلي والاجتماعي، وهذا يؤثّر سلبا على تعلّم هذه اللغة في المدرسة، خاصة أنّ الكثير من المدرسين يعتمدون في تدريسها العاميات، ممّا يعيق تعلّمها وإتقانها، فاللغة الرسمية في دولة الإمارات مثلا، هي اللغة العربية الفصحى، لذلك «تلتزم المؤسسات في تعاملاتها ومراسلاتها بهذه اللغة، لكننا عندما نأتي إلى سلك التدريس نجد

[1]– إبراهيم السامرائي، التطور اللغوي التاريخي، ط2، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1981م، ص51

[2]– نصيرة زيتوني، واقع اللغة العربية في الجزائر، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، جامعة حائل، السعودية، سنة 2013م، المجلد 27، ص2162.

[3]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

اللهجة العامية وهي المتبعة في التدريس في المدارس والجامعات، ولا نجد استخدام اللغة العربية في عملية الشرح إلا في مقرر اللغة العربية، فالطالب يستمع لها ساعة في اليوم ويفتقدها باقي اليوم في المدرسة والشارع والبيت».[1]وعليه فإن الازدواجية اللغوية تؤثر كثيرا في تعلّم الطفل العربية الفصحى في المدارس، خاصة في المدارس الابتدائية، ممّا يخلق عنده نفورا من تعلّم هذه اللغة، وينتج من خلالها جيل ضعيف في اللغة العربية.

كما تعمل الازدواجية اللغوية على «خنق الفصحى، وتقف حائلا دون انتشارها خارج نطاق الوطن العربي، إنها تمنع أن يكون للفصحى بعد عالمي، فإذا رغب الأجنبي في تعلم اللغة العربية، فإنه يتعلم العربية الفصحى، وإذا حادث أبناء العربية استخدم الفصحى التي يصعب فهمها على جمهور الناطقين بالعربية، فلا يستطيعون مجاراته، ولا يقدرون على نقاشه ومحاوراته، فينتج عن حوارهم هذا فهم مشوش غير واضح المعاني والمقاصد»[2]، وعليه، فإنّ الازدواجية اللغوية تمنع اللغة العربية من الانتشار خارج حدود الوطن وتوسّعها، فتبقى محصورة في قاعات الدراسة وبعض المواقف الرسمية، كما يصعب التواصل بين الفئات اللغوية المختلفة، مما يؤدي إلى تشتت الهوية الثقافية وتدهور التواصل الفعال.

– تقضي على الإبداع: فالازدواجية اللغوية تسبب في «ضعف المستوى اللغوي، ويؤدي بالتالي إلى قتل الإبداع بكل أنواعه، فالشخص الازدواجي الذي يعيش حالة من التردّد والحيرة لن يكون مبدعا، إذ الإبداع يتطلب اتقانا تاما للغة، بالسيطرة الكاملة على ألفاظها ومعانيها، والمقدرة الفائقة على التصرف في استخدام صيغها وتراكيبها...، إن تلك المعاناة التي يعاني منها كثير من أدبائنا وكتابنا، وتلك الحيرة الدائمة المسيطرة في كل فنون الأدب ناتجة عن عدم إتقان

[1]– منال محمد بلال فرج المرزوقي، التعدد اللساني في المجتمع الإماراتي–دراسة اجتماعية تربوية، ط1، مركز حمدان بن محمد لإحياء التراث، الإمارات العربية المتحدة، 2015، ص101.

[2]– إبراهيم كايد محمود، العربية الفصحى بين الازدواجية اللغوية والثنائية اللغوية، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل للعلوم الإنسانية والإدارية، المجلد 3، العدد 1، جامعة الملك فيصل الأحساء–المملكة العربية السعودية، مارس، 2002م، ص72.

العربية الفصحى إتقانا تاما».[1]حيث تؤثّر الازدواجية سلبا على القدرات اللغوية للفرد المتكلم باللغة العربية، وبالتالي على قدراته على الإبداع، فالفرد عندما لا يكون مستقرا في استخدام لغة ما، أو ينتقل بين لغتين بشكل مستمر، قد يجد صعوبة في التعمق في أي منهما بالكفاءة اللازمة للتعبير الإبداعي، لأنّ الإبداع يتطلب درجة عالية من الفهم، والقدرة على التحكم في استخدام أشكال اللغة وتراكيبها، وهذا يعجز عنه الكثير من المبدعين اليوم.

3-2-2-مشاكل ناجمة عن الثنائية اللغوية: تعتبر الثنائية اللغوية من «أخطر الظواهر اللغوية والاجتماعية معا لا على الفرد فحسب بل وعلى حياة المجتمع كله، كما أنها أشدها فتكا بجسد الأمة، وعامل تمزيق هام لوحدتها وتفتيتها إلى جماعات لغوية متناحرة تصل في النهاية إلى تقوض وحدتها وهدم كيانها»[2]، فالثنائية اللغوية من أكثر الأمور الضارة التي تؤثر في الهوية الوطنية والتماسك الاجتماعي، تعمل على تمزيق وتفتيت المجتمع إلى مجموعات لغوية متناحرة، تؤدي إلى تدهور وحدة الأمة وتدمير هويتها، ففي العالم العربي هناك « كثير من أبناء أمتنا العربية يعيشون ظاهرة اللاأمان اللغوي السابقة الذكر، ويرون في لغتنا العربية أداة تخلّف وانحطاط، ويرونها غير قادرة على مواكبة علوم العصر وفنونه، فيعملون على التخلص من العروبة ومن كل ما يربطهم بها، فيلجؤون إلى استخدام اللغات الأجنبية في أحاديثهم، لشعورهم بأنهم أقل علما وحضارة من غيرهم»[3]، فالكثير من الأشخاص ثنائيي اللغة يعانون من الشعور بعدم الثقة في استخدام اللغة العربية، حيث يعتبرونها غير ملائمة لمواكبة التقدم العلمي والثقافي الحديث، وبالتالي يسعون للتخلص من الهوية العربية ويفضلون استخدام اللغات الأجنبية في التواصل ليشعروا بأنهم أكثر تحضرا وعلما.

[1]- إبراهيم كايد محمود، العربية الفصحى بين الازدواجية اللغوية والثنائية اللغوية، ص71.

[2]- المرجع نفسه، ص94

[3]- المرجع نفسه، ص98.

وقد أثّرت الثنائية اللغوية بدورها سلبا في تعلّم اللغة العربية الفصحى، حيث بينت التجارب بأن «الصعوبات التي تعترض التلميذ خلال عملية التعلم تزداد بالضرورة، إذا كان يجب عليه أن يكتسب المعارف والعلوم بلغة أجنبية لا يتقنها تماما ولا يستعملها بتاتا، مما يؤدي إلى فشل مدرسي، ولئن كانت اللغة الثانية تنتمي إلى ثقافة مغايرة، كما هو الحال أيضا في لبنان، فإن الصعوبات تزداد من منطلق أن التلميذ لا يتعامل فقط مع لغة أجنبية، إنما يتعامل أيضا مع مصطلحات وبنى للتعبير والتفسير جديدة تماما بالنسبة إليه»[1]، هذا الوضع لا ينطبق على لبنان فحسب، بل على الكثير من البلدان العربية، منها الجزائر والمغرب، حيث أنتجت هذه الظاهرة «جيلا ضعيفا مهزولا على مستوى اللغتين، فالطالب اليوم في الثانوية والجامعة لا يمكنه الحديث باسترسال باللغة العربية، أما الفرنسية فهي غائبة عن لسانه ويده، إلا كلمات ألفها وسمعها والأغلب ممن يستعملونها لا يحسنون كتابتها... وهو ما يؤدي إلى تشويش لغة الناشئة وتقديم صورة منحطة عن لغتهم العربية فيحملهم ذلك على ازدرائها والزهد فيها وهو الشيء الذي ظهرت بوادره في إنتاج جيل ضعيف في اللغة العربية لا يقدر أن يبدع ولا أن يفكر بها»[2].

أصبحت ظاهرة الثنائية اللغوية «تنافس اللغة العربية وتعمل على تضييق الخناق عليها، وبالتالي أصبحت عقدة من العقد الصعبة التي تعترض سبيل اللغة العربية حيث يستعمل مستويان أحدهما: الفصحى، والآخر: اللغة الأجنبية، وهكذا تعيش العربية تنازعا بين مستويين مختلفين في الوظائف والمواقف والقواعد، بل تنازعها حتى في المنزلة كما يشاهد في كثير

[1]– ميشال زكريا، قضايا ألسنية تطبيقية، ص 51.

[2]– جيلالي بن يشو، "التعدد اللساني واللغة الجامعة " ضمن كتاب: التعدد اللغوي في الجزائر، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، الجزء الثاني، 2014، ص65، نقلا عن: أحمد محمد المعتوق، نظرية اللغة الثالثة، ط5، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2005، ص22.

من الدول المغاربية تونس والمغرب والجزائر»[1]، حيث تشكّل الثنائية اللغوية تحديا كبيرا للغة العربية، تنافسها وتُضعف من مكانتها، وأصبح استعمال اللغة العربية الفصحى محصورا في بعض المواقف الرسمية فقط، مما جعلها تعاني العديد من الصعوبات من أجل البقاء والاستمرار، وصار هناك تنازع بين اللغات المتعايشة في المجتمع العربي، وهذا التنازع يظهر في السياقات الاجتماعية والمهنية والتعليمية، وحتى في الحياة اليومية وهذا ما نشاهده اليوم في معظم الدول العربية خاصة دول شمال إفريقيا.

3-2-3-المشاكل الناجمة عن التعددية اللغوية: للتعّدد اللغوي في العالم العربي أثر بالغ في اللغة العربية من شتى المجالات، لاسيما في مجال التعليم، حيث «هناك عامل يعيشه أغلب الطلبة اليوم على مقاعد الدراسة، وهو التشتت اللغوي، وهذا العامل جاء نتيجة للتحول المفاجئ للغة التعليم، إضافة إلى التشتت الذي يعيشه الطفل في الصفوف الأولى بين الكلمات التي يعرفها بلهجته العامية وكلمات اللغة العربية والانجليزية»[2]، وظاهرة التعدّد اللغوي موجودة أكثر في شمال إفريقيا، خاصة في الدول المغاربية، حيث يواجه الطفل المغاربي في بداية حياته لغتين أو أكثر؛ عربية دارجة أو اللغة الأمازيغية بمختلف لهجاتها، ممزوجة باللغة الفرنسية، بعدها ينتقل إلى المدرسة ليواجه اللغة العربية الفصحى، فيجد صعوبة في استيعابها، مما يؤثر على نموه اللغوي وإضعاف مستواه اللغوي، فعلى سبيل المثال، نجد الطفل في المدرسة الجزائرية اليوم «متأرجحا بين ثلاثة مستويات، فهو يتعلم في المدرسة اللغة العربية الفصحى، في محيطه الاجتماعي اللغة

[1]- محمد بن حاج الطاهر، الازدواجية وأثرها على تعليمية اللغة العربية-المرحلة الثانوية أنموذجا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم اللغة العربية، كلية الآداب والفنون، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2021-2021م، ص145.

[2]- منال محمد بلال فرج المرزوقي، التعدد اللساني في الإماراتي-دراسة اجتماعية تربوية، ص108.

العامية أو الأمازيغية وأحيانا الفرنسية هذا الواقع اللغوي قد يفرز لنا ظاهرة غير صحية وغير سليمة تتمثل في تداخل الأنظمة والمستويات اللغوية فيما بينها، مما يشكل عائقا حقيقيا أمام تحصيل اللغة الفصحى»[1].

كما أدت ظاهرة العدّد اللغوي في المجتمعات العربية كذلك إلى «استفحال ظاهرة الهجين اللغوي في أوساط محيط الواقع اللغوي الذي نعيشه فكان هناك خلط في التعبير وتداخل بين ألفاظ وعبارات اللهجة العامية المحلية، وألفاظ وصيغ وتراكيب من لغة ولغات أجنبية دخيلة ذات تأثير في المتلقي. وما زاد من حجم هذه المشكلة اللغوية هو انتشارها في مدارسنا وجامعاتنا وفي مختلف وسائل الإعلام»[2]، حيث يحدث خلط وتداخل بين العبارات والألفاظ المحلية والأجنبية، وأحسانا يمتدّ هذا الوضع إلى المدرسة، حيث يمزج المتعلمون في أجوبتهم بين اللغة الفصحى ولغات المحيط واللغات الأجنبية التي تعلّمها.

3-3-حاجة الوضع اللغوي في العالم العربي إلى سياسة لغوية محكمة: يتضح مما سبق تقديمه، أن الوضع اللغوي في العالم العربي وضع معقّد ومتشابك، وأنّ اللغة العربية التي هي لغة الأمة تواجه تحديات كثيرة، وتعاني من مشكلات عدة، بسبب انتشار ظواهر سوسيولسانية مختلفة، كالازدواجية اللغوية، الثنائية والتعددية اللغوية، التي أثرت بشكل كبير في اللغة العربية، أدت بذلك إلى خلق فوارق لغوية واجتماعية، وأدت كذلك إلى ضعف اللغة العربية وتقهقرها، وباتت تشكل

[1]- العيد بوده، "التسامح اللغوي في الجزائر ودوره في ترسيخ ثقافة العيش معا بسلام"، ضمن كتاب: التعدّد اللغوي وأثره على الهوية الوطنية بعد الاستقلال، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2020م، ص52، نقلا عن: إسماعيل عمايرة، تعليم اللغة العربية في مرحلة التعليم العام في المملكة الأردنية الهاشمية دراسة وتقويم في كتاب الموسم الثقافي الثامن عشر، مجمع اللغة العربية الأردني، عمان، 2000م.

[2]- آغا عائشة وحكوم مريم، التخطيط اللغوي، مجلة الدراسات، المجلد7، العدد 2، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، جوان 2018م، 96، نقلا عن: مراد عميروش ودليلة صاحي، محاضرات في التخطيط اللغوي-آراء الباحث-صالح بلعيد في مسألة التخطيط اللغوي من خلال مؤلفاته ودراساته، الجزائر 2012، ص268.

تحديا معقدا، ممّا يستوجب على السلطات المعنية اتّخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة المشاكل التي تفرزها الظواهر السوسيولسانية، والسيطرة على تأثيراتها وسلبياتها، وتحسين واقع اللغة العربية وإعادة الاعتبار لها، ووضع لغة مشتركة يتواصل بها الجميع، وذلك برسم سياسة لغوية للدولة من أجل الحفاظ على الأمن اللغوي للدولة والمجتمع، والحفاظ على وحدته وكيانه.

وقد لجأ الكثير من الدول العربية المتعددة اللغات، خاصة تلك التي أُستُعمرت سابقا، والتي سعت جاهدة لاسترجاع السيادة للغة العربية في شتى المجالات، إلى سياسة التعريب، وذلك من خلال «تعريب التعليم، وتعريب مرافق الدولة، وتعريب الثقافة، وتعريب المصطلحات، وقبل هذا كله تعريب القرار السياسي، وهي عبارات تبرز باطراد من خلال المشكلة اللغوية والإنسان العربي... وكثيرا ما تتقارب وتتداخل هذه العبارات فيما بينها- ولكنها في نهاية الأمر قضية واحدة، وهي سيادة اللغة العربية على جميع المستويات، وفي مختلف- الأقطار، وعامة المجتمعات»[1]، وهذا ما أرات الجزائر والمغرب الأقصى القيام به، حيث إنّ الجزائر قد سطّرت سياستها اللغوية لصالح اللغة العربية الفصحى، لغرض ردّ الاعتبار لها وحمايتها، وهذا بعدما تعرّض البلد «لعدوان دمر كيانه ومازال يعاني بسببه إلى اليوم، إذ حل جميع مؤسساته، وجعل منه ملحقة استيطانية، بعد أن قررت فرنسا، في أقل من ست سنوات بعد الاحتلال بمرسوم صدر في عام 1838، أن العربية لغة أجنبية، وجعلت اللغة الفرنسية لغة رسمية، وهي لغة الأقلية من المستوطنين، وفرضت استعمالها منفردة في الإدارة والتعليم والإعلام»[2].

[1]- عبد الحي عبد الحق، لغتنا العربية والسياسية، ط1، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2015، ص50.

[2]- أحمد عزوز ومحمد خاين، العدالة اللغوية في المجتمع المغاربي بين شرعية المطلب ومخاوف التوظيف السياسوي، ص75.

وأوّل شيء قامت به الدولة الجزائرية بعد الاستقلال هو توفير كلّ الإمكانيات اللازمة لرد الاعتبار للغة العربية ومكانتها التي فقدتها في عهد الاستعمار، فتبنّت سياسة التعريب، وذلك بعدما أعربت الجزائر سنة 1962 عند «انضمامها واندماجها في الرقعة الحضارية والثقافية للأمة العربية والمجموعة الإسلامية بتبنيها —وهذا استمرارا للنضالات التي قامت بها الحركة الوطنية–المبدأين الأساسيين اللذين ستؤسس عليهما سياستها الاجتماعية والثقافية، ألا وهما إحياء اللغة العربية وإعلان الإسلام دينا للشعب والدولة». وبعد الإعلان عن هذه السياسة وتبنيها رسميا، بدأت في تعريب التعليم بالتدرّج، إلى أن أصبحت اللغة العربية «لغة التعليم في جميع مراحل نظام التربية والتكوين وبعض الكليات، وهي اللغة الرسمية الوحيدة في مجلسي البرلمان وفي القضاء، وبدرجة أقل في الإدارة العمومية حيث ترفق بالفرنسية، أو تتفرد بها أحيانا (أما في الإدارة الخاصة، مثل المؤسسات الاقتصادية، فهي قليلة الاستخدام جدا مقارنة بالفرنسية)»[1]. وعليه، فإنّ الجزائر بعد الاستقلال راحت تقوم بتعريب كل ما فرنسته فرنسا، وبدأت في ذلك باعتماد اللغة العربية في المدارس بالتدريج بعدما كانت الفرنسية هي لغة التعليم، وقامت بتعريب بعض المؤسسات والإدارات.

وفي تاريخ 1979، نصت الجزائر على جعل اللغة العربية لغة رسمية أولى، في جميع المجالات والميادين والمجالس الرسمية. وقد نصّ الدستور الجزائري في مادته3 الصادر 2016، على ما يلي.

«_ اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية./ –تظل اللغة العربية اللغة الرسمية للدولة. / –يحدث لدى رئيس الجمهورية مجلس أعلى للغة العربية. / –يكلف المجلس الأعلى للغة العربية على الخصوص بالعمل على ازدهار اللغة العربية، وتعميم استعمالها في الميادين العلمية والتكنولوجية والتشجيع على الترجمة إليها لهذه الغاية»[2].

[1]– أحمد عزوز ومحمد خاين، العدالة اللغوية في المجتمع المغاربي بين شرعية المطلب ومخاوف التوظيف السياسوي، ص76.

[2]– دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2016، ص104.

وفي سنة 2002، وبعد مطالبة السكان الناطقين باللغة الأمازيغية بالاعتراف بهذه الأخيرة كلغة وطنية ورسمية، تعززت هذه المطالب بالاعتراف الرسمي باللغة الأمازيغية لغة وطنية، نتيجة لهذه المطالب أصبحت اللغة الأمازيغية لغة وطنية ثانية ابتداء من سنة 2002، وتمّ الاعتراف بها كلغة رسمية سنة 2016،حيث «يشار إلى أن دستور الجزائر يمنح الأمازيغية حق الوجود في مؤسسات الدولة الرسمية كالإعلام والتعليم، وتسهر على تعميمها وترقيتها هيئة استشارية تعرف ب"المحافظة السامية للغة الأمازيغية" تابعة لأعلى مؤسسة في الجمهورية ممثلة في الرئاسة»[1].

وينصّ الدستور الجزائري في المادة 4، على ما يلي:

«-تمازيغت هي آذلك لغة وطنية ورسمية.

_تعمل الدولة لترقيتها وتطويرها بكل تنوعاتها اللسانية المستعملة عبر التراب الوطني.

- يحدث مجمع جزائري للغة الأمازيغية يوضع لدى رئيس الجمهورية.

- يستند المجمع إلى أشغال الخبراء، ويكلف بتوفير الشروط اللازمة لترقية تمازيغت قصد تجسيد وضعها لغة رسمية فيما بعد.

- تحدد آيفيات تطبيق هذه المادة بموجب قانون عضوي»[2].

كما تبنى المغرب الأقصى كذلك سياسة التعريب لحماية وتعزيز استخدام اللغة العربية في مختلف مجالات الحياة العامة، خاصة في التعليم والإدارة الحكومية، وبدأت هذه السياسة بشكل فعلي بعد استقلال الدّولة، وتهدف هذه السياسة إلى تأكيد الهوية الوطنية والثقافية للمغرب وتعزيز استقلاله الثقافي عن فرنسا.

وفي السنوات الأخيرة، تمت إعادة النظر في بعض جوانب سياسة التعريب بما يتلاءم مع الحاجة إلى التعددية اللغوية والانفتاح على اللغات الأخرى مثل إدراج اللغة الأمازيغية كلغة وطنية في البلاد، والتي تم الاعتراف بها كلغة رسمية في

[1]- أحمد عزوز ومحمد خاين، العدالة اللغوية في المجتمع المغاربي بين شرعية المطلب ومخاوف التوظيف السياسوي، ص73.

[2]- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ص104.

الدستور المغربي لعام 2011، إلى جانب اللغة العربية، وذلك عند «انطلاق نضال الحركة الأمازيغية في نهاية ستينات القرن الماضي، مع ظهور "الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي"... وبخطاب العاهل المغربي الراحل الحسن الثاني في 20 آب/ أغسطس 1994، أقر فيه بتعليم الأمازيغية، وفي عام 2001 حين ظهر المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية إلى الوجود. وتوج هذا المسار في عام 2001 باعتراف الدستور بالأمازيغية لغة رسمية ومساواتها باللغة العربية»[1].

فبالرغم من أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية المعتمدة في الدول العربية، ولكن مع ذلك «نجد ما يشير إلى عكس ذلك تماما، ومن الأمثلة الواضحة في هذا الشأن (تونس والجزائر والمغرب) التي أعلنت غداة استقلالها أن الإسلام هو دين الدولة، وأن اللغة العربية هي اللغة الرسمية فيها، ومع ذلك وبعد مرور سنوات على الاستقلال كانت اللغة الفرنسية تستعمل على نطاق واسع في المجتمع بل حتى في الإدارات والخطابات الرسمية، وكانت الفرنسية في الواقع هي اللغة المسيطرة»[2].ولهذا فإن سياسة التعريب لم تتلق نجاحا في الدول العربية، فاللغات الأجنبية هيمنت على الوسط الاجتماعي الذي نعيش فيه.

ونصل في الختام إلى أنّ السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي فرعان مهمان من فروع اللسانيات الاجتماعية، يعتبران من أهم الأدوات لحفظ الهوية الثقافية وحماية اللغة العربية ومن التحديات التي تواجهها؛ كالتنوع اللغوي والتعدد اللغوي، والازدواجية اللغوية، وهيمنة اللغات الأجنبية عليها، وكان الحلّ لهذه المعضلة هو تطبيق سياسة التعريب في شتى الميادين، وهذا ما قامت به بعض الدول من أجل إرجاع للغة العربية مكانتها، ولكن بالرغم من الجهود المبذولة التي قامت بها الدول العربية في تطبيق هذه السياسة في مختلف المجالات، إلا أنّ اللغة العربية مازالت تعاني من مشاكل كثيرة تهددها، وأنّ السياسات اللغوية المعتمدة لم يُخطط لها تخطيطا مناسبا، حسب الدارسين، وقد لخّص عبد القادر الفاسي الفهري المشكلة جيدا في كتابه "السياسة اللغوية في البلاد العربية – بحثا عن بيئة طبيعية، عادلة، ديمقراطية، ناجعة تلازم السياسة والبيئة والبقاء".

[1]- أحمد عزوز ومحمد خاين، العدالة اللغوية في المجتمع المغاربي بين شرعية المطلب ومخاوف التوظيف السياسوي، ص81،82.

[2]– محمد الغازي، زكريا السرتي، السياسات اللغوية في العالم العربي الرؤى والبدائل، مختبر القيم والمجتمع والتنمية بشراكة ضياء للمؤتمرات والدراسات، الرباط، المغرب، 2017، ص66، 67.

الفصل الثاني

قراءة تحليلية لكتاب السياسة اللغوية في البلاد العربية

لـ "عبد القادر الفاسي الفهري"

المبحث الأول: وصف شكل الكتاب وتلخيص مضمونه.

1-التعريف بالمؤلف "عبد القادر الفاسي الفهري"

2-دراسة شكلية للكتاب.

3-أهمية الكتاب والحقل المعرفي الذي ينتمي إليه.

4-الدوافع التي حثت المؤلف على تأليف هذا الكتاب.

5-المنهجية التي اتبعها الفاسي الفهري في كتابه.

6-أسباب اختيار كتاب "السياسة اللغوية في البلاد العربية" للفاسي الفهري.

7-دراسة فصول الكتاب.

8- أهم المصطلحات التي يقوم عليها كتاب "السياسة اللغوية في البلاد العربية".

المبحث الثاني: القضايا البارزة في كتاب "السياسة اللغوية في البلاد العربية"

1-إشكالية الكتاب وظروف تأليفه.

2- القضايا البارزة في الكتب

3- نقد كتاب السياسة اللغوية في البلاد العربية للفاسي الفهري

4-القيمة العلمية للكتاب.

المبحث الأول:

وصف شكل الكتاب وتلخيص مضمونه

يعتبر كتاب "السياسة اللغوية في البلاد العربية" للدكتور عبد القادر الفاسي الفهري، من أهم الأعمال الفكرية التي تناولت وضع اللغة العربية في العصر الحديث وقضاياها الأساسية، وعبّر فيه المؤلف عن مواقفه وعن مخاوفه إزاء التحديات التي تفرضها العولمة على اللغات بصفة عامة، واللغة العربية على وجه الخصوص، وقبل أن نتطرّق لأهم القضايا التي تناولها الكاتب، سوف نقدّم تعريفا بالمؤلف وأهم أعماله، ووصفا مختصرا لشكله ثمّ لمضمونه.

1-التعريف بالمؤلف "عبد القادر الفاسي الفهري": عبد القادر الفاسي الفهري هو «عالم لسانيات مغربي، بصير بأصول النظريات اللغوية المعاصرة، كرس جهده لبناء النظرية اللغوية العربية على ضوء المعطيات العلمية الحديثة، وقد وصفه علماء لسانيات غربيون بأنه عبقري وباحث فريد، جلب الاحترام للسانيات العربية، ومكّن لها في ميادين البحث وأروقة المعرفة، نشأ في أسرة فن وذوق، ففطر على اللغة العربية وآداب الإسلام، فقد كان والده رجل مبادئ وتربية وموسيقى، وكانت أمه "متحضرة تتقن كل ما تفعل، ولد يوم 20 أبريل/ نيسان 1947 في فاس بالمغرب، وعاصر طفولته العقد الأخير من الاستعمار الفرنسي»[1]. وعبد القادر الفاسي الفهري هو أستاذ التعليم العالي في اللسانيات المقارنة بجامعة محمد الخامس، الرباط، حائز على شهادة دكتوراه دولة في اللسانيات العامة والعربية، من جامعة السوربون بباريس، تقلد عدة مناصب علمية وإدارية، منها[2]:

[1]- الجزيرة نت، عبد القادر الفاسي الفهري، 13 أكتوبر 2014، تاريخ الدخول: 4 ماي 2024، على الساعة 00:05، على موقع، https://www.aljazeera.net

[2]- حاج هني محمد، معجم المصطلحات اللسانية لعبد القادر الفاسي الفهري-أشكال التقييس في التوليد المصطلحي، مجلة أمارات، المجلد 3، العدد1، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، مارس 2019م، 153، بتصرف.

- رئيس مؤسس لجمعية اللسانيات بالمغرب.
- مدير معهد الدراسات والأبحاث للتعريب (1994-2005).
- عضو اللجنة الخاصة لإصلاح نظام التربية والتكوين، الرباط
- مدير مؤسس مجلة أبحاث لسانية (1994-2005).
- مدير مؤسس نشرة التعريب (1994-2005).

وللفاسي الفهري عدة مؤلفات عربية وفرنسية وانجليزية منها[1]:

- وضعه للمعجم اللساني موضوع الدراسة (بالاشتراك)، كانت له مشاركة فعالة في بناء المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، طبعة 1989.
- اللسانيات واللغة العربية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 1985.
- المعجم العربي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 1986.
- البناء الموازي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 1990.
- المعجمية والتوسيط، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1996.
- أزمة اللغة العربية بالمغرب، منشورات زاوية، المغرب، 2005.
- اللغة والبيئة: أسئلة متراكمة، منشورات زاوية، 2007

[1]- انظر: حاج هني محمد، معجم المصطلحات اللسانية لعبد القادر الفاسي الفهري-أشكال التقييس في التوليد المصطلحي، 154، بتصرف.

- الجزيرة نت، عبد القادر الفاسي الفهري، 13 أكتوبر 2014، تاريخ الدخول: 4 ماي 2024، على الساعة 00:05، على موقع، https://www.aljazeera.net

- كتاب "السياسة اللغوية في البلاد العربية: بحثا عن بيئة طبيعية، عادلة، ديمقراطية، وناجعة"، دار الكتاب الجديد المتّحدة، 2013.
- ذرات اللغة العربية وهندستها، دراسة استكشافية أدنوية، 2010.

- Linguistiques arabe : forme et interprétation, Publications de la faculté des lettres, Rabat, 1982.
- Agreement, Binding and Coherence, Natural Approaches to Agreement, Phenomena, CSLI, Stanford, 1984.
- Issues in the Structure of Arabic Clauses and Words, Kluwer Academic Publishers, Boston& Dordrecht, 1993.
- Key Features and Parameters in Arabic Grammar 2012

ومن أهم الجوائز التي نالها الفاسي الفهري «جائزة الاستحقاق الكبرى للثقافة والعلوم (1992) ووسام ملكي في المغرب، وتوج بجائزة الملك فيصل الدولية في اللغة والآداب، بالرياض (2006). كما كان موضوع ندوات تكريمية عديدة أقامتها الهيئات المعنية بقضايا اللغة في المغرب»[1].

2-دراسة شكلية للكتاب: في سبتمبر 2013، أصدرت دار الكتاب الجديد المتحدة في ليبيا الطبعة الأولى لكتاب "السياسة اللغوية في البلاد العربية: بحثا عن بيئة طبيعية عادلة ديمقراطية وناجعة" للدكتور "عبد القادر الفاسي الفهري"، والذي يحتوي على 332 صفحة، بقياس 17×24 سم لكل صفحة، ومطبوع بخط Simplified Arabic بحجم 13، والذي يكتسي على واجهتين، فالواجهة الأمامية للكتاب يتميز غلافها بسيطرة اللون الأبيض،

[1]- الجزيرة نت، عبد القادر الفاسي الفهري، 13 أكتوبر 2014، تاريخ الدخول: 4 ماي 2024، على الساعة 00:05، على موقع، https://www.aljazeera.net

مع تفاصيل رمادية قليلة، متزينا بحرف "س" البارز باللون الأسود الداكن، الذي يرمز للسياسة، وفي أعلاها تحتوي على اسم المؤلف "د. عبد القادر الفاسي الفهري" باللغة العربية والفرنسية بخط متوسط باللون الأسود، وتحته عنوان الكتاب الذي ينقسم إلى ثلاثة أجزاء، فالجزء الأول "السياسة اللغوية"، والذي كتب باللون الأحمر وبخط كبير، أما الجزء الثاني "في البلاد العربية"، كتب بخط متوسط وبلون أسود، أما الجزء الثالث "بحثا عن بيئة طبيعية، عادلة، ديمقراطية، وناجعة" بخط صغير وبلون أسود، أما دار النشر فكان باللون الأبيض في أسفل الكتاب على اليمين، يتوسطها حرف كبير وهو حرف "S"، أما فيما يتعلق بالواجهة الخلفية للكتاب، فلون غلافها أبيض، ويتوسطها تلخيص حول الكتاب، وفي أعلاها من الجهة اليمنى صورة للواجهة الأمامية للكتاب بحجم صغير، وبجانبها على الجهة اليسرى، عنوان الكتاب الذي ينقسم إلى جزأين، الأول يتمثل في جزء "**السياسة اللغوية**" بخط متوسط وبلون أحمر، والثاني "**في البلاد العربية**" الذي كتب بخط صغير وبلون أسود، وفي أسفل الغلاف من الجهة اليمنى كُتبت عبارة "موضوع الكتاب **مستقبل اللغة**"، وتحتها كتبت عبارة: "موقعنا على الأنترنيت" وذكر الموقع المقصود تحت العبارة السابقة، وهو: (www.oeabooks.com) بخط أسود وصغير، وبجانب الموقع من الجهة اليسرى تمّ ذكر دار التوزيع، وهو: "دار المدار الإسلامي" باللون الأحمر، وبجانب هذه العبارة، كُتبت عبارة أخرى باللون الأسود، وبخط صغير ورقيق، وهي عبارة "توزيع حصري"، ومن الجهة اليسرى، نجد الرقم التسلسلي الدولي للكتاب.

3- أهمية الكتاب والحقل المعرفي الذي ينتمي إليه: ينتمي كتاب "**السياسة اللغوية في البلاد العربية**" للكاتب المغربي "**عبد القادر الفاسي الفهري**" إلى حقل معرفي جديد انبثق من اللسانيات الحديثة، وهو اللسانيات الاجتماعية التي تجاوزت الاهتمام بالبنية الشكلية للغة للنظر في الواقع الاجتماعي الذي تُستخدم فيه، وتحاول الإحاطة بالمشكلات الناجمة عن استعمال الجماعة اللغوية للغة/ أو لغات في المجتمع والبحث عن الحلول المناسبة لها، وتعتني

بالسياسات اللغوية التي تنتهجها الدول لتنظيم استخدامها للغة وحلّ المشاكل التي تسببها الازدواجية أو الثنائية أو التعددية اللغوية، ويهتم بكيفية تأثير القرارات اللّغوية والسَياسية على الحياة اليومية.

ويعتبر الكتاب السابق من أهم الكتب التي تناولت موضوع السياسة اللغوية في الوطن العربي بشكل شامل ومعمق، وتكمن أهميته في كونه:

*يُعدُّ مرجعا مهما لفهم أهمية اللغة والسَياسة اللّغوية في المجتمعات العربية، فقد حاول فيه صاحبه توجيه الاهتمام للحفاظ على التّراث اللّغوي ومواجهة التحديات التي تواجه اللّغة العربية، فهو مهم للمهتمين في دراسة اللّغة والسياسة في الوطن العربي.

*يساعد على فهم قضايا اللغة العربية في الوطن العربي، ويقدم تحليلا شاملا للواقع اللغوي العربي، كما يقدم مقترحات لكيفية الحفاظ على اللغة العربية وتطويرها، ويقترح أسلوبا ناجعا للتطور الشامل لسياسة لغوية عادلة وديمقراطية تساهم في نهضة اللغة العربية وتعزيز دورها في الحفاظ على الهوية العربية، ويقدم نظرة شاملة لكيفية تأثير السياسات اللغوية في تشكيل هذه الهويات وفي توجيه مسارات التطور اللغوي والاجتماعي.

* يذكر أهم التحديات اللغوية التي تواجه اللغة العربية؛ كالازدواجية اللغوية، والتعددية والثنائية، ويقدم حلولا لهذه التحديات، أمنها تبنّي سياسة لغوية ناجعة تتوفّر فيها بعض الشروط المهمة كالديمقراطية والعدالة اللغوية.

*يسعى هذا الكتاب إلى المحافظة على مكانة اللغة العربية وانتشارها وجعلها لغة تفاعل بين الناس.

*يساهم في توسيع وإثراء معرفة القارئ في هذا المجال.

*تجاوز الفاسي الفهري في كتابه النقاش المحدود حول دور اللغة العربية كأداة للتواصل، ليستكشف عمق دورها الحضاري والثقافي كمكوّن أساسيّ لهوية وحضارة الأمة العربية، ويسلط الضوء على الارتباط الوثيق بين اللغة والهوية

العربية، ويحذر من خطورة إهمال هذا الدور في صيانة الشخصية العربية في ظل تحديات العولمة والسيطرة اللغوية للغات الأجنبية.

4-الدوافع التي حثت المؤلف على تأليف هذا الكتاب: اختار الفاسي الفهري موضوع السياسة اللغوية في البلاد العربية نظرا لأهمية هذا الموضوع في فهم التحولات الثقافية والاجتماعية التي تحدث في المجتمعات العربية، وربط ذلك بالسياسات اللغوية المعتمدة، فاللغة تؤدي دورا حاسما في تشكيل الهوية الوطنية والثقافية، ممّا يؤثّر في السياسة اللغوية التي يتبناها بلد معيّن، واللغة العربية تعكسّ هوية العرب ومقوماتهم وثقافتهم وماضيهم وحاضرهم، وبالتالي، فإن الفاسي الفهري يحسّ بالغيرة على الوضع الذي تعيشه هذه اللغة في ظلّ الظروف الراهنة، والتي تفرض لغة العولمة على العالم، ممّا يهدّد الكثير من اللغات الكبرى ذات حضارة عريقة، لذلك فإنّ طبيعة السياسة اللغوية التي ينتهجها أيّ بلد لها تأثر في حماية اللغة/ أو لغات ذلك البلد أو خذلها والتّخلي عنها.

وبناء على ما سبق، فإنّ من أهم الدوافع التي حثّت الفاسي لفهري على تأليف كتابه الموسوم «**السياسة اللغوية في البلاد العربية – بحثا عن بيئة طبيعية، عادلة، ديموقراطية، ناجعة تلازم السياسة والبيئة والبقاء**»، جملة من العوامل المتشابكة، بعضها تاريخي وبعضها ثقافي وبعضها سياسي، يمكن تلخيصها في النَقاط التالية:

***اهتمامه بتاريخ اللغة العربية:** الهدف من دراسات الفهري هو توثيق وتحليل تاريخ اللغة العربية، وذلك لفهم الجذور اللغوية وتأثيرها في الهوية والثَّقافة العربية.

***تأكيد أهمية العلاقة بين اللغة والسياسة:** حيث ركَّز على الدَّور الذي تؤديه السياسات اللغوية في تشكيل الهوية الثَّقافية والسياسة للبلدان العربية، ويتمثل تأثير هذه السياسات في تحديد اللغة الرَّسمية، وتنظيم العلاقات الدولية ويتم استخدام اللَغة كأداة سياسية من خلال تشريعات اللَّغة والتَّعليم والخطاب السَياسي.

***الإشارة إلى التَّحديات اللُّغوية الحديثة:** ركَّز في كتابه على التَّحديات التي تواجه اللَغة العربية في عصرنا الحديث كالعولمة، التَّكنولوجيا وكيفية مواجهتها بسياسات لغوية مناسبة، فهذه التَّحديات حسب الفهري تهدد مكانة اللُّغة العربية هويتها وتماسكها.

***التَأكيد على أهمية اللُّغة في بناء الهوية الوطنية:** يسعى لبيان أهمية اللُّغة العربية في تعزيز الانتماء الوطني في البلدان العربية.

***غياب سياسة لغوية عربية موحدة:** لاحظ أنَّ الدُّول العربية تفتقر إلى سياسة لغوية موحدة ممَّا أدى إلى تباين المواقف والجهود المبذولة لتنمية اللَغة العربية.

فالعوامل المذكورة في الأعلى وعوامل أخرى لم يفصح عنها الفاسي الفهري، هي التي جعلته يحسّ بضرورة تأليف هذا الكتاب، وهو يسعى من خلاله إلى نقد وإبراز نقائص السياسات اللغوية المعتمدة في البلدان العربية، واستعراض بعض المشكلات المهددة للغة العربية، ويقترح أراءه بصفته باحثا أكاديميا متخصّصا في قضايا اللغة العربية، فقد سعى من خلال كتابه هذا للمساهمة في اقتراح بعض الجوانب التي ينبغي أن تأخذها السياسات اللغوية في العالم العربي بالاعتبار لحماية اللغة العربية الفصحى من الأخطار المحيطة بها.

5-المنهجية التي اتبعها الفاسي الفهري في كتابه: المنهج الغالب على دراسة الفاسي الفهري هو **المنهج الوصفي**، حيث قام بتقديم وصف شامل عن أوضاع اللغة بصفة عامة واللغة العربية في العالم العربي على وجه الخصوص، من حيث انتشارها في التعليم والإعلام والتواصل، وتعرّض للازدواجية، والثنائية والتعددية اللغوية في الوطن العربي وفي كثير من دول العالم، كالدول الأوروبية، وتطرّق لقضية التعريب في المغرب، وخاض في موضوع الديموقراطية والعدالة اللغوية في المغرب، مستعينا في وصفه بتقنية التحليل، حيث قام بتحليل التحديات التي تواجه اللغة العربية

الفصحى في دول العربية، مثل هيمنة اللغة الأجنبية والعولمة والتقدم التكنولوجي، وسيطرة اللغة العامية عليها، ولجأ كذلك إلى النقد حيث نجد الفاسي الفهري قام بنقد لبعض المسائل لأسباب سيتم ذكرها في العناصر التالية، كنقده للسياسة اللغوي في العالم العربي، والديمقراطية الليبرالية، ونظرية رولز، والثقافة بين التغير والنقاء والعمل والاقتصاد، أما المنهج الداعم فيتمثل في المنهج التاريخي، حيث تناول الفاسي الفهري تاريخ اللغة العربية، في مقدمة كتابه، من نشأتها حتى العصر الحديث، مبرزا أهم المراحل التي مرت بها، وأهم العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية التي أثرت في تطورها في كل مرحلة من هذه المراحل، وقام كذلك بدراسة مراحل اهتمام اللغويين واللسانيين باللغة ابتداء من العصر القديم نحو العصر الحديث.

6-أسباب اختيار كتاب "السياسة اللغوية في البلاد العربية" (للفاسي الفهري):

يمكن تحديد عدة أسباب ودوافع لاختيارنا كتاب "السياسة اللَّغوية في البلاد العربية" "للفاسي الفهري"، أبرزها:

*السعي لفهم التحديات التي تواجه اللغة العربية وكيفية تحديد السياسات اللغوية المناسبة لها.

*من أجل فهم العلاقة بين اللغة والسياسة في العالم العربي، وكيفية تأثير السياسة اللَّغوية على الهوية الوطنية والحياة السياسية والاجتماعية في المجتمع العربي.

*الرغبة في معرفة مدى مساهمة السياسة اللغوية في تطوير وتنمية اللغة العربية وتحديد مهامها في العالم العربي.

*"الفاسي الفهري" من الباحثين المعروفين في مجال اللَّغويات والسياسة، وهذا ما يجعل كتابه مرجعا مهما وذي قيمة علمية مفيدة تساعد الباحثين في فهم القضايا المرتبطة باللغة العربية.

7 – دراسة فصول الكتاب: يتضمّن كتاب "السياسة اللغوية في البلاد العربية" مقدمة وستة فصول، وخاتمة، وقائمة المصادر والمراجع، وفهرس المفاهيم، وفهرس المحتويات. وكل فصل يتضمن مجموعة من عناصر فرعية ذات موضوعات مميزة ومهمة.

***المقدمة:** تتضمّن مقدّمة الكتاب 12 صفحة، عرض فيها المؤلف فكرة عامة عن الموضوع، مشيرا إلى العلاقة القوية والوثيقة بين السياسة وتطور اللغة، وقدّم مجموعة من أمثلة، وأقوال للمفكرين القدامى، أمثال ابن خلدون وابن حزم الأندلسي، التي تُظهر كيف ساهمت الدول والسياسات اللغوية في تعزيز مكانة اللغات ونشرها.

أقرّ الفهري في مقدمّة كتابه أن القوة السياسية للأمم أدّت دورا حاسما في فرض وترسيخ لغاتها، موضّحا كيف أن اللغات مثل الفرنسية والألمانية والإسبانية والإيطالية نشأت وازدهرت مع نمو القوميات التي تحولت إلى دول تعلن لغاتها الرسمية، وصارت مسؤولة عن صنع القرار اللغوي في دولها، وكانت هذه الدّوّل تستخدم القمع والتهديد في ذلك، ويميز بين الوضع اللغوي عند الأوروبيين وعند العرب، خاصة في المغرب العربي عند دخول الإسلام، مؤكدا أن المغاربيين اختاروا أن يكونوا متمسكين بثقافتهم ولغتهم الأمازيغية والعربية دون اللجوء إلى القمع أو القهر مما ساعد على تعزيز الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي، وبقي الشعب المغربي موحدا ومتماسكا.

يرى الفهري أن العالم عامة والعالم العربي خاصة يشاهد تنافسا بين اللغات، حيث لم يعد هذا التنافس محصورا بين لغات الهوية الوطنية، بل أصبح يشمل المجال اللغوي العالمي، ويشكل ذلك خطرا على اللغة بسبب العولمة اللغوية المتوحشة والتقدم التكنولوجي، حيث بدأت اللغات القوية في العالم تفقد وظائفها التواصلية والعلمية والثقافية، وأصبح التنافس يهدد نموها وبقائها، لذا يجب على الدول العربية خاصة المغربية تعزيز وحماية اللغة العربية من التدهور والاندثار، وذلك عن طريق وضع قوانين وقواعد تشريعية لها، وتبني سياسة لغوية وتخطيط لغوي ناجعين، ومعاقبة كل من يخالف

هذه القوانين، ولا يقتصر هذا على الدولة فحسب، بل حتى النخب لها دور في حماية اللغة، حيث تقع على عاتق النخب من مختلف المجالات مسؤولية تعزيز اللغة العربية من حيث استخدامها في مختلف الميادين، وكذلك للمجتمع دور هام في حماية اللغة من خلال الوعي بأهميتها واستخدامها في حياته اليومية. وأشار الفهري إلى الموضوعات التي سيتناولها في كتابه.

***الفصل الأول–أوضاع اللغة العربية وتحديات**

يندرج تحت هذا الفصل مجموعة من المسائل، أهمها مسألة "الازدواجية"، اعتمد المؤلف في توضيحها على تعريف تشارلز فيرغسون لها، الذي يعرف الازدواجية بأنّها «وضع يستعمل فيه نظامان تعبيريان متنوعان ومتميزان–ولو جزئيا (أو لهجتان) –لنفس اللسان»[1]، وذلك كالوضع اللغوي في العالم العربي الذي يسود فيه مستويين لغويين هما اللغة العامية (الدارجة) واللغة العربية الفصحى. وذكر نوعين للازدواجية ؛ وهما الازدواجية **القوية** التي يقصد بها «الوضع الذي تكون فيه اللغة المعيار واللهجة متباينتين بما يكفي في إدراك المستعملين بنظامين متميزتين من القواعد، واسمين مختلفين»[2]، وازدواجية **ضعيفة** ويقصد بها «الوضع الذي تكون فيه اللهجة أقرب إلى اللغة المعيار، وعليه لا يفكر المتكلمون في لغتين»[3]، واستعرض مصطلح آخر هو الازدواجية الترابية–السياسية، حيث أشار الفاسي الفهري إلى أن «هناك ازدواجية متميزة في وضع اللغة العربية تتعلق بجانب سياسي وترابي، خلقت الكثير من الارتباك عند منظري الازدواجية واللسانيين المجتمعيين، الذين تعودوا على الازدواجيات المحصورة في القطر الواحد»[4].

[1]– الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، ليبيا، 2013، ص 19.

[2]– المرجع نفسه، ص23.

[3]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4]– الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، ص35.

أما المسألة الثانية التي تطرق إليها في الفصل الأول، فتتعلّق بـ"**الهوية والتماسك والتنوع**" حدد فيها العلاقة بين اللغة والهوية قائلا: «الأصل في اللغة أن تكون ترجمة انتماء إلى جماعة أو شعب أو أمة، ترفد هويتها من الوعي بالذات الجماعية، أو التاريخ–الذاكرة، أو الجغرافيا–التراب (الوطن أو البيئة)»،[1] طرح في هذه المسألة سؤالا هاما: «هل التعدد اللغوي خير أم شر»[2]، فوضّح مشكل العاميات في الوطن العربي الذي ارتبط، حسبه، بالجذور الكولونيالية التي ركزت على تشجيع العاميات، رغبة في القضاء على اللغة العربية الفصحى.

تتطرّق أيضا لظاهرة "**الثنائية والتعددية**"، وربطها بالتعليم بشكل خاص، وبالإعلام والإدارة وغيرها من المجالات بشكل عام، ويرى أنّ الثنائية والتعددية في الغالب «أصلها استعماري، تحولت فيها لغة المستعمر فيما بعد إلى لغة فرص وفوائد وغنيمة، في نظر البعض، ولأنّ هذه اللغة لغة القوة والنفوذ، فإنها غالبا ما تهيمن على لغة الهوية، وتهمشها، لتحولها إلى لغة ذات وظائف محدودة، سعيا وراء إقبارها تدريجيا في مراحل لاحقة»[3]، وقدّم لمحة عن محاولات التعريب الشامل للتعليم، وفشل ذلك لعدم جاهزية اللغة للقيام بهذه المهمة، وبسبب ما تتسم به الإنجليزية من سمات ترشحها لأن تتفرّد بدور العالمية والعلمية (كالسعة المفرداتية ومرونة التواصل) ولغة العلماء...) فقد اختارتها الجماعية العلمية لأن تكون لغتها في غالبية المجلات العلمية والمؤتمرات العلمية في عدة أمم، إلى جانب اعتماد اللغات الوطنية في تعليم عموم المواد، وقدم مجموعة من الأمثلة على تلك الأمم، ويدعو إلى تقويم التدبير السياسي واللغوي لأمر اللغة العربية لإنجاح المخططات اللغوية بإقامة سياسة لغوية واضحة بآلياتها العصرية، ويرى أنّ اعتماد الثنائية في التعليم

[1]– المرجع نفسه، ص36.

[2]– المرجع نفسه، ص38.

[3]–المرجع نفسه، ص48.

الجامعي (أو التعددية) تدعّمه التجارب التعليمية الدولية، حيث نجده يدعّم التعليم الثنائي في الجامعة، بشرط عدم إقصاء اللغة العربية من الجامعي والبحث العلمي وتعزيز تجهيزها تدريجيا للنهوض بها في هذا المجال.

تناول كذلك فكرة "**تعريب التعليم العالي وفوائد**، تحدّث أوّلا عن ضرورة تعريب الحياة العامة ومختلف المؤسسات التربوية والإعلامية والقضائية والتشريعية والإدارية، ثمّ ركّز على بعض مبررات تعريب التعليم الجامعي–العالي، ركّز في ذلك «على بعض مبررات تعريب التعليم الجامعي–العالي المتعددة تعريبا أفقيا شاملا، يشمل جميع المواد، بما في ذلك المواد العلمية والتقنية، التي لم تعرب في جل الجامعات العربية»[1]، ووضّح المخاطر الناتجة عن عدم تعريب التعليم العالي، لانعكاساته السلبية على: أ) الهوية العروبية اللغوية، والهوية العربية الإسلامية ككل، وعلى (ب) الثّقة في اللغة العربية كلغة شاملة أفقيا يمكن أن ترفد جميع العلوم والفنون والآداب، وعلى (ج) شمولية اللغة العربية عموديا، بمعنى أنّ التعليم العالي بها يجب ألا ينقطع في مرحلة مبكرة، قد تكون هي مرحلة التعليم الثانوي...الخ من المخاطر، بالإضافة إلى عدم توطين المعرفة باللغة العربية، وهذا يمثل خسارة للمواطن العربي، وإضعافا لفُرصه في تملك العلم بلغته، ولذلك فإنّ تعريب التعليم الجامعي حسب المؤلف، اختيار لا مَحِيد عنه، للحفاظ على هويتنا اللغوية والحضارية، ولابد من إقرار سياسة لغوية رابحة، وضمنها السياسة اللغوية في التعليم.

تطرّق الفهري كذلك لمسألة تعريب "**المصطلح**"، لأنّ ذلك هو «جزء من تعريب المعرفة والعلم والثقافة والتقانة، وجعلها في متناول المعربين، والتداول حولها باللغة العربية»[2]، قد يكون تعريب المصطلح عبر ترجمة المصطلح العربي إلى

[1]– الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، ص57.

[2]– المرجع نفسه، ص62.

مفردة أو عبارة عربية، أو تعريب بالاحتفاظ بالكلمة الأجنبية مع تغيير صوتها، وقد يكون التعريب بحثا عن مصطلح عربي مقابل للمصطلح الأجنبي. وقدّم أمثلة على ذلك.

أما المسألة السادسة مرتبطة بقضية "**العولمة اللغوية، وسائطها، وموقع اللغة العربية فيها**"، ذاهبا إلى أنّ مفهوم العولمة «يتقاطع أو يتباين مع مفاهيم رديفة مثيلة، كثل اللغة المشتركة الحرة أو الفرنكية أو لغة الإسبرنتو، أو الكونية الكوسمية...»[1]، تناول فيها عدة جوانب، منها العولمة (والانجليزية) ووسائطها، وعولمة السوق وعولمة اللغة، والنظام اللغوي العالمي وموقع الكوكبة اللغوية العربية الجيو-استراتيجي... لخ.

طرح الفهري السؤال التالي: **هل اللغة الفصحى مهددة؟**" وكانت إجابته بنعم، مركّزا على مجموعة من العوامل التي تهدد اللغة الفصحى، وسيتمّ التركيز عل هذه النقطة في القضايا البارزة التي سنتناولها في المبحث الثاني.

وفي ختام الفصل الأوّل ناقش قضية "**الحاجة إلى سياسة لغوية عربية حكيمة وناجعة**"، ركز على أهم الجوانب التي ينبغي مراعاتها في وضع سياسة لغوي تحمي اللغة العربية من المخاطر التي تحيط بها، ويمكن تلخيص ذلك بما ذهب إليه بقوله إنّ «النهوض باللغة العربية في عالم يتجاذبه التعدد والتنوع، التعدد من أجل الاستفادة من العطاءات التواصلية والعلمية والحضارية والتواصلية أو التجارية المتعددة للغة (أو اللغات)، والتنوع من أجل تلافي نبذ اللهجات المحلية، أو الإخلال بحقوق الأقليات، إلخ، يحتاج إلى بناء نماذج لسياسة لغوية عربية محكمة، تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد المتعددة للغة أو اللغات»[2].

[1]- الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، ص65.

[2]- المرجع نفسه، ص78.

ج–الفصل الثاني: البيئة السياسية وصنع القرار اللغوي والديمقراطية.

عالج الفاسي الفهري في الفصل الثاني من كتابه، كما يشير إلى ذلك بنفسه «مجموعة من الأنماط والنماذج السياسية، والتي يعتبرها خلفيات أساسية لتناول موضوع هذا الفصل بشكل عام، وقيام الديمقراطية على وجه الخصوص، ثم عرض بعض الإشكالات اللغوية–السياسية المرتبطة باللغة العربية خاصة، وفي البلاد العربية، وفي المغرب تحديدا، وتناقض الاختيارات السياسية والدستورية مع واقع الممارسة»[1]. ومن بين هذه الأنماط نجد "**الأنماط السياسية النظرية والمعيارية**"، حيث يربط السياسة اللغوية بالمذاهب السياسية، كالمذهب الليبيرالي، حيث تفترض الليبرالية «أن محفز الأفراد في الغالب هو مصلحتهم الذاتية، وهي تعتبرهم أفضل حكم لتحديد شروط هذه المصلحة، وأن المظاهر المادية للمصلحة تتحقق بصفة فضلى عبر التبادل في اقتصاد السوق، لفائدة الجميع»[2].

تحدث المؤلّف كذلك عن الانتقادات والمعارضات التي تعرضت له الليبرالية، كالجماعانية، باعتبار أن الليبرالية تركز على الأفراد و«تتجاهل أهمية دور الجماعة community في خلق أفراد كما هم عليه في الواقع»[3]، والديمقراطية التداولية والمساواتية الليبرالية وهي «نزعة جذرية في الليبرالية، مما يؤكد استمرار سيطرة الليبرالية»[4]، والنسوية، والتي ظهرت «من أجل المساواة بين الجنسين، منتقدة المدارس السياسية المختلفة، والخضرانية وهو مذهب يقرّ بأنّ الفردانية الليبرالية والنمو الاقتصادي الرأسمالي نقيضان لأي بيئة سياسية متخيلة... الخ، وتحدّث عن نمط "**الديمقراطية ونظام الحكم الأمثل**" حيث يرى أنّ الديمقراطية برزت «كنمط للتنظيم السياسي في منتصف القرن الخامس ق.م، في بعض المدن

[1]– ينظر، الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، ص83.

[2]– المرجع نفسه، ص83.

[3]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4]– المرجع نفسه، ص87.

الإغريقية، خاصة أثينا. وهو نظام قائم على السلطة أو الحكم للشعب، أو على شعب يحكم نفسه بنفسه، حكما شعبيا، أو على مذهب فلسفي تكون فيه السيادة لكافة المواطنين»[1]، كما تناول موضوع الديمقراطية العصرية بين المثالية والتمثيلية، والأنظمة والأساليب، ومشروعية الحكومة وحقوق الأغلبية والأقلية، والنظام الرأسمالي أو البرلماني، والأحادي أو الفدرالي، وأنماط أخرى، والتمثلات الديمقراطية (من بيريكليس إلى رولز)، وقدم مجموعة من الانتقادات للديمقراطية في أوروبا والولايات المتحدة. وتناول في هذا الموضوع، التربية المواطنة والدخل الأساسي المعمم و"منحة الطرف المعني"، والديمقراطية التشاركية، والجمهورانية المواطنة وهي «مذهب أقدم من الديمقراطية وهو حكم مختلط يراقب ويوازن مكونات الحكم المختلفة، بقاعدة القانون، وروح المواطنة العمومية قبل كل شيء»[2].

وتطرق إلى أمور كثيرة حول المذاهب السياسية في العالم، ليصل في النهاية إلى أنّه "**لا مفر من سياسة لغوية ديمقراطية**" وربط ذلك بمجموعة من الجوانب، كأهمية لغة الهوية واللغة- الأم، وضعف القرار السياسي – اللغوي العربي ومخاطر تغييب التخطيط اللغوي، وتناول أيضا مسألة الرسمية المتعددة وتغييب القانون والشرعية الشعبية، والنخب المهيمنة، والجمعيات المدنية، والانفصام الهُوِيّ بين الحكام والشعب، كما تطرق إلى مسألة اللغة الفصيحة في بيئة التنافس والعداء والحروب اللغوية، يقرّ في ذلك بوجود ثلاث حركات معادية للغة العربية في المغرب، تتمثّل في دعاة الفرنكوفونية، والحركة البربرية المتطرفة، والحركة الداعية إلى الدارجة، فكل هذه الحركات تدعو إلى زوال اللغة العربية والتخلص منها.

[1]- الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، ص91.

[2]- المرجع نفسه، ص109.

تناول في هذا الفصل مسألة اللاجدوى واللادمقرطة السياسة اللغوية في المغرب، يرى أنّه ينبغي التحرر من لغة الأجنبي، ويذكر سلبيات المؤسسة اللغوية المغيبة (وهي أكاديمية محمد السادس للغة العربية) وتحدث عن الإشهار والإعلان والمكر اللغوي، وربط **الديمقراطية بالأخلاق (النظرية المعيارية)** حيث «تنشغل النظرية الديمقراطية المعيارية بالأسس الأخلاقية للمؤسسات الديمقراطية، وهي تختلف بذلك عما هو وصفي أو تفسيري. وهدفها تحديد كيف ولماذا تكون الديمقراطية أفضل من الناحية الأخلاقية، وما هي المبادئ الموجهة في تصميم المؤسسات الديمقراطية»[1]، وأهم ما ركّز عليه المؤلف في هذا الفصل هو وصف البيئة السياسية اللغوية العربية بأنّها غير قادرة على خدمة اللغة العربية، وأن الدول العربية غير قادرة على أن تقر سياسة لغوية أو تطبيق تخطيط لغوي مناسب لحماية وتعزيز اللغة العربية، ولهذا فإن السياسة اللغوية غير ناجحة في الدول العربية.

د-**الفصل الثالث:" العدالة اللغوية-البيئية ووسائطها."**

ناقش الفهري في هذا الفصل إشكالات التواصل والنجاعة والفعالية في اختيار اللغة، وتطرق إلى دور معيار الماكسيمين*، الذي يقتضي في بيئة تجمع متعددي لغات اختيار اللغة التي تمثل لغة العدد الأقصى من المتكلمين، ومعيار المينيماكس، الذي يقتضي اختيار اللغة التي تمثل أقصى قدرة تواصلية عند المتكلمين.

[1]- الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، ص146، 147.

*المصطلح**الماكسمين** هو اختصار للكلمتين "ماكسيموم" و"مينيموم". يشير إلى فكرة تحديد القيمة القصوى (ماكسيموم) والقيمة الدنيا (مينيموم) لمتغير ما، ومفهوم **الماكسمين** في اختيار اللغة يعتمد على اختيار اللغة التي تلبي الاحتياجات بشكل مثالي بناءً على السياق والغرض المحدد. أمّا مصطلح "**معيار المينيماكس**": فهو يستخدم لتحديد القرار الأمثل في ظلّ ظروف معيّنة، لحلّ مشكلات الاختيار في بيئات غير متكافئة، وهو تحديد الخيار الذي يمطن أن يقلل من الخسائر المحتملة في أسوأ الظروف الممكنة.

ركز الفهري في هذا الفصل كذلك على "**أساسيات العدالة اللغوية وآلياتها**" وربط ذلك بالمساواة في الكرامة، وتفكيك الأساطير حول تفوّق لغة عن لغة، والمساواة الرمزية، والترابية اللغوية، وأعطى الأولوية لآليتين مهمتين لدعم بقاء اللغات، وهما: إرادة المتكلمين، ومبادئ المساواة والحرية والشورى في النظام الإسلامي.

وأقر بأن «العدالة اللغوية (إضافة إلى مفاهيم أخرى مثل الكرامة والديمقراطية والوحدة في التنوع، إلخ) تبدو حاسمة في تحديد موقع اللغة العربية في الدستور المغربي الجديد، وفي سياق الدينامية الحالية التي أفرزها الربيع العربي، والحاجة إلى بناء نموذج مغربي جاد لسياسة لغوية منسجمة، متماسكة، وعادلة»[1]، حيث ركّز على المغرب الأقصى ليوضّح من خلاله غياب العدالة اللغوية في العالم العربي، ويقدّم نماذج من الواقع.

وضّح الفهري في فصله هذا كيف يتمّ **اختيار لغة التواصل بالتركيز على النجاعة والفعالية**: ثمّ حاول أن يقدّم "**تصورات أخرى للعدالة اليوم**"، حيث أقر بأن «كل نظرية اليوم هي بالضرورة ليبرالية، بالمعنى الفلسفي. يجب أن توفق في نظام متماسك بين مثالية التسامح ومثالية التضامن، أو توفق بين الاحترام المتساوي لتنوع تصورات العيش الجيد (التي تتعايش في مجتمعاتنا التعددية) والانشغال في نفس المستوى بمصالح كل أعضاء المجتمع»[2]، وتطرّق لنظرية جون رولز John Rawls **في العدالة** ومبادئها، يرى أنّ جون رولز قدّم في كتابه "**نظرية في العدالة**"«تصورا للعدالة كان له- ومازال- أكبر التأثير في العالم بأسره، في مجال الفلسفة السياسية. وتنبني هذه النظرية على ثلاثة مبادئ أساسية: مبدأ الحرية المتساوية...، مبدأ المساواة العادلة للفرص،...مبدأ الاختلاف»[3]، بعدها وجه انتقادات لهذه النظرية، وتناول فكرة أخرى مهمة تحت عنوان "**من المجتمع العادل إلى العالم العادل**" تحدّث فيه عن العدالة من خلال كتاب "**قانون**

[1]- الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، ص175.

[2]- المرجع نفسه، ص189.

[3]-المرجع نفسه، ص 190، 191.

الشعوب" لـ رولز ، وضّح معنى العدالة كما فهمها هذا الأخير في التصوّر اللبيرالي المساواتي، وتحدّث عن "**العدالة النسبية"** عند **"سين" (2009)**، الذي يتوخى بناء نظرية للعدالة يمكن أن تصلح كأساس للتفكير العملي، وتحديد طرق تقليص الظلم والدفع والعدالة. توصّل المؤلف من خلال هذا الفصل إلى أنّ:

1-أنّ الوضع اللغوي العربي عموما لا يتماشى ومبادئ العدالة اللغوية القائمة على النظام اللغوي الترابي.

2-لا تتبوّأ اللغة العربية دور اللغة التي تمارس أكثر الوظائف اعتبارا على أرضها وتُرابها. إنّها ليست سيدة – ملكة على أرضها.

3-لابد أن تستثمر الجهات المعنية بالنهوض باللغة العربية وانتشارها في تطوير أبعاد العدالة اللغوية، والعمل على نشر ثقافة لغوية عادلة، وعلى تبييئ العدالة اللغوية في البلاد العربية.

هـ-الفصل **الرابع**: **"الثقافة والحضارة واللغة"**.

تناول الفاسي الفهري في هذا الفصل مجموعة من المسائل أهمها زمن الثقافة والحضارة، وأهم ما أشار إليه فوكوياما في كتابه نهاية التاريخ، أن التاريخ انتهى بقيام المؤسسات الديمقراطية الليبرالية على المستوى الكلي القاري، وقيام السوق الحر، وهو ما يلبي رغبات الأفراد الفطرية، كما قدم مجموعة من الآراء تنفي وجود التماثل والالتحام الثقافي للجماعة، مثل رأي مكسويني الذي «وجه انتقادا إلى ما يسميه أسطورة الالتحام الذي تنعت به الثقافة في الحضارات والأمم والجماعات الإثنية، مبرزا أن افتراض الانسجام أو التماسك الثقافي الاحتكاري، وإهمال أو تهميش التأثيرات غير الثقافية تؤدي بالضرورة إلى افتراض تماثل في العمل والمؤسسات»[1]، تطرق في هذا العنصر إلى التماسك الثقافي، تطرق من خلاله إلى رأي تايلور وليفي ستروس للعالم على أنه أرخبيل من جزر مفصولة، لكل شعب فيها ثقافة متباينة جذريا، بل إن كل

[1]- الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، ص 208، بتصرف.

ثقافة لها أساس وجودها أو روحها، وقدم كذلك رأي مالينوفسكي الذي يرى أن الواقع البشري ليس متماسكا أو منطقيا، بل إنه مزيج فائر من المبادئ المتنازعة... إلى آخره من الآراء التي ترفض هذه النظرة التماسكية للثقافة، كما تطرق إلى مسألة الحوار بين الحضارات العالمية، تحدث عن الأوطان، وعن التعدد الثقافي في المجتمعات المختلفة، ونقاشات أخرى كثيرة حول مسائل متعددة مرتبطة بسلوكات الشعوب والثقافات المتعددة، وتصادم الحضارات، والصراع الحضاري بين الإسلام والغرب عند بعض المفكرين ...إلخ، إلى جانب ما سبق، تطرق إلى التنوع اللغوي والثقافي في المغرب، وهذا العنصر يشكل قضية بارزة في كتاب الفاسي الفهري، وسنتناولها بالتفصيل في المبحث الثاني.

كما تحدث عن اللغة العربية وثقافة النهضة والمعرفة والحيوية، والتي ناقش فيها الفترات التاريخية الهامة التي مرت بها اللغة العربية، والتي صنفها إلى ثلاثة فترات مهمة في تاريخ اللغة العربية، والتي تتمثل في الفترة الذهبية وبيت الحكمة واللغة الفصيحة، وصنفها كذلك إلى فترة اللغة الوسيطة وبدء عصر الانحطاط، وفترة النهضة، والفترة العصرية، وفي الأخير ختم فصله حول "**موضوع العرب والعربية في قلب التفاعل بين الحضارات**"، ناقش فيه الفاسي الفهري علاقة اللغة بالحضارات القديمة مثل الحضارة الإغريقية واليونانية، وعلاقتها بالثقافة الغربية.

و-الفصل الخامس: "اقتصاديات اللغة":

يشرح الفاسي في هذا الفصل علاقة اللغة بالاقتصاد، وهو موضوع لقي اهتمام الباحثين في السنوات الأخيرة فقد، نظرا لأهمية اللغات في تطوير الاقتصاد المحلي والعالمي، وكذلك يوضّح أهمية اللغة بالنسبة للعمال، حيث إنّ الفرد الذي يملك مهارات لغوية عالية أو الشخص الذي يملك عدة لغات هو الذي يحصل على العمل قبل غيره، ويكون أجره أعلى، فنجده يربط اللغة بالشعل، والوضع الاجتماعي الاقتصادي والإنتاج والاستهلاك، وبالتالي ينقد السياسات اللغوية التي لا تراعي هذا الجانب، كما تحدث عن ضرورة تقييم اللغات الأم في هذا الجانب وتعزيزها، وأن يكون الإشهار للسلع

باللغات الأم، ويعزّز التعدّد والتنوّع اللغويين، لكون ذلك يساهم في الزيادة في الإنتاج والابتكار المتزايد، دون إغفال دور الترجمة في تقديم خدمات جليلة للاقتصاد والشغل.

يرى المؤلف أنّ العولمة تشجّع على تعلّم لغات كثيرة، لكنها تفرض لغة عالمية تسهل التواصل والتبادلة، وهي الغلة الإنجليزية، ويرى المؤلف أنّ تعلّم الغلات يشكل جزءا من الاستثمار في الرّأسمال البشري، لأنّ المهارات اللّغوية المكتسبة تُعتبر امتيازا اقتصاديا، وتؤثّر في الوضع الاقتصادي-الاجتماعي للنّاس، وفي أجورهم، وبالتالي تشكل البواعث الاقتصادية حوافز لتعلّم اللغات/

يربط المؤلف "اقتصاديات اللغة"، بالتّخطيط اللّغوي والسياسة اللغوية، حيث تساعد المقاربة الاقتصادية المخططين اللغويين في اتّخاذ القرار بصدد التوجيهات اللغوية والقرارات التي تُتخذ، ويربطها كذلك بالتعدّد اللغوي، حيث أصبح التعدّد اللغوي ضروريا لأنّ التواصل اللائق لاستهداف الأسواق على المستوى القاري يخلق الامتيازات التنافسية، وتبقى اللغة المشتركة العالمية (الإنجليزية) هي السيدة في المجال الاقتصادي العالمي، حيث أصبحت فيه الإنكليزية اللّغة الفرنكية بامتياز، وهي الممثل البارز للتواصل المتجانس في المجال الاقتصادي.

-الفصل السادس: "في سبيل تخطيط واستنهاض لغوي-ثقافي جديد".

طرح فيه الفاسي الفهري تساؤلات حول سبب التخلي عن اللغة العربية في المجالات العلمية والاقتصادية والتكنولوجية واللجوء إلى اللغات الأجنبية، وأنذر بالخطر الذي يهدّد اللغة العربية، قائلا: «اللغة العربية الفصيحة، في عجالة، في وضع غير مريح، بل هي مهددة في بقائها، نتيجة تآكل وظائفها التدريجي، واستنزاف نقط قواها الرمزية والنوعية والوظيفية، وفقدانها لمواقعها تدريجيا لصالح الأجنبيات والعاميات، نتيجة حروب داخلية وخارجية عليها، أدت

إلى العزوف عنها»[1]، ويرى أنّ اللغة العربية رغم أنّها «لغة القرآن ولغة شعائر الإسلام، ولغة الدولة الإسلامية القوية... فإن منزلتها الدينية والرمزية اليوم لم تعد كافية،... هذا الوضع يحتاج إلى مجهودات جذرية شاملة، ينبغي أن تتضافر فيها جهود الحكام والنخب والمجتمع والجمعيات المدنية من أجل تنفيذ خطة نهوض متكاملة ودقيقة، بما في ذلك... التخطيط اللغوي»[2]، مشيرا من خلال هذا إلى أهمية التخطيط اللغوي في نهوض اللغة العربية.

فبالنسبة لـ"**التخطيط والتدبير المستقبلي للغة العربية**"، فإنّ ذلك يتمّ من خلال المنظور السياسي-السيادي والتموقع الحضاري- اللغوي، تحدث المؤلف عن نظرة النخب السياسية للغة العربية وإهمالها لها بالرغم من أهميتها وفوائدها الاقتصادية والسياسية، ومخاطر التخلي عنها، كونها هي أساس تماسك الأمة، ولسان حضارتها وتاريخها، ويأمل أن يحتل اللسان العربي، يوما ما، مكانة متميّزة في القطبية اللغوية المتعدّدة التي يتّسع لها النظام اللغوي العالمي المعولم، ولن يتحقّق ذلك إلاّ بتخطيط لغوي ناجع حسب المؤلف، وأنه «لابد من تطوير أدوات تربوية، وبحث تربوي جاد، يجعل طرق تدريس اللغة العربية تحول تعلمها إلى درس محبوب جذاب»،[3]وتحدث عن اكتساح اللغات الأجنبية واللهجات العامية الإعلام والإشهار والإعلان، ولوحات المتاجر، وتراجعت اللغة العربية الفصحى في هذه المجالات، وختم فصله (كالفصل السابق) بتقييم السياسات اللغوية في العالم العربي، ذاهبا إلى أن «جل البلدان العربية لا تقيم سياسة لغوية واضحة، مقترنة بخطة لغوية يمكن تحديد فوائدها ونتائجها، ثم قياس مدى نجاحها ونجاعتها»[4]، وتحدّث عن ضرورة إعداد نظام اللغة، والمواد والأدوات، والاستفادة من البحث اللساني، وفي الخاتمة، اقترح مجموعة من العناصر "**لاستنهاض**

[1]- الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، ص278.
[2]- المرجع نفسه، 279، 280.
[3]- المرجع نفسه، ص282
[4]- المرجع نفسه، ص 284.

الشامل للغة العربية"، وتحسينها، أهمها: الانتقال-المحافظة على اللسان العربي عبر الأجيال وذلك من خلال تداولها في المنزل والشبكات الاجتماعية...إلخ، وإذكاء الوعي وتقوية الإرادة ومقاومة التبعية مع دعم الحوار والتدخل، واكتساحها الفضاءات الاجتماعية والإعلامية والثقافية والمؤسسات التربوية والتشريعية، والمسح الموضوعي الدقيق لأوضاع اللسان العربي وتنوعاته، وإقامة مرجعية علمية في لسانيات العربية، ودعم التكوين في علوم اللسان والتثقيف اللساني، وفي الختام ناقش أهمية اللغة عند الإنسان وأهميتها في المجتمع، وقدّم أهم الخطوات التي يجب إتباعها من أجل حمايتها والمحافظة عليها.

ويغلق عبد القادر الفاسي الفهري، كتابه بمجموعة من المراجع القيمة والمتنوعة، باللغة العربية والفرنسية والانجليزية، وفهرس المفاهيم والأعلام.

8- **أهم المصطلحات التي يقوم عليها كتاب "السياسة اللغوية في البلاد العربية"**: اعتمد كتاب "السياسة اللغوية في البلاد العربية" العديد من المصطلحات المهمة التي يرتبط بها فهم القضايا البارزة في الكتاب، واعتمدها الفاسي الفهري لإثراء النقاش حول وضع اللغة العربية في العالم العربي، ومن أهم هذه المصطلحات نجد:

***الازدواجية:** هو من أبرز المصطلحات الذي تكرّر كثيرا في الكتاب، وركز عليه الفهري لكونه مرتبط بظاهرة لغوية اجتماعية مهمة وأساسية لا تخلو منها جميع لغات العالم، لها إيجابيات ولها كذلك سلبيات سلبيات، «يطلق عالم اللّسانيات "تشارلز فيرغسون" (Ferguson) لفظ (diglossia) على وضع يستعمل فيه نظامان تعبيريان متنوعان ومتميزان ولو جزئيا (أو لهجتان) لنفس اللّسان»[1]، ففي العالم العربي مثلا، تنوّعان لغويان ينتميان إلى أصل واحد،

[1]- الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، ص19.

وهما: 1-لهجة العامية الشعبية المتداولة، 2-اللّغة المستعملة في الإدارة أو ما سمّاه بالفصحى، كما قدم عدّة أمثلة أخرى عن المجتمعات الأخرى ذات ازدواجية لغوية، كالألمانية والسّويسرية الجرمانية في سويسرا.

فالمقصود الازدواجية هي وصف لحالة يعيشها المجتمع في استخدام لغتين مختلفتين أصلهما واحد، حيث يستخدم الفرد لهجة معينة في بعض السّياقات أو الأوقات، ويستخدم لهجة أخرى في سياقات أخرى، ويستخدم اللغة الفصحى في المواقف الرسمية وفي المدارس، حيث تختلف هذه الأخيرة عن لغة التّواصل والتّفاعل في الحياة اليومية داخل المجتمع.

صنّف "الفهري" الازدواجية إلى القوية الضّعيفة، وهو تصنيف استمده من أعمال وليام لابوف، ويعرّف الفهري الازدواجية القوية بأنّها «الوضع الذّي تكون فيه اللّغة المعيار واللّهجة متباينتين بما يكفي في إدراك المستعملين، بنظامين متميزين من القواعد، واسمين مختلفين»[1]. ويمثّل لذلك بوضع الفرنسية المعيار التي تعتبر الفصيحة مقابل البروتون أو الألزاسية اللتين تعتبران لهجات، تستخدمها فئة معيّنة في تواصلاتها اليومية ولا تتجاوز هذا السياق.

ويقصد بالازدواجية الضّعيفة «الوضع الذي تكون فيه اللّهجة أقرب إلى اللّغة المعيار، وعليه لا يفكّر المتكلّمون في لغتين، وإنّما في "اللّغة" (بصيغة واحدة) وفي "سلامتها"»[2]. هنا قدّم مثال عن الفرنسية البلجيكية وصرّح باختلافها عن الفرنسية المعيار، ويمكن التمثيل لذلك باللغة العربية الفصحى واللهجات في العالم العربي، فهما مختلفتين لكنهما مقتربتان، والمتكلم لا يفكر في لغتين، بل يفكّر في سلامة اللغة الفصحى حين يفرض عليه السياق استخدامها.

[1]- الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، ص 23.

[2]-المرجع انفسه، ص23.

صنَف "الفهري" الازدواجية اللَغوية تصنيفا آخر، يتمثل في الازدواجية التَرابية–السَياسية، «فهناك ازدواجية متميزة في وضع اللُّغة العربية تتعلق بجانب سياسي وترابي، خلقت كثيرا من الارتباك عند منظري الازدواجية واللسانيين المجتمعيين، الذين تعودوا على الازدواجيات المحصورة في القطر الواحد»[1]. يقصد بالازدواجية التَرابية التَحدث باللغة العربية مثلا كلغة رسمية في العالم العربي، فهي اللغة الجامعة لها وضع قطري، فهي لغة رسمية في القطر كلّه له دولته المستقلة وحدوده الترابية من المحيط إلى الخليج، فهي توحّد العالم العربي كلّه، بالإضافة إلى التنوّعات اللهجية التي تختلف من منطقة جغرافية إلى أخرى وكم جماعة لغوية إلى أخرى، فهناك عدة لهجات عربية، جغرافية واجتماعية.

***اللُّغة والهوية:** يشير المؤلف إلى العلاقة الوثيقة بين اللغة والهوية، حيث يرى أنَّ الهوية هو «انتماء إلى جماعة أو شعب أو أمة، ترفد هويتها من الوعي بالذَّات الجماعية، أو التَاريخ–الذَاكرة، أو الجغرافيا–التَراب (الوطن أو البيئة)، إلخ. وكلما ابتعدت اللُّغة عن إثنية أو ترابية ضيِّقة، حملت مشروعا ثقافيا–حضاريا عاما، ومشروعا مجتمعيا سياسيا واقتصاديا قد تنخرط فيه أكثر من جنسية. لقد تشكلت الأمم–الدُّول الحديثة تاريخيا عبر اللُّغة، وتوحدت بها»[2]، فالعربية مثلا، لا ترتبط حسب المؤلف بهوية قومية ضيّقة، نظرا لكونها لغة القرآن، ولم تتعارض مع الأقليات التي تطالب بالاعتراف بالاختلاف داخل الأمة الواحدة، وتلك الشعوب المختلفة توحّدها اللغة العربية باعتبارها لغة الدين الإسلامي، فهي تمثّل هويتهم الدينية، ودون أن تخلّوا عن لغاتهم الأصلية التي تمثّل هويتهم الثقافية، وتعكس اللغة انتماء الشعوب وثقافتهم وعاداتهم وتقاليديهم... الخ.

[1]– الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، ص35.

[2]–المرجع نفسه، ص36.

***الثَّنائية والتَّعددية:** الثنائية هي استخدام لغتين مختلفتين في مجتمع واحد، والتعدّدية هي استخدام أكثر من لغتين، ويربط "الفهري" الثَنائية والتَعددية بالظروف التَاريخية إذ يرى أنَ «هناك ظروف تاريخية فرضت على أرض الواقع قيام ثنائية وتعددية لغوية في التعليم على الخصوص، والتعليم العالي والتَّأهيلي-الثَّانوي على وجه أخص، وفي مجالات أخرى إعلامية وإدارية وغيرها، بوجه أعم. وأغلب هذه الظَروف أصلها استعماري، تحولت لغة المستعمر فيما بعد إلى لغة فرص وفوائد وغنيمة، في نظر البعض»[1]،فالتعددية ظاهرة سياسية تاريخية سببها الاستعمار مثل الوضع اللُغوي في الجزائر، حيث أصبحت الفرنسية لغة ثانية بعد العربية منذ الاستقلال، وسيطرت هذه اللغة على التعليم في الجزائر لفترة معتبرة من الزمن، ثمّ تبنّت الجزائر سياسة التعريب، فعرّبت التعليم ما قبل الجامعي، وما زالت الجامعة إلى اليوم تعتمد اللغة الفرنسية في عدة تخصصات العلمية والتقنية، أو كما يسميها الفهري «تعليم المواد الحضارية والعلمية»[2].

ويرى الفهري أنّ «الثنائية اللغوية لها فوائد بالنَسبة لاستعمال اللَغة الوطنية في التَّعليم وفوائد للمتعلم بها، شريطة أن يوجه هذا التَعليم التَوجيه الصَّحيح بحيث لا يختل التَوازن»[3]،فالثنائية مهمة في ميدان البحث العلمي،وهي ضرورية حتمية إن تمّ ممارستها طبقا لحسابات موضوعية بعيدا عن السياسة الضيّقة.ويشير إلى أنّ الميثاق المغربي للتَربية والتَكوين اقترح أنَ يُعَرّب تعليم المواد العلمية في التَعليم العالي، على أن يكون مدعوما بلغتين أجنبيتين، إحداهما الفرنسية والثانية الإنكليزية.

[1]- الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، ص48.

[2]- المرجع نفسه، ص48.

[3]-المرجع نفسه، ص52.

***العولمة:** عرف "الفاسي الفهري" العولمة بأنّها «تزايد الاندماج الدَولي في أنظمة اقتصادية وثقافية وسياسية ودينية ومجتمعية. فالعولمة الاقتصادية هي سيرورة يصبح معها العالم بأتمه سوقا واحدة»[1]، فالعولمة تعني زيادة التَفاعل بين الدوّل في الأنظمة سواء اقتصادية أو ثقافية أو غيرها فهي عبارة عن عملية تبادل السَلع عبر البلدان، وهي تؤدي إلى تقارب الأمم.

أمّا العولمة اللغوية فهي تعني «اللغة المشتركة الحرّة أو الفرنكية (lingua franca)، أو الدّولية (international)، أو اللغة العالمية (world language) أو لغة الاسبرانتو... الخ»، وتبنّي العولمة اللغوية (أي أن تكون هناك لغة عالمية واحدة) تفرضها الحاجة إلى التواصل والتبادل في بيئة القرية الكونية بغض النظر عن خلفيات الناطقين الدينية والإثنية أو الطبقية أو السياسية في عملية تحييد للتواصل عن القرائن والوسائط الأخرى[2]، وذلك يعود بفوائد اقتصادية وسياسية وثقافية، وللعولمة اللغوية سلبيات كثيرة، منها الهيمنة الفكرية والثقافية وهيمنة السلع، واختلال التوازن وعدم التكافؤ والعذل بين اللغات.

***السَّياسة اللُّغوية:** يقصد "الفاسي الفهري" **بالسياسة اللغوية** «التوجّهات والإجراءات اللغوية التي قد تعمد إليها الحكومات»، ويقول الفهري في سياق آخر «أصبحت السياسات اللغوية جزءا لا محيد عنه في كلّ سياسة نظرا لارتباط اللغة بالسيادة، وبحدود الدولة، وبالسياسات الثقافية والاقتصادية، والحقوق الفردية والجماعية، الخ»[3]. فالخيارات اللغوية التي تقوم بها السلطات المعنية مرتبطة بمجالات كثيرة، وقبل أن تكون هي مسألة التوجّهات والإجراءات اللغوية، فهي سياسة قبل كلّ شيء، ومن أجل بناء السلطات نماذج لسياسة لغوية عربية محكمة «تأخذ

[1]- الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، ص69.

[2]- المرجع نفسه، ص65، بتصرف.

[3]- المرجع نفسه، ص82.

بعين الاعتبار الأبعاد المتعددة للغة أو اللّغات، وترعى التّماسك اللّغوي الضّروري الذي يلحم الأمة وجماعاتها ويضمن لها أن تقوى بأعدادها المتراكمة واقتصادات أقطارها المتكاملة»[1]، وهذا للنّهوض باللّغة العربية وجعل أولوياتها هي تحسين بيئتها المختلفة مقترحا بعض الخطط وهي على النّحو التّالي:

-دعم التعريب في التّعليم في مختلف مناحي الحياة العامة.

-الحث على إقامة الإشهار كذلك الإعلان باللّغة العربية لا بالأجنبية.

-جعل اللّغة العربية منخرطة في المجتمع الدّولي العلمي.

-إقامة مؤتمرات دولية بالعربية مع الترويج لها في المجلات والمؤلفات الإلكترونية مع استعمال جزئي للأجنبية.

يرى "الفهري" أنّ السّياسة اللّغوية تحدد من حكام وشعوب ونخب من سائر الأنواع بمعنى السّلطات أو الهيئات العليا للحكومة مثلا.

***العدالة اللّغوية:** العدالة اللّغوية "حسب الفهري" هو التّعامل بشكل عادل ومتساو بين اللّغات المختلفة، وضرورة توفير الفرص المتساوية لجميع اللّغات، وتعتبر أساس لضمان المساواة والعدالة للوصول إلى المعرفة، ويتجلى ذلك في قوله: «أصبح لزاما قيام سياسة لغوية للدّولة تُبْنى بالأساس على إعطاء الأولوية لاستعمال لغة الهوية والبيئة على أرضها أو ترابها، طبقا لما أصبح يسمى مبدأ التّرابية، حفاظا على حقوق المواطنين في لغتهم الأولى أو اللّغة-الأم، وإنصافا وعدلا بين اللّغات ومتكلميها»[2]، وقد اعتمد المؤلف هذا المصطلح لتوضيح قضية مهمة وبارزة في كتابه، تتمثّل في مسألة البيئة اللغوية العادلة، وأهمية هذا المفهوم في خدمة اللغة العربية.

[1]- الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، ص78.

[2]- المرجع نفسه، ص 160.

***التَّعدد الثَّقافي**: التعدّد الثقافي، حسب الفهري، مسألة مهمّة في أيّ مجتمع، والتعدّد الثقافي يعني وجود تنوّع في الثقافات داخل المجتمع الواحد، ويتضمّن هذا التنوّع مجموعة واسعة من العادات والقيم والتقاليد والمعتقدات التي تتشاركها مجموعة متنوّعة من الأفراد، ويذهب إلى أنّ «المغرب ملتقى الحضارات والثَّقافات واللُّغات والأديان عبر تاريخه الطَّويل، اختلطت فيه الأجناس، من أفارقة وأمازيغ وفنيقيين وقرطاجيين ورومان ووندال وعرب وإسبان وبرتغاليين وفرنسيين، إلخ وتداخلت فيه ثقافات أمازيغية وعربية وإسلامية ويهودية ومتوسطية وإفريقية، فشكلت ثقافة مغربية متنوعة الرَوافد ومثرية المنافذ»[1]، هذا إلى جانب تنوّع البيئة الجغرافية في المغرب بين الصحراء، والجال، والسهول والهضاب والشواطئ، وما إلى ذلك، حيث إنّ التنوّع الثقافي واللغوي في بيئة المؤلف يمتدّ عبر الأزمان، ويرى أنّ المغربي لا يرفض أيّ شيء يأته من الخارج، بل يهضمه بطريقة لا تجعله يعارض معتقده أو تراثه. ويعتبر المؤلف المغربيّ رجل انفتاح على التعدّد والتنوّع الثقافي واللغوي، يتأثّر ويؤثّر ولا يخشى أن يحاور الآخر[2].

***اقتصاديات اللَغة:** استخدم الفاسي الفهري مصطلح "اقتصاديات اللغة في بحثه، وقد تبنَّى تعريف "فرانسوا غران" لهذا المفهوم، حيث يرى هذا الأخير أنّ مصطلح اقتصاديات اللغة «يحيل على أنموذج النَّظرية الرائجة، ويستعمل مفاهيم وأدوات علم الاقتصاد في دراسة العلائق التي تسم المتغيرات اللُّغوية ويركز أساسا على تلك العلائق التي تلعب المتغيرات الاقتصادية دورا فيها»[3]، حيث تطوّر تخصّص جديد في علم الاقتصاد، مؤخّرا، يتكفّل بالبحث في العلاقة القوية بين اللغة (أو اللغات) والاقتصاد ويعتني بالاعتبارات الاقتصادية للغة.

[1]- الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، ص 230.

[2]- المرجع نفسه، ص232، بتصرف.

[3]- المرجع نفسه، ص250.

***التَخطيط اللُّغوي:** يقصد "الفهري" بالتخطيط اللُّغوي «التَّدخل البشري الواعي في سيرورة اختيار اللُّغة في محيط معين. وليس هناك نظرية علمية للتَخطيط، وهناك دراسات اعتمدت تصورات اللُّسانيات المجتمعية أساسا»[1]،حيث تقوم جهات معيّنة (والهيئات العلمية، وبعض المثقفين...) في دولة معيّنة بتطبيق الخطط في الواقع لضمان حسن السيرورة، وتنظيم استخدام اللغات في البلد المتعدد اللغات، وتنظيم عملية التوصل بشكل فعّال.

وهناك مصطلحات أخرى كثيرة لا يمكن التطرق إليها كلّها، والبعض منها سوف يتمّ شرحه عند التطرّق لأهم القضايا التي تناولها المؤلف حتى نتجنّب التكرار، منها: اقتصاديات اللغة والديموقراطية التداولية والبيئة السياسية...الخ.

المبحث الثاني:

القضايا البارزة في كتاب "السياسة اللغوية في البلاد العربية"

1-إشكالية الكتاب وظروف تأليفه:

1-1-إشكالية الكتاب: يعد كتاب "السياسة اللغوية في البلاد العربية" لعبد القادر الفاسي الفهري من أهم الأعمال التي تناولت موضوع اللغة العربية في سياقها السياسي، وتتمحور إشكالية الكتاب حول وضع اللغة العربية وما يحيط بها من إشكالات ومخاطر بسبب التحوّلات التي تطرأ على العالم يوميا، والتغيّرات التي تفرزها العولمة والتكنولوجيا والرقمنة، والسوق اللغوية وفرض اللغات الأجنبية في كل المجالات، مع هيمنة اللغة الإنجليزية على معظم هذه المجالات، وهذا بالنسبة للمؤلف يشكّل خطرا يهدد لغات العالم عامة واللغة العربية خاصة، لذلك يقتضي على المسؤولين العرب حماية هذه اللغة بوضع سياسة لغوية تتسم بالنجاعة والعدالة والديمقراطية.

وتتفرع هذه الإشكالية إلى مجموعة من التساؤلات التالية:

[1]- الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، ص256.

*ما مصير اللغة العربية في ظل التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها؟

* ما هي التحديات التي تواجه اللغة العربية في العصر الحديث، وما هي الحلول التي يجب الاعتماد عليها لمواجهة هذه التحديات؟

*كيف يتمّ التغلب على الصراع بين اللغة الفصحى والعامية، وكيف يمكن أن يتمّ تعزيز واستخدام كل منها في المجتمع.

*كيف يتم مواجهة العولمة بحيث نستفيد من إيجابياتها دون المساس بالهوية والثقافة ومقومات اللغة العربية؟

*ما دور السياسات اللغوية التي تنتهجها الدول والأنظمة التشريعية في تطوير مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية؟ وهل السياسة المعتمدة حاليا قادرة على مواجهة كلّ التحديات؟

1-2-ظروف تأليفه: يصور الفهري في كتابه واقعا لغويا عربيا معقدا يواجه العديد من الرهانات والتحديات، وبالتالي، فإنّ هذا الكتاب هي ثمرة الظروف التي تعيشها اللغة العربية اليوم، يتمثل البعض منها في:

***هيمنة اللغات الأجنبية وانتشار العامية على حساب الفصحى:** حيث تواجه اللغة العربية منافسة قوية من اللغات الأجنبية، خاصة اللغة الفرنسية في الدول المغاربية التي تكاد تسيطر على كثير من مجالات الحياة، بدءا من التعليم الجامعي والاقتصاد وصولا إلى الإعلام والثقافة، بسبب ما يسمى بالعولمة والتقدم التكنولوجي، مما أدى إلى تهميش اللغة العربية وإقصائها في العديد من المجالات، وإضعاف مكانتها، كذلك هيمنة العامية بلهجاتها المختلفة مما شكل تحديا لتوحيد اللغة العربية وتعزيز وحدتها، ويظهر الفاسي الفهري: «اللغة العربية الفصيحة، في عجالة في وضع غير مريح، بل هي مهددة في بقائها، نتيجة تآكل وظائفها التدريجي، واستنزاف نقط قواها الرمزية والنوعية والوظيفية، وفقدانها لمواقعها

تدريجيا لصالح الأجنبيات والعاميات، نتيجة حروب داخلية وخارجية عليها، أدت إلى العزوف عنها (أو تحول في مواقف الناطقين بها ومستعمليها) إلى لغات ولهجات أخرى، محلية ودولية»[1].

***تراجع مكانة اللغة العربية الفصحى وهشاشتها:** فمن بين الأمور التي جعلت الفهري يشعر باستياء إزاء وضع اللغة العربية، لأنّها «مهددة في بقائها...، كونها لم تعد مبيأة التبييئ السليم والكافي الذي يضمن لها البقاء، لأن دولها ونخبها وشعوبها لم تعد تحميها أو تذود عنها بما يكفي، أو تسعى إلى تهيئة بيئتها وتنقيتها باستمرار»[2]، وهذا يشكّل خطرا كبيرا على اللغة العربية، وجاء كتاب الفاسي الفهري ليدق ناقوس الخطر الذي يهدد اللغة العربية باستمرار في حاضرها ومستقبلها.

***غياب سياسة لغوية فعالة وشاملة وتخطيط محكم:** حيث «لا نعرف بلدا عربيا يقوم بتقييم شامل للكلفة الاقتصادية والمجتمعية والسياسية العامة للسياسة اللغوية التي يتبعها في التعليم والإعلام والإدارة، إلخ. بل قبل هذا، نجد جل البلدان العربية لا تقيم سياسة لغوية واضحة...، وتعود كثير من المخاطر التي تحفّ ببقاء اللغة العربية إلى عدم وضوح السياسات اللغوية والخطط اللغوية»،[3] وبالتالي، ينبغي استدراك الوضع قبل فوات الأوان، بعمل منظم ومخطط لمواجهة الوضع الراهن الذي تعيشه اللغة العربية.

***غياب العدالة لغوية:** أقر الفاسي الفهري أنه «قد أُهمل أو همش دور القانون والعدالة في الذود عن اللغة العربية، وحقوق متكلميها، ومختلف الجوانب المتعلقة بالحقوق اللغوية وتشعباتها، ودور القضاء، إلخ، يلاحظ، مثلا، أن

[1]– عبد القادر الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، ص 278.
[2]–المرجع نفسه، ص 12–13.
[3]– المرجع نفسه، ص284.

قوانين استعمال اللغة العربية في الفضاء العمومي نادرة وغير كافية، وغالبا ما يهمل تطبيقها، إن وجدت، أو يعطل صدورها»[1]، مما أدى إلى تقليص دور اللغة العربية في المجتمع، وتهديد هويتها الثقافية، وفقدانها لمكانتها الدولية وإعاقة تطورها في شتى الميادين.

2-القضايا البارزة في الكتاب: يعد كتاب "السياسة اللغوية في البلاد العربي" للغوي عبد القادر الفاسي الفهري، من أهم الأعمال التي تناولت موضوع اللغة العربية في العالم العربي، والذي عالج فيه مجموعة من القضايا المهمة المرتبطة باللغة العربية معالجة لسانية اجتماعية المتمثلة في:

2-1-وضع اللغة العربية وتحدياتها: يعتبر وضع اللغة العربية قضية مهمة وراهنة اهتم بها الباحثون والمتخصصون في اللسانيات الاجتماعية نظرا لأهمية الموضوع، حيث إن اللغة العربية تعيش اليوم وضعا خاصا، يثير قلق الباحثين، بل حتى المتكلمين العاديين. ومن الباحثين القلقين على الوضع اللغوي في العالم العربي، عبد القادر الفاسي الفهري، الذي يدقّ ناقوس الخطر في كتابه المذكور في الأعلى، فاللغة العربية محفوفة بالمشاكل ومخاطر ينبغي التخطيط لها لتصويبها وتقويمها، أهم المشكلات التي تعيق حياة هذه اللغة، الازدواجية والثنائية والتعددية اللغوية التي تشكل تحديات مهمة أمام اللغة العربية، إلى جانب خطر العولمة الذي يهدد اللغة العربية (وباقي لغات العالم)، وحاول اقتراح مجموعة من الحلول التي يرى أنها تخدم سياسة لغوية ناجعة تحافظ على اللغة من جهة وتحميها من المخاطر، وتجعلها من جهة أخرى متفتحة على العالم والحضارات والثقافات والعولمة والتغيّرات التي تجري في العالم اليوم، وهذا ما أشار إليه في مقدمة الفصل الأوّل الذي يحمل عنوان: **"أوضاع اللغة العربية وتحدياتها"**.

[1]- الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، ص283.

– الازدواجية اللغوية: رغم أنّ الفصل الأول يحمل عنوانا مهما، يبدو للقارئ أنّ المؤلف سوف يشرّح الوضع اللغوي في العالم العربي من بداية الكتاب (أي من الفصل الأول)، إلاّ أنّ المتصفح لهذا الفصل يجد نسبة كبيرة من المعلومات الواردة فيه هي مجرّد معلومات نظرية حول مفهوم الازدواجية اللغوية عند فرقيسون وتحليل مفصل لما يتضمّنه هذا المفهوم من أبعاد اجتماعية مهمة لظاهرة الازدواجية اللغوية بصفة عامة، ؛ النوع الرفيع الذي يُستعمل في التعليم وفي المواقف الرسمية، مثل اللغة العربية الفصحى في العالم العربي، والنوع الوضيع الذي يُستعمل في التداول اليومي بين أفراد المجتمع، مثل اللهجات العامية في العالم العربي أيضا، وقدم الفهري مجموعة من مواقف للغويين الاجتماعيين بخصوص هذه الظاهرة التي لا يخلو أي مجتمع منها. تحدّث المؤلف عن أصناف الازدواجية، لكن أمثلته كلّها حول اللغات الأوروبية، ولم يقدّم ولو مثالا عن اللغة العربية بخصوص تلك الأصناف.

تطرق الفهري لانتقادات فيشمان لمفهوم الازدواجية، ومفهوم الازدواجية الموسعة عند هذا الأخير، وهو مفهوم يشمل الازدواجية والثنائية اللغوية معا، وتطرّق لفكرة التحول من استخدام اللغات الفصحى العليا إلى استخدام اللغات العامية الدانية في المجالات الأدبية والدينية، قدّم مثالا عن دولة الصين، حيث «كان هناك أدب مخصص للتسلية والترفيه للجماهير الغير متعلمة، والذي كتب باللغة الصينية العامية التي تشبه اللغة المنطوقة»[1]، وأشار كذلك إلى وجود عوامل أخرى تساهم في انتشار اللغة العامية، أعطى أمثلة من اللغات الأوروبية، كما تطرّق إلى بعض التحولات الاجتماعية التي تقود إلى اختفاء وزوال الازدواجية، منها "التحديث والدَّمَقْرَطَة" (أي الانتقال إلى نظام سياسيّ أكثر ديمقراطية)وهذه التحولات يصفها فيرغسون(1959) بما يلي:

*«انتشار التعلّم.

[1]– ينظر: الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، ص27.

*تواصل أوسع بين مختلف أجزاء المجموعة الإقليمية والاجتماعية.

*رغبة في قيام لغة وطنية معيارية كسمة للاستقلالية والسيادة والوحدة السياسية أو القومية».[1]

وتناول أيضا عوامل أخرى مثل التمدّن والتجارة والتصنيع وتعميم التعليم والتعلم، وهذا كله من أجل رفع شأن العامية وتطويع الكتابة، ويعد هذا من أهم أنماط الإصلاح اللغوي في المجتمعات الحديثة، مشيرا بذلك إلى أن انتشار اللغة العامية يؤدي إلى نمو ملموس في النشاط الاقتصادي والتجاري والتحضر، مما أدى إلى زيادة كبيرة في الطلب على أفراد متعلمين يلبون احتياجات الإدارة والقانون والتجارة، ونمو مدارس قانون التي يكون فيها جزء من التعليم بالعامية[2]. وتحدّث عن تغيرات لغوية حدثت في عدة مجتمعات تاريخيا والتي تتمثل في المجتمع الروسي والياباني وفي المجتمع العثماني، وكيف تأثرت هذه المجتمعات بضرورة تحديث لغاتها المكتوبة والمنطوقة، وكيف ساهم هذا في التقدم الاجتماعي والسياسي، وربط ذلك بدوافع تطوير اللغة العربية المعيارية الحديثة على غرار تطور الألمانية المعيارية، وذلك من أجل مناقشة المواضيع الفلسفية والأدبية والتاريخية في الصحف والمجلات، وأشار إلى أن العرب المتأثرين بالغرب شعروا أن العربية الفصحى القديمة لم تكن كافية لمواكبة المفاهيم الجديدة مثل العقلانية، والليبرالية، والديمقراطية...، وكان التحدي في العالم العربي هو تسريع عملية التطوير، مقارنة بتطوير الألمانية المعيارية التي تطلبت فترة طويلة من الزمن[3]، مشيرا إلى العوامل التي ساهمت في انتشار اللغة العربية المعيارية الحديثة، والتي تمثلت في الإذاعة والتلفزة والسينما والجرائد والمجالات، إلى درجة جعلت الفلاحين في مصر وسوريا والعراق يفهمون الأخبار باللغة المعيارية الحديثة[4].

[1]- الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، ص27.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص 27، 28.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، ص28.

[4]- ينظر: المرجع نفسه، ص30.

يرى المؤلف أنّ اللغة عنصر مهم في توحيد الأمّة في غياب عناصر أخرى تؤدي هذا الدور (كالانتماء الديني مثلا الذي يمكن تعويضه باللغة في حال غيابه) قدّم أمثلة عن الدول الأجنبية، أمّا في العالم العربي، فقد عملت الجامعة العربية من خلال مؤسساتها الثقافية واللغوية على تعزيز اللغة العربية كرمز للوحدة بين الدول العربية، رغم جهود الحركات الداعية لاستخدام اللهجات العامية في تعزيز الهوية الوطنية في دول عربية، مثل المغرب[1].

ويرى الفهري أنّ مفهوم فرقسون للازدواجية غير كاف لوصف وضع اللغة العربية (لغة فصحى وعاميات)، بسبب كشف الباحثين عن تنوّعات أخرى هامة، كاللغة العربية الوسيطة (عامية المثقفين)، حيث إنّ الأنواع تتداخل في الاستعمال، واستعمال نوع مكان الآخر بخلّ بالكفاية التواصلية، وتبيّن الحوارات في الفضائيات العربية أنّ الأنواع تختلط وتُستعمل بالتناوب، ولم تعد العامية شفوية فحسب، بل أصبحت تُكتب في الروايات والصحف والإشهار أو الإعلان، وبالتالي، ينبغي حسب المؤلّف، أن يتدخّل التخطيط اللغوي ليصحّح الوضع، وينبغي أن تسهم السياسة اللغوية في تحويل جعل اللغة العربية لغة يتكلّمها النّاس، ويستشهد في ذلك بالسياسة اللغوية الإسرائيلية التي حوّلت اللغة العبرية من لغة ميّتة أو شبه ميّتة إلى لغة فطرية يتكلّمها الناس[2]، حيث يؤمن بقدرة التخطيط اللغوي على تقليص الفروق بين العربية الفصحى والعاميات. ويرى أنّ **الانغماس المبكّر للأطفال** في بيئة تنطق بالعربية الفصحى فكرة مهمة وأساسية، تساعد على تعلّم – اكتساب العربية الفصحى، وأنّ نجاح العملية التعليمية يسهم في التغلّب على مشاكل الازدواجية، وبالتالي، فإنّ البحث عن حلول للتّقريب بين التنوّعين أمر مهمّ لإيجاد حلّ لمشاكل الازدواجية.

[1]- ينظر: الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، ص30، 31.

[2]- ينظر، المرجع نفسه، ص34.

إضافة إلى ما سبق، يشير المؤلف إلى وجود ازدواجية يتميز بها الوضع اللغوي العربي من منظور سياسي وترابي، يعتبره اللسانيون الاجتماعيون وضعا معقّدا، بسبب تعودهم على الازدواجيات المحصورة في القطر الواحد، حيث إنّ اللغة العربية لها وضع قطري، يستعملها القطر العربي كلّه، وهو يتّسم بحدوده الترابية والسياسية، والعربية هي لغته الرسمية واللغة الجامعة بين البلدان العربية، وتوحّدها كلّها، وهذا الاتصال الترابي يكون من الخليج إلى المحيط، إضافة إلى الضروب الأخرى لاستعمالاتها عبر الفضاءات المختلفة يساعد في نشرها عبر الحدود وفي تقريب تنوّعاتها[1].

يرى الفاسي الفهري أنّ اللغة تترجم انتماء جماعة أو شعب أو أمّة وتعبّر عن هويّتها الاجتماعية وتاريخها وذاكرتها وحدودها الجغرافية...الخ، لكنها حين تبتعد عن الاثنية والترابية الضيّقة، تصبح ذات حمولة حضارية وثقافية، و«اللغة العربية لم يقترن بدايتها بهوية قومية ضيقة، بل يرجع الفضل في انتشارها إلى كونها لغة القرآن الكريم، استفادت من انتشارها كونها لغة القرآن، والدور الجامع للغة العربية لم يتعارض مع حقوق الأقليات اللغوية في التعبير عن اختلافها داخل الأمة الواحدة، بل تستطيع أن تعبر عن مشاعر وأفكار متنوعة من طبقية ووطنية وقومية وثورية، كما أنها قادرة على احتواء الثقافات والمعارف المتنوعة[2].

ويشير إلى وجود أطراف تريد تبني اللهجات المحلية بدلا من اللغة الفصحى لتحقيق السعادة والنجاح، وهذه الفكرة تؤدي إلى تشتت المجتمع، وهناك في المغرب من يخطط لتوحيد اللهجات العامية المغربية وجعلها معيارية الكتابة بها بدلا من اللغة العربية الفصحى وذلك تخطيطا للقضاء على الفصحى التي تعتبر جزءا من تراثنا، وهي لغة لا تفرقنا بل تجمعنا، وهي لغة التداول الديمقراطي والتواصل، في حين إن اللغة العامية فهي مرتبطة بهوية ضيقة، ستجعلنا

[1]- ينظر، الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، ص35، 36.

[2]- ينظر، المرجع نفسه، ص36.

متخلفين، وهناك، حسب المؤلف، مغاربة يشعرون أن اللغة الفرنسية تندرج ضمن لغات هويتهم، وهو سبب كاف للدعوة إلى حماية اللغة العربية والدفاع عنها، وأن يكون لها إطار سياسي واضح وهو الاحتكام إلى الديمقراطية[1].

انطلاقا ممّا سبق، فإنّه رغم أهمية الازدواجية وفوائدها، إلاّ أنّها تحول دون بلوغ اللغة العربية الفصحى هدفها لتصبح لغة التداول والاستعمال، وأنّ العامية تنافس العربية الفصحى حتى في المواقف الرسمية؛ بما في ذلك التعليم والإدارة ووسائل الإعلام، ممّا جعل الباحث عبد القادر الفاسي الفهري يؤكّد على ضرورة وضع تخطيط لغوي ناجع وسياسة لغوية محكمة تضع اللغة العربية الفصحى في المكانة التي تستحقها، وتنبني على الديمقراطية.

***الثنائية والتعددية:** ربط المؤلف مسألة الثنائية والتّعددية بالتعليم العالي والتأهيلي-الثانوي، وربطها أيضا بمجالات أخرى كالإعلام والإدارة، فالثنائية في التعليم، حسب المؤلف، تعني استعمال لغتين في تعليم المواد الحضارية والعلمية استعمالا شاملا أو جزئيا، متسائلا هل يمكن تبني الثنائية اللغوية في التعليم دون آثار سلبية في نفسية المتعلمين وفي الجانب المعرفي والسياسي والاقتصادي، ويتساءل أيضا عن مدى حتمية اختيارها بسبب ضروريّاتها وفوائدها، وإذا كانت حتمية، فكيف يمكن الاستفادة منها إلى جانب تبني سياسة تعميم استخدام لغة الهوية أو ما يسمى بالتعريب الشامل، من مرحلة الروضة حتى الجامعة، وفي تدريس جميع المواد، أي استخدام اللغة العربية في جميع المراحل التعليمية وجميع المواد[2].

[1]- ينظر: الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، ص41، 42، 43.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص48، 49.

واجهت سياسة التعريب الشامل للتعليم اعتراضات، من الذين يرون أن اللغة العربية قد لا تكون جاهزة لهذه المهمة، وتفتقر إلى مفردات علمية كافية مقارنة باللغات الأجنبية خاصة اللغة الانجليزية، أو من المؤيدين والمدافعين عن استخدام الانجليزية كلغة علمية وعالمية، وتتمثّل حججهم في ذلك في كون:

*المعجم الانجليزي أضخم بثلاث مرات من معاجم اللغات الأخرى، مثل الفرنسية أو الألمانية، ناهيك عن اللغة العربية، مما يعني هذا أن لديها مصطلحات علمية أكثر بعشرات المرات.

*اللغة الانجليزية مرنة في التواصل لأنها استوعبت الكثير من المفردات من لغات أخرى ومن لهجاتها العامية.

فهاتين الخاصيتين تجعلان اللغة الانجليزية مرشحة بشكل فريد لتكون اللغة العالمية والعلمية، كما أن المجتمع العلمي اختارها كلغة أساسية في معظم المجالات العلمية والمؤتمرات[1]، فاللغة العربية حسب البعض لا يمكنها أن توصل لنا العلوم الحديثة والمعلومات، واللغة الوحيدة التي تمكّن، حسبهم، من الوصول إلى المعلومات بسرعة، هي الإنجليزية.

رغم اعتراف الفهري بصحة وقوة هذه الحجج، يرى أنّه ينبغي لك توسيع استخدامها اللغة العربية لأن النظام اللغوي العالمي ليس ثابتا، بل هو نتيجة لتجارب مستمرة، حيث يمكن للغة العربية أو لغات أخرى بالصعود واكتساب دور أكبر في المجال العلمي والعالمي، مثل ما حدث في فرنسا في القرن التاسع عشر، وللعربية وقت تبوؤها دور لغة العلوم والحضارة في بغداد والأندلس[2].

وبناء على ما سبق، يؤكّد المؤلف ضرورة التعريب الشامل الأفقي والعمودي، رغم قناعته بأن اللغة الانجليزية هي اللغة الأكثر قدرة وتهيئة لتدريس المواد العالمية، كما يدعو إلى ضرورة «تقويم التدبير السياسي واللغوي والتربوي والثقافي

[1]- ينظر: الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، ص48.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص48.

لأمر اللغة العربية، **بإقامة سياسة لغوية واضحة بآلياتها العصرية**، من شأنها إنجاح المخططات اللغوية، والتقييم المستمر للنجاعة والجودة وصرف المال (أو الحكامة الجيدة)، إلخ، إضافة إلى المؤسسات اللغوية الفاعلة في البحث والدراسة والتأهيل الشامل»[1].

يقرّ المؤلف بأهمية اعتماد الثنائية أو التعدّدية في التعليم الجامعي، خاصة في مجالات العلوم والرياضيات والتقنيات، لكن بشرط أن يوجه هذا التعليم توجيه صحيحا، بحيث لا تطغى اللغة الأجنبية على اللغة الوطنية، أمّا بخصوص ضرورة اعتماد الثنائية والتعددية اللغوية في ميدان البحث العلمي وتعلم العلوم الدقيقة والرياضيات، يقرّ المؤلف بأن اللغات الكبرى كاللغة الفرنسية والألمانية، أصبحت تضيق بها في الدائرة في عقر دارها، أصبحت اللغة الانجليزية تهيمن على المؤتمرات العلمية والدراسات العليا. ويقول الفهري في كتابه "حوار اللغة": «لابد من وجود لغات أخرى للانفتاح على الحضارات الأخرى، ومعروف الآن أن هذه اللغة هي الانجليزية بحكم الممارسة. ففي فرنسا وأوروبا، اللغة الممارسة التي لها سلطة كبيرة في المؤتمرات العلمية هي الإنجليزية»[2]، وبالتالي، فهو يعترف بأنّ «الثنائية ضرورة حتمية، فيما يبدو، إن هي مورست طبقا لحسابات موضوعية، بعيدا عن السياسة الضيقة، بشرط أن تدعم اللغة العربية».[3] ويذكر بالميثاق المغربي الذي يقترح للتربية والتكوين تعريب تعليم المواد العلمية في التعليم العالي، على أن يكون مدعوما بلغتين أجنبيتين؛ إحداهما الفرنسية والثانية الإنكليزية.

[1]– الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية ، ص 51.

[2]– حافيظ الإسماعيلي العلوي، حوار اللغة مع عبد القادر الفاسي الفهري، ط1، دار أبي رقراق للطبعة والنشر، الرباط، المغرب، 2007، ص 71.

[3]– عبد القادر الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، ص56.

2-2-قضية تعريب التعليم العالي وتعريب المصطلح:

2-2-1-بخصوص تعريب التعليم العالي: ناقش الفاسي الفهري هنا بعض مبررات تعريب التعليم الجامعي العالي تعريبا أفقيا شاملا يشمل جميع المواد، وهو الأمر الذي لم يتم تطبيقه في معظم الجامعات العربية، بالرغم من تعريب المواد الإنسانية والاجتماعية، بسبب بعض الاعتراضات التي مفادها:

* اللغة العربية ليست لغة علم، لذلك تعاني من نقص المؤلفات والمجلات العلمية باللغة العربية.

*نقص المدرسين المؤهلين للتدريس باللغة العربية.

*تجارب التعريب أدت إلى تراجع مستوى الطلاب والمعرفة والقدرات التواصلية[1].

كما تطرّق للانعكاسات السلبية الناتجة عن عدم تعريب التعليم العالي على:

* الهوية العروبية اللغوية، والهوية العربية الإسلامية ككل.

* الثقة في اللغة العربية كلغة شاملة أفقيا يمكن أن ترفد جميع العلوم والفنون والآداب، وعلى شموليتها عموديا، بمعنى لا يجب أن ينقطع التعليم بها من مرحلة مبكرة.

*إلحاق أضرار مادية ورمزية بالناطقين بها على المستوى القطري والإقليمي والعالمي، لكون الناطق بالعربية يحرم من التعليم بلغته الأصلية، مما يؤدي إلى تجريده من حقوقه اللغوية، وعدم الاستفادة من توطين المعرفة باللغة العربية، وغيرها من السلبيات الأخرى[2].

[1]- ينظر، الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية ، ص57.

[2]- ينظر، المرجع نفسه، ص58، 59.

وانطلاقا ممّا سبق، فإنّ المؤلف يدعّم فكرة تعريب التعليم الجامعي من أجل الحفاظ على اللغة العربية وعلى هويتنا اللغوية والحضارية، وهذا يقتضي إقرار سياسة لغوية وتعليمية ناجعة، رابحة، ويترتب عن التراجع عن التعريب تبعات سياسية كبرى.

2-2-2-تعريب المصطلح: إنّ تعريب الجامعة يستلزم بالضرورة تعريب المصطلح، لأن تعريب المصطلح هو جزء مهم من عملية تعريب المعرفة والعلم والثقافة والتقانة، ويهدف إلى جعل هذه المفاهيم أكثر فهما وتداولا بين الناطقين باللغة العربية، ويتمّ ذلك:

* **عبر ترجمة المصطلح العربي إلى مفردة أو عبارة عربية:** مثل ترجمة (phase) برحيلة، أو ترجمة (module) بمجزوءة، و(interface) بوجيهة...الخ.

* **بالاحتفاظ بالكلمة الأجنبية مع تغيير صوتها:** مثل برادغم عوض أنموذج، مقابل لكلمة (paradigm) أو فنولوجيا (phonology) عوض صواتة، إلخ، وهو تعريب أقل فائدة لأنه يبقى مصطلحا أجنبيا.

* **بحثا عن مصطلح عربي مقابل للمصطلح الأجنبي:** مثل ترجمة (theme) بمبتدأ، أو (rheme) بخبر، الذي قد يسبب سوء فهم للمصطلحين[1].

يدعو المؤلف إلى مراعاة المعايير العلمية عند اقتراح المصطلحات؛ كتجنب الخلط بين المصطلحات المختلفة، والاعتماد على التواتر في الاستعمال، والنسقية والدلالية والصرفية، لأن هذه المعايير تساعد في "تعيير" المصطلح، أي جعله معياريا يتوافق مع المواصفات العربية والدولية المتفق عليها[2]، إلى جانب تأكيده على أهمية توحيد المصطلحات بين

[1]- ينظر، الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، ص62.

[2]- ينظر، المرجع نفسه، ص62.

أهل الاختصاص لضمان اتساقها، ولكن هذه التجربة أظهرت أن لوائح المصطلحات الموحدة التي تنتجها بعض المؤسسات اللغوية العربية، تفتقر إلى الأسس الصالحة لاقتراح المصطلح، حيث غالبا ما يتم اتخاذ قرارات من قبل أشخاص غير متخصصين بما يكفي في الموضوع.

ولتوفير المصطلح المناسب، يجب البدء بجمع المفردات الأحادية والثنائية والتعددية من عدة لغات، ابتداء من اللغة العربية والانجليزية، ثم الفرنسية والألمانية والروسية، واليابانية والاسبانية والصينية، إضافة إلى بنوك النصوص المختصة المترجمة التي تحيا فيها هذه المصطلحات، أو النصوص المؤلفة باللغة العربية قديما وحديثا، حيث في البداية لا يهمّ التوحيد أو الانسجام بقدر ما يهمّ توفير المصطلح الملائم، ويجب أن تقوم عملية اختيار المصطلحات على إحصائيات دقيقة وتقييم مستمر لآراء المتخصصين والمستعملين، والالتزام بالمواصفات الدولية مثل ISO، والمواصفات العربية التي يتمّ الاتفاق عليها، طبقا لمنهجية متفق عليها قبل إصدار القرارات ونشرها[1].

يتأسف المؤلف لما تقوم به المؤسسات اللغوية العربية، كونها بعيدة كل البعد عن المنهجية العلمية، معبرا عن خيبة أمل الشعب الذي يتطلع إلى أعمال جادة ومفيدة من هذه المؤسسات، منتقدا بذلك النخبة اللغوية التي تدافع عن اللغة العربية خطابيا فقط، حيث يرى أنّ «ضعف اللغة العربية باختصار يرجع بالأساس إلى ضعف النخبة السياسية والثقافية والعلمية، وغياب مشروع ثقافي/ حضاري فعلي»[2].

2- 3- العولمة اللغوية: ويقصد الفهري هنا بالعولمة اللغوية اعتماد لغة مشتركة دولية عالمية، و«يكمن تبني العولمة اللغوية والدفاع عنها أو رفضها، أولا، في القدرة على فصل وظيفة اللغة التواصلية communicative عن

[1]- ينظر، الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، ص63.

[2]- حافيظ الإسماعيلي العلوي، حوار اللغة مع عبد القادر الفاسي الفهري، ص20.

أبعادها الثقافية والهوياتية، وقضايا السلطة والسياسة والديمقراطية والحقوق، إضافة إلى أبعاد الصراع والهيمنة»[1]، وتبني لغة عالمية واحدة يكون لغرض الحاجة إلى التواصل والتبادل في بيئة القرية الكونية بغض النظر عن خلفياتهم الإثنية أو الدينية أو الطبقية أو السياسية، طبعا للعولمة اللغوية فوائد اقتصادية وسياسية وثقافية وغيرها، لكن سلبياتها تفوق إيجابياتها، حسب المؤلف، وذلك لما تسببه من هيمنة الناطقين الأصليين باللغة الجامعة (العالمية) وما ينجرّ عن « هيمنة فكرهم وثقافتهم وسلعهم على السلع والمواد الرمزية والمادية في النظام اللغوي والسياسي العالمي، والآثار السلبية التي يولدها النظام، كاختلال التوازن وعدم التكافؤ والعدل بين اللغات والثقافات وتهميش بعض اللغات وانقراضها، أو تهميش لغات حضارات كبرى لفائدة لغات الأقليات، إلخ»[2]، لذلك يرى أنه ينبغي وضع نظام لغوي عالمي أكثر عدالة وتوازنا لا يقوم على لغة واحدة كبرى، بل على قطبية متعددة يجد اللسان العربي فيها مكانته الطبيعية العالمية، إضافة إلى لغات كبرى أخرى مثل الصينية والهندية–الأردية والإسبانية والألمانية والفرنسية[3]، حيث يُلاحظ اليوم أنّ الإنجليزية تهيمن على كثير من المجالات، بما في ذلك التواصل والتبادل الدولي بشكل لم يسبق له مثيل، حيث شاعت المصطلحات: الانجليزية العالمية، الانجليزية الدولية، الانجليزية لغة حرة، خاصة أنّ هذه الأخيرة مدعّمة من قبل منظمات دولية التي تبنتها لغة رسمية؛ كالمملكة المتحدة، وايرلندا، والولايات المتحدة، وأستراليا، وكندا، ونيوزلندا، وجل البلدان التي تنتمي إلى الإمبراطورية البريطانية القديمة، إلى جانب اعتمادها في التعليم من قبل بلدان أخرى جديدة، مثل بلدان المغرب العربي، وهي لغة الأعمال الأساسية دوليا، ولغة الشركات المتعددة الجنسيات، ولغة العلم والتكنولوجيا، واللغة الأكاديمية والأدبية، ولغة الأحداث الرياضية... إلخ من الجوانب المهمة في الحياة العصرية، وبالتالي فإن استخدامها يعتبر انخراطا في

[1]– عبد القادر الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، ص65.

[2]– المرجع انفسه، ص66.

[3]– المرجع نفسه، ص65، 66. بتصرف.

ثقافة معولمة شمولية راقية، وأصبحت الدول الناطقة بالإنجليزية تفرض ثقافتها وقيّمها، وتفوّقها الاقتصادي والسياسي، مما يؤدي إلى المماثلة والمجانسة على المستوى العالمي، ينبغي، حسب المؤلّف، معارضة هذه النزعة والنهوض بالتنوع الثقافي، وحماية اللغات والثقافات المهددة بتقدم الانكليزية وابتلاعها لها[1].

يذهب المؤلف إلى أنّ اللغات تتحرك **في أنظومة لغوية** محكمة بعلائق وضوابط، وليست وليدة الصدفة والاعتباط، وهي أنظومة هرمية، منظمة كما يلي[2]:

* يوجد في أسفل الهرم آلاف اللغات التي تتحدث بها جماعات صغيرة أو هامشية، رغم أن عدد مستخدميها لا يتجاوز 10% من سكان العالم، إلا أنها تحتفظ بقوة خاصة كونها لغة الذاكرة والروايات والسرديات والأحاديث الشفوية، يعتمد محدثوها على تعلم لغة أكثر مركزية للتواصل في المجالات التجارية والإدارية، ويشبّه المؤلّف هذه اللغات بالأقمار التي تدور حول كوكب يمثل اللغة المركزية.

*يوجد في المستوى المتوسط من هذا النظام حوالي 100 لغة مركزية يتحدث بها حوالي 95%من سكان العالم، وهي لغات التعليم الأساسي على الخصوص، وأحيانا في التعليم الثانوي والعالي، وفي الصحافة والنشر والأدب والسياسة، إلخ، كما تستخدم أيضا في المحاكم والإدارات، وفي التدوين والأرشفة وفي كتابة التاريخ، وتعتبر لغة وطنية أو رسمية في العديد من الدول.

* اللغات المركزية ("لغة فائقة المرْكَزة"(supercentral)) في جماعة أكبر، تتضمن التواصل على مسافة بعيدة وفي مستوى دولي، ويكون مصدر هذه الصنف في الغالب كولونيالي، يستمر في الإدارة والسياسة والإدارة والمحاكم والتجارة

[1]– عبد القادر الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، ص66، 67، بتصرف.

[2]–المرجع نفسه، ص73، 74، بتصرف.

الكبيرة والأعمال والتكنولوجيا والتعليم العالي، حوالي 12 لغة عالمية، ومن بينها اللغة العربية التي يتحدث بها أكثر من 100 مليون شخص.

*في حين نجد لغات أخرى سماها الفهري باللغات العملاقة المركزية، وهي لغة في قمة النظام، مثل الانجليزية التي تعمل كلغة مشتركة عالمية تربط بين متحدثي لغات مثل العربية والروسية والاسبانية.

بالنسبة للغة العربية، فهي تشكل كوكبة لغوية تغطي العالم الإسلامي، فاللغة الفصيحة هي اللغة الفائقة، أما العاميات فهي تعتبر مركزية مقارنة بلهجاتها المختلفة، أما اللغة الأمازيغية فهي أقل مركزية (ربضية)، ولكن يمكنها أن تكتسب مركزية مثل العامية[1]، وعلى الرغم من التأثيرات السلبية للازدواجية والثنائية والتعددية في اللغة العربية، لكن اهتزاز وضع اللغة لعربية الفصحى لا يعود إلى وجود لغات أو لهجات عربية وغير عربية في تنافس معها، بل يعود بالأساس إلى:

* عدم استعمالها لغة للحديث، أي فقدانها لوضع اللغة الفطرية التي تتوارث عبر الأجيال دون تلقين.

*تآكل وظائف اللغة العربية الحياتية والعلمية والثقافية والاقتصادية والتواصلية تدريجيا.

*غياب سياسة لغوية فاعلة لتقوية استعمالها وحماية وظائفها.[2]

2- 4- الديمقراطية اللغوية: تشكلّ الديمقراطية اللغوية قضية مهمة وأساسية خصّص لها عبد القادر الفاسي الفهري حيّزا كبير في كتابه، وتُعرف الديمقراطية بأنها «ذلك النظام من أنظمة الحكم الذي يكون الحكم فيه أو السلطة أو سلطة إصدار القوانين والتشريعات من حق الشعب أو الأمة أو جمهور الناس»[3]، ففي النظام الديمقراطي الشعب هو

[1]- عبد القادر الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، ص74.

[2]- المرجع نفسه، ص 77.

[3]- آية الله الشيخ محمد سند، حوار حول الديمقراطية، ط1، دار المحجة البيضاء، بيروت، لبنان، 2009، ص5.

الذي يملك السلطة ويكون الحكم له، بحيث يختار المواطنون من يحكمهم، ويضع السياسات التي تعبر عن مصالحهم واحتياجاتهم، وتعني الديمقراطية كذلك نظام حكم يمنح للشعب الحق في المشاركة في صنع القرارات والقوانين.

ويعرّف الفيلسوف الأمريكي جون ديون الديمقراطية بأنّها «الصيغة المفضلة للحكم لأنها الوحيدة التي توفر أنواع الحرية الضرورية للنمو الذاتي للفرد وارتقائه، بما في ذلك حرية تبادل الأفكار والآراء مع الآخرين، وحرية تكوين جمعيات معهم لتحقيق أهداف مشتركة، وحرية تحديد وتطوير تصور الشخص للعيش الجيد»[1]

وما يهمنا من كل ما تناوله المؤلف عن الديمقراطية، هو ربطه لها بالسياسة اللغوية، مشيرا بذلك إلى أنّه لا مفر من سياسة لغوية ديمقراطية، وأنه ليس صحيحا أن اللغات تنمو بصفة طبيعية، وإنما تتحكم فيها السلطات التي تضع السياسة اللغوية وتخطط لتنفيذها، فهي تملك كل الصلاحيات لتتخذ لغة معينة بموجب سلطتها العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية والرمزية، واللغة، حسب المؤلّف، مثل المدن والعائلات، يمكن أن يُخطط لها، و«التخطيط اللغوي language planning ضروري في كل دولة عصرية، ولا يمكن لأي حكومة أن تشتغل بدونه، ولابد أن تحدد التشريعات (بتفصيل أحيانا) أين وكيف يتم استعمال لغة أو لغات ما. فهذه ممارسة أصبحت كونية، وتترتب عنها نتائج كبيرة، في التربية والإعلام على الخصوص، وفي المجالات الأخرى كذلك»[2].

ويرى المؤلف أن الدول العربية هي ضمن الدول التي توافق على مبدأ وضع سياسة لغوية وممارستها، ولكنها تفشل في تنفيذها بشكل فعال، مما يثير الشكوك حول وجود سياسة لغوية فعالة في هذه الدول، وقد أشار إلى هذه الفكرة في حوار له مع مجلة "آفاق" حين طرح عليه سؤال حول وجود سياسة لغوية واضحة المعالم في المغرب، فأجاب

[1]– عبد القادر الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، ص103.

[2]– المرجع نفسه، ص116.

«هناك، أولا، ما يسمى بالسياسة الصريحة، أو السياسة على مستوى التشريع une politique de jure)، وهناك السياسة على مستوى الواقع، أي كما تمارس (de facto) في دولتنا، وعموما في دول العالم الثالث، حيث نجد فجوة كبيرة بين ما هو مشرّع وما يمارس لا نجدها في الدول المتقدمة. لا يمكن أن تكون هناك لغة رسمية منصوص عليها في الدستور، وعندما تخرج إلى الشارع تجد أن جميع اللافتات واللوحات الإشهارية باللغة الأجنبية، مطعمة مؤخرا بلوحات بالدارجة».[1]

ويرى أن سلطة اللغة تقوم على مصدرين أساسيين؛ الأول يتمثل في قدرة الأفراد أو الجماعات على اعتماد اللغة لتحقيق مقاصدهم وإرادتهم، أو يكون عن طريق فرض لغة بقوة بسبب الاستعمار مثلا، وهذا ما حدث في جنوب إفريقيا بعد مرحلة التمييز العنصري بسبب الاستعمار الانجليزي، حيث فُرض على السكان اللغة الانجليزية، وحدث الشيء نفسه في المشرق العربي بالنسبة للإنجليزية، وفي المغرب العربي بالنسبة للفرنسية، أما المصدر الثاني فيتمثّل في دورها كآلية نقل الثقافة، وتكوين الهويات الفردية والجماعية[2].

إنّ السياسات والمؤسسات الديمقراطية تنبني وتتحقق باحترام الذات والثقة، ولكن هذا يتعارض مع هيمنة اللغة الانجليزية في المجتمعات في العصر الحالي، خاصة في الدول الحديثة الاستقلال، حيث نجد أن النخبة الحاكمة تعتمد الانجليزية في صنع قرار الدولة وتقصي الجماهير الشعبية، مثلما حدث في جنوب إفريقيا الذي انتشرت فيه اللغة الانجليزية والفرنسية والبرتغالية بعد الاستعمار، وأصبحت لغات النخبة، وتم تهميش تام للغات المحلية التي هي لغة الجماهير، وعممت الانجليزية في المجتمع الإفريقي، ويحافظ الأفارقة على لغاتهم الأصلية في بيئة العائلة أو الجماعة أو

[1]- عبد القادر الفاسي الفهري، "التعدد اللغوي يجب أن يكون مغنيا لا مفقرا"، مجلة اتحاد كتاب المغرب "آفاق"، العدد70، 71، الرباط، المغرب، 2006، ص122.

[2]- المرجع نفسه، ص117، 118.

المدرسة البيئية أو في الممارسة الدينية، معتقدين أنه لا يمكن للغتهم أن تصبح لغة العلم ولغة السلطة، فيعلون من شأن لغة الاستعمار، وحدث الشيء نفسه في شمال إفريقيا، حيث أصبحت اللغة الفرنسية ذات الاعتبار بعد خروج الاستعمار الفرنسي منه[1].

إنّ المواقف السابقة هادمة للذّات، لأنّ اللغات الأجنبية تعدّ مشاكل وليست موارد، «وإن كانت هناك ضغوط العولمة، وضغط تبني الانكليزية على أنها اللغة المشروعة الوحيدة. وليس الحل بكل تأكيد تبني ازدواجية لغوية اقتصادية تكون فيها لغة الاقتصاد غير المنظم لغة الشعب، ولغة الاقتصاد المنظم القوي لغة العولمة»[2]. ويرى المؤلّف أنّ التعليم يؤدي دورا مركزيا في إعادة إنتاج المجتمع بإلزام الأفراد بتعلّم اللغات المشروعة (كالإنجليزية مثلا) لدورها المركزي في سيرورات الإنتاج، وفي تبوّؤ الوضع الاجتماعي الذي يتيح إتقانها. ويرى أنّه بقطع النظر عن مستوى الإتقان أو المعرفة، فإنّ الشهادات والدرجات العلمية تمثّل سوقا، تُسوَق كسلعة أخرى، وتُقترن التربية عبر اللغة الأم بخراب التعليم، وفي غياب بديل جاد، فإنّ توسيع الديمقراطية وتعزيزها تصبح مهدّدة.

إنّ الاعتبارات السابقة تقتضي حدوث تغيير وتحوّل في قرارات الزعماء السياسية والاقتصادية وردّ الاعتبار للتعليم باللغات الأمّ/ ووضع مخطط نمو وطني يندمج فيه إصلاح التعليم والنمو الاقتصادي، وتؤدي إلى الاستعمال المتزايد للغات الأم في الخدمة العمومية وفي الاقتصاد المنظّم، وعلى المستوى العام، بتنفيذ سياسة لغوية ديمقراطية، ممّا سيساهم في تحسين وتعزيز قدرات نمو الاقتصاد الوطني بالتركيز على تعليم عام أكثر جودة للقوى العاملة وقاعدة أكثر عُمقا

[1]- ينظر، الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، ص 118، 119.

[2]- المرجع نفسه، ص120.

للأفارقة الجنوبيين العاديين الذين هم بحاجة ماسة لديناميات العلم الحديث والتكنولوجيا، باستعمال اللغات المحلّية، إلى جانب الإنجليزية[1].

يربط المؤلّف الفكرة السابقة بضعف القرار السياسي-اللغوي العربي ومخاطر تغييب التخطيط اللغوي، فالقرارات السياسية المتعلقة باللغة في العالم العربي ضعيفة وغير فعالة، وأن عدم وجود تخطيط لغوي فعال يعرض اللغة العربية لمخاطر كبيرة، حيث هناك العديد من الجهات في العالم العربي (أكاديمية، نقدية، شعبية، سياسية) تحذر من المخاطر التي تهدد بالعربية الفصحى في بقائها، حيث تهددها الظواهر المنتشرة (الازدواجية والثنائية والتعددية اللغوية) وغياب القوانين والتشريعات، وعدم تطبيق القوانين الموجودة بشكل فعال، معتقدا أنّ هناك قرارا غير معلن من الدولة يسير نحو إهمال اللغة العربية تدريجيا لصالح اللهجات المحلية أو اللغات الأجنبية، التي أصبحت تعتبر لغات وطنية لدى بعض المواطنين، وبالتالي، ينتقد السياسات اللغوية المتبعة ويصفها بأنها غير ديمقراطية وغير جماهيرية، تخدم مصالح فئة معينة من الناس على حساب بقية الشعب،

إلى جانب ما سبق، فإنّ هيمنة اللغة الأجنبية على التعليم والإعلام والتشريعات أدى إلى تهميش اللغة العربية، حيث إنّ هذه السياسات تخدم مصالح اقتصادية وسلطوية لجماعات ضيقة، فلا وجود لإرادة سياسية قوية تخدم مصالح العامة وتحقيق العدالة والمساواة[2]، فالمشكلات التعليمية ليست مجرد مشكلات تقنية تتعلق بطرق التدريس أو المواد التعليمية العقيمة، أو البيئة غير متجانسة لغويا، أو عدم توفر المصطلحات، إلخ، بل هي انعكاسات لخيارات سياسية واقتصادية خاطئة، تخدم مصالح أنظمة سياسية معينة، تلك الخيارات تفتقر في الغالب إلى **الديمقراطية** والتعاقد بين

[1]- عبد القادر الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، ص121، 122. بتصرف.

[2]- ينظر، المرجع نفسه، ص122، 123.

الحاكم والمحكوم، وتتحكم فيه مصالح فئة اجتماعية مهيمنة تستفيد من الوضع اللغوي والاقتصادي لاحتكار الثروة والامتيازات على حساب عامة الشعب، ضد **العدالة** الاجتماعية التي تقوم على التوزيع العادل للثروات، مثل ما يحدث في البلدان العربية، خاصة المغرب العربي[1].

أمّا بالنسبة للوضع اللغوي في المغرب، يرى أنّ النخب السياسية والاقتصادية والفكرية التي كانت في فترة ما بعد الاستقلال تدعو إلى التحرر اللغوي كجزء من استعادة السيادة والهوية، أصبحت الآن تمارس نوعا من التبعية للغات الأجنبية، كما تتخذ قرارات لغوية دون مشاركة الشعب أو الاعتراف بقدرتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة، مما أدخل التعليم والتكوين والبحث العلمي في سلسلة من الإخفاقات والاختلالات، لم ينفع معها أي مخطط لإصلاح التعليم وإيقاف الهدر المدرسي، وفشل المنظومة والخريجين، ويرى أن اللغة المهيمنة في المغرب العربي هي اللغة الفرنسية وليست الانجليزية، رغم أن الانجليزية هي لغة العلم والأعمال العالمية، واختيار الفرنسية التي تعاني هي بالذات من صعوبة الصمود والبقاء في بلدها بسبب هيمنة اللغة الإنجليزية، يعقد الأمور، لأن استخدام الفرنسية بدل العربية ليس سببه لغة العولمة، وإنما اندماجا في قطبية ثقافية وسياسية واقتصادية تسيطر فيها مصالح فرنسا، وهذا الوضع يعزز مصالح فرنسا على مصالح شركائها حتى وإن ادعت في المشاركة بالفوائد، حيث قارن المؤلف بين المغرب العربي المفرنس، والمشرق العربي المنجلز، وأقرّ بأنّ الوضع في المغرب العربي لا يحقق الهدف، وأن هذا الاختيار لا يمثل اندماجا كونيا، كما هو الحال في المشرق العربي[2].

[1]- ينظر، الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، ص123.

[2]- ينظر، المرجع نفسه، ص 123، 124.

إنّ الدستور يمنح اللغة الرسمية وضعا قانونيا يحميها ويضمن استخدامها في جميع المجالات، حيث بعد الاستقلال كان متوقعا أن تترافق خطط تعريب اللغة العربية مع تعزيز مكانتها في كل مجالات الحياة، مثل التعليم والإعلام والإشهار، ومع ذلك، فإن الواقع كان مختلفا، حيث تراجعت وظائف اللغة العربية وأصبحت أقل استخداما في التعليم والحياة العامة، وأصبحت كذلك مهددة بالزوال[1]، فبعد الاستقلال، نصّ الدستور والقانون المغربي على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية، والفرنسية هي لغة الممارسة في العديد من المجالات بما في ذلك التعليم والأعمال والإعلام والأدب، إلخ، وفي عام 2011 أضاف الدستور لغة رسمية أخرى، وهي اللغة الأمازيغية، التي أدت إلى تقوية مكانة اللغة الفرنسية في الواقع، وتسهيل مخططاتها في انفرادها في تعليم المواد العلمية والتقنية في التعليم العالي والتأهيلي[2].

فهناك، حسب المؤلف، تناقض بين ما ينص عليه الدستور المغربي الجديد (الاعتراف دستوريا باللغة العربية وحمايتها...) وما يحدث فعليا في الواقع (انتشار واسع للدارجة والفرنسية في وسائل الإعلام والإعلانات الاشهارات، إلخ) ويرى أن ترسيم اللغة الأمازيغية إلى جانب اللغة العربية يعقّد الوضع ويقوي موقف الفرنسية بشكل غير رسمي، وهذا التناقض أدى إلى سيطرة النخب الفرنكوفونية التي تفرض نفسها على حساب الشعب، وتؤدي هيمنة اللغة الفرنسية على اللغة العربية والأمازيغية إلى نتائج سلبية على الهوية الوطنية، وتؤثر سلبا في الديمقراطية واحترام القانون والحقوق اللغوية للمواطنين، وأن تجاهل الدستور والقوانين يعكس بعد الحكام عن الديمقراطية ويعرقل تقدم اللغة العربية، ويمنع الاهتمام بالعلماء والباحثين في هذا المجال، مما يعيق تطويرها وتعزيزها ومواكبة المستجدات في جميع الميادين[3].

[1]- ينظر، الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، ص124، 125.

[2]- ينظر، المرجع نفسه، ص125.

[3]- ينظر، المرجع نفسه، ص 125، 126.

إنّ العربية الفصحى في المغرب تعيش في بيئة تنافسية وعدائية لغوية تقلص دورها في التعليم والحياة العامة، بسبب **حركة دعاة الفرنكوفونية** وهم الأكثر نفوذا، ويعتبرون أن العامية الأمازيغية أكثر حيوية، ويروّجون للفرنسية كلغة تواصل فعالة، علمية، وتقنية، **والحركة البربرية المتطرفة** التي تنازع اللغة العربية شرعيتها التاريخية في المغرب، والحركة الثالثة والأخيرة هي **الحركة الداعية إلى الدارجة**، التي تنسب كل مشاكل التعليم إلى الازدواجية اللغوية، وتدعي أن الفصحى ليست لغة الأم، وتسعى لاستبدالها بالدارجة في التعليم، أضف إلى ذلك «هناك تراجع في تطبيق مواد الميثاق المتعلقة بإقامة تعدد لغوي فعلي يضمن اللغة العربية بقاءها ونهوضها، ويعطي أهمية لتعلم الانكليزية لغة العلم العالمية، ويرفع بيئة التلوث اللغوي والحروب اللغوية التي لا تصلح لأي تعليم ناجح للغات، ويؤهل علماء العربية والمدرسين بها لما يخدمها ويخدم مصالح مستعمليها».[1]

رغم الصعوبات المحيطة باللغة العربية، إلاّ أنّ المغاربة موحدون باللسان العربي بسجلاته وأساليبه الفصيحة والدارجة والمتوسطة، فالأغلبية تتحدث باللغة العربية، إلى جانب الأمازيغية التي هي كذلك لغة الكثير من المغاربة، ولكنها ليست موحدة، بل مختلطة بالعربية عند الأغلبية، والغلة العربية مرشحة لأن تصبح خامس أكثر اللغات استخداما وأهمية في العالم، خاصة في تقنيات التواصل الحديثة والعلاقات الدولية، وذلك بفضل عدد الناطقين بها وزيادة استخدامها دوليا، مقارنة بتراجع استخدام الفرنسية وحتى الانجليزية[2].

لقد أوصى الملك الراحل "حسن الثاني" قبل وفاته، بالعربية خيرا، كما أمر بإدخال الانجليزية منذ الطور الثاني في التعليم الابتدائي، وإدخال العربية في تعليم المواد العلمية في التعليم العالي، خلافا للمخطط الذي كان يقضي بالتراجع

[1]- الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، ص130.

[2]- ينظر، المرجع نفسه، ص130، 131.

عن تعريب المواد العلمية في تأهيلي والثانوي في الوقت الحالي، لكن بعد موته، ألحقت أضرارا كبيرة بوضع اللغة العربية في المغرب، وركبت منطق التفكيك عوض التوحيد، مدعية الدفاع عن التعدد والتنوع، لذلك يجب أن تكون الاختيارات اللغوية عادلة وعلمية وفي خدمة الشعب، لا في خدمة أقلية تتفرد بالامتيازات، وتخدم نفسها قبل أن تخدم شعبها، وتنفرد بالقرارات دون إشراك الشعب[1].

وصف المؤلف الوضع اللغوي المتنوّع في المغرب، أي وجود لغات متعددة مختلفة، كاللغة العربية بمختلف مستوياتها، والأمازيغية بتنوعاتها المختلفة، إضافة إلى اللغات الأجنبية مثل الفرنسية والاسبانية والانجليزية، إلخ، ويرى أنّ هناك تصوّر فرنكوفوني يركز على اللغة الفرنسية ويتجاهل اللغات الأخرى في المغرب، لذلك يجب أن تكون السمات الثقافية والعلمية متاحة أولا عبر اللغات المحلية مثل العربية والأمازيغية، وأكد على ضرورة تطوير اللغة العربية لتشمل مجالات متنوعة من العلوم الدقيقة والتقنيات، بدلا من تقييدها وحصرها بالمجالات الدينية والأدبية والفلسفة الإسلامية، وربطها بالتراث وكل ما هو قديم، هذا لا يعني أنّه ضد اللغة الفرنسية ولا يريد زوالها، ولكن يريد التحرر من حمولتها الكولونيالية، ويطالب بالتعاون بين اللغة العربية والفرنسية للدفاع عن التنوّع اللغوي، حيث تحتل فيه اللغة العربية مكانة بارزة وفي مرتبة مرموقة[2].

أشار المؤلف إلى التأخر الكبير للمغرب في إقامة وإنشاء أكاديمية أو مجمع للغة العربية يخدم لغته الرسمية، مقارنة ببلدان عربية أخرى، التي ظهرت فيها مؤسسات ومجامع لغوية في دول مثل دمشق، والقاهرة، والعراق، الأردن، الجزائر، ليبيا، تونس، سودان، وقد أدى تأخير وتعطيل تنفيذ قانون أكاديمية اللغة العربية في زيادة تدهور وضع اللغة العربية في

[1]- الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، ص133. بتصرف.

[2]- ينظر، المرجع نفسه، ص139.

المجتمع وفي مختلف مجالات الحياة العامة، خاصة في التعليم، وقد بدأ التفكير الجدي في إقامة هذه الأكاديمية في المغرب سنة 1999، مع تأسيس اللجنة الملكية الخاصة لإصلاح نظام التربية والتكوين[1].

ومن الأمور التي استغربها المؤلف ممّا يجري في المغرب، هي مسألة الإشهار باللغة العامية، والمشكلة أن هذا الأمر لا يتم فقط في الفضائيات التي توجه هذا الإشهار إلى عامة الناس أغلبهم أميون، بل يتم الإعلان بالعامية حتى في الصحف الواسعة الانتشار المكتوبة باللغة العربية الفصيحة، وهذا بعد أن كانت هذه الإعلانات تتم في هذه الصحف باللغة الفرنسية، فيتساءل عن السبب في هذا التناوب بين الفرنسية والعامية في الصحف المكتوبة أصلا باللغة العربية، وهذا يتناقض مع السياسة اللغوية التي يعتبر نشر لغة وطنية معيارية راقية، من أهم أهدافها[2].

انطلاقا من كلّ الأفكار التي طرحها المؤلف ليوضّح غياب الديموقراطية اللغوية في العالم العربي، يصل إلى أن البيئة السياسية في المغرب والوطن العربي بصفة عامة، بيئة غير مريحة وغير مهيأة لخدمة اللغة العربية، وذلك بسبب غياب سياسة لغوية واضحة، وعدم تبني معظم هذه الدول سياسة لغوية تخدم اللغة العربية وتدعم الهوية الوطنية والسيادة، وعدم تنفيذها خطط تدعم اختيارات الجماهير اللغوية، بل تعكس اختيارات الشعب إما باللامبالاة وعدم التخطيط، إما بتخطيط صريح أو ضمني يتعارض مع تلك اختيارات، ولا تتوافق تلك السياسات مع ما هو منصوص في الدساتير والمواثيق، فلا تُمنح الأولوية للعربية في التعليم والإعلان والإشهار والإعلام في المغرب وفي كثير من الدول العربية، ويحمّل المؤلف مسؤولية هذا الوضع للدولة المسؤولة عن التباين الواضح بين اللغات التي يستخدمها الحكام والمحكومين، وفشلها في تبني سياسة لغوية ديمقراطية تخدم مصالح الشعب ومستقبله، كما أن النخب الفكرية والأدبية مسؤولة أيضا بموافقتها

[1]- ينظر، الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، ص 140، 141، 143.

[2]- ينظر، المرجع نفسه، ص145، 146.

وسكوتها عن هذا الوضع، والمجتمع بأكمله، وهذا الوضع الحالي يعتبر إخلالا بمبادئ العدالة اللغوية، وهو ما سيتمّ التركيز عليه في القضية الموالية.

2-5-العدالة اللغوية: إنّ البيئة اللغوية جدّ مهمة في تعلّم اللغة وتطورها، والموطن الأول للغة هو الأرض أو التراب الذي تعيش فيه الجماعة اللغوية وتستعمله، وتتفاعل فيه مع الطبيعة، كما أنّ للغة وجود نفسي وذهني في عقول متعلميها ومستعمليها، وتؤدي البيئة اللغوية دورا مهما في اكتساب الأطفال للغتهم الأولى وتوارثها عبرة الأجيال، ويؤدي تباعد البيئة اللغوية عن التجانس والنقاء إلى تذبذب أو فشل في تعلّم اللغة الأولى. فكان الناس في الماضي يرحلون إلى ديار اللغة الأصلية حيث البيئة النقية والمتجانسة، ليتعلموا اللغة من متكلميها الأصليين وفي محيطها البيئي والبشري الطبيعي[1]، إلاّ أنّ البيئات اللغوية أصبحت اليوم متعددة الألسن وغير متجانسة بسبب التبادل الحر والاتصال القوي، وتداخل اللغات والثقافات، والعولمة، إلخ، وبسبب اختلاف اللغات في مدى جاذبيتها والدفاع عن نفسها في السوق الحرة للغات، مما يستدعي تدخل الدولة ا لتبني سياسة لغوية فعّالة تعطي الأولوية لاستعمال لغة الهوية والبيئة في أرض الوطن طبقا لما يسمى **بمبدأ الترابية**، الذي يهدف إلى الحفاظ على حقوق المواطنين في استعمال لغتهم الأم، ومن أجل تعزيز العدالة بين اللغات ومتكلميها[2].

بناء على ما سبق، فإنّ المقصود **بالعدالة اللغوية**، هو أن يجد المواطن الحرّية في تعلّم لغته الأصلية والتواصل بها، ويستعمل لغات أخرى بإرادته، دون أن تُفرض عليه، وتتمتع اللغات الأصلية بحقوقها، ويتمّ الحفاظ عليها من قبل الدولة والشعب.

[1]- ينظر، عبد القادر الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، ص160.

[2]- ينظر، المرجع نفسه، ص160.

إنّ المشكلة المطروحة في القرن في ق21، هو اقتحام اللغة الانجليزية مختلف أرجاء العالم، مما أثار العديد من المخاوف والانتقادات حول الهيمنة اللغوية، وبرز إثر ذلك ظواهر غير عادلة وغير منصفة، وهي أن المتحدثين باللغة الانجليزية الأصليين لا يتحمّلون ولا ينفقون أي تكلفة لتعلّم لغتهم، في حين إنّ الذين يتكلمون لغات أخرى يتحملون تكاليف باهظة لتعلم اللغة الانجليزية، وهذا ما يسمى **باللاعدالة التعاونية**، أي غياب التعاون في استخدام اللغة المهيمنة (الانجليزية) يؤدي إلى نوع من الظلم للأشخاص غير ناطقين بها، وطرح أيضا اللاعدالة التوزيعية، التي تشير إلى التوزيع غير متساوي للفرص بين الأفراد، نتيجة لعدم تساوي قدراتهم اللغوية[1].

وتنشأ اللاعدالة اللغوية، حسب المؤلّف، من عن عدم التساوي في الكرامة، أو الكرامة اللامتساوية بين متكلمي اللغات المختلفة، حيث تؤدي هيمنة اللغة الواحدة على اللغات الأخرى إلى قلة احترام اللغات المهيمن عليها وناطقيها، وتنزيل الشعوب التي ترتبط هوياتها بها منزلة دنيا، احتقارية ومهيمنة[2].

تتحقّق **المساواة اللغوية**، حسب المؤلّف، بتحقيق الكرامة المتساوية بين الناس، واللاعدالة اللغوية الناتجة عن الكرامة اللامتساوية تعتبر من أشد أشكال الظلم والاحتقار التي يصعب تجاوزها، ويدعو المؤلف إلى تفكيك الأساطير حول **التفوق**، لأنّ اختيار لغة كلغة حرة متداولة (كالإنجليزية مثلا) لا يعود إلى تفوقها، أو اتسامها بميزة ملازمة لها، بل إنّ الشيء الذي عزّز اختيار الانجليزية بكثرة هو الانغماس اللغوي الكبير فيها من قبل ملايين من المهاجرين إلى الولايات المتحدة. ويعود انتشارها اليوم إلى كونها اللغة التي تُختار للتواصل في سياق التنوع. ومن أجل ضمان احترام

[1]- ينظر، الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، ص161، 162.

[2]- المرجع نفسه، ص162، 163، بتصرف.

كرامة المتكلمين، ينبغي أن يكون هناك تساوي اللغات المعترف بها، وتُعدّ الترابية اللغوية، وسيلة مهمة للتعبير عن الكرامة المتساوية وإقرارها، حيث تصبح كل لغة سيدة أو ملكة في جزء من التراب الذي يستخدمها. وتوجد، حسب المؤلف، آليتان تدعمان بقاء اللغات:

-الأولى تكون على مستوى **الدولة التي** تجعل **السلطة السياسية الوطنية تفرض إراديا لغة ما**، اللغة الوطنية عادة، عبر التعليم الإجباري، والخدمة العسكرية الإجبارية، أو إجراءات تضمن إدماج المهاجرين بكثافة[1].

-الثانية على مستوى الشعب، وهي آلية يدفع بها **الناس** عادة، تقوم على التلازم التالي: "كلما كان الناس كرماء كلما كانت اللغات أقل كرما""، وذلك حين تدخل اللغات التي كانت متعايشة لفترات طويلة دون أيّ اتصال بينها، في احتكاك بسبب تبادل الأحاديث بين الناس، وذلك من خلال التجارة أو العمل أو الزواج المختلط، فتبدأ اللغة الأضعف بالتراجع والزوال لصالح اللغة الأقوى، ويقترب هذا القانون لما يسمى بـ قانون ابن خلدون، لأن اللغة عنده بالغلبة[2]. فعند احتكاك لغتين لأسباب معيّنة، فغالبا ما تزول اللغة الضعيفة لصالح اللغة القوية. إلى جانب ما سبق، فإنّ بقاء اللغة يرتبط أيضا بإرادة المتكلّمين في اختيارهم **للتعليم والتواصل**، لأنّ إرسال الأولياء أبناءهم إلى المدارس التي تعلِّم باللغة المهيمنة (الفرنسية أو الإنجليزية) يهدّد لغتهم الأصلية بالزوال، أمّا قرار إرسالهم إلى مدارس التعلّم باللغة المحلية، فإنّ ذلك يحمي اللغات المحلية. أمّا بالنسبة للتواصل: فالميل إلى التحدّث باللغة المهيمنة (الفرنسية أو الإنجليزية مثلا) في بعض المجالات وبعض المواقف يهدّد اللغة الأصلية.

[1]- الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، ص169.

[2]- ينظر، المرجع نفسه، ص169، 170.

يوضّح المؤلف أهمية العدالة اللغوية، والكرامة، والديمقراطية، والوحدة في التنوع... إلخ، التي تبدو حاسمة في تحديد موقع اللغة العربية في الدستور المغربي الجديد، خاصة في ظل الدينامية الناتجة عن الربيع العربي، والحاجة إلى بناء سياسة لغوية منسجمة، متماسكة، وعادلة في المغرب، تتماشى مع المفاهيم الجديدة، يرى أنّ الاتحاد الأوروبي من بين النماذج الناجحة بفضل تبنيه شعار "الوحدة في التنوع" وشعار "من الجمع نصنع واحدا" الذي تبنته الولايات المتحدة الأمريكية، وهما شعاران يرمزان إلى التنوع والتماسك للعيش المشترك، ومواجهة التحديات الوطنية والقارية[1]. وبالتالي، ويعزّز المؤلف الخطوة الهامة التي تم اتخاذها في إطار إقرار نموذج العدالة والديمقراطية اللغوية في الدستور المغربي الجديد، وذلك من خلال دسترة اللغة الأمازيغية كلغة رسمية، ويرى أن هذه الخطوة ستساهم في إنهاء الظلم الذي يعاني منه المتحدثون باللغة الأمازيغية، كونها تعتبر مصدر هويتهم، وسيصبح لهم الحق في التعليم والتواصل والخدمات العمومية بهذه اللغة.[2]

مثلما نصّ الدستور المغربي على أنّ اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة، وأن الدولة تعمل على حمايتها، وتنميتها، والسعي إلى انتشارها، وهذا يتطلب وضع خطط وتشريعات محددة لتحقيق هذه الأهداف، إلا أن الواقع الفعلي يخالف هذا، حيث إن الحكومة لا تهتم بتطبيق القوانين والتشريعات التي تم الاتفاق عليها من قبل ممثلي الشعب وتمت المصادقة عليها من قبل مجالس الحكومة والوزراء، مثل قانون أكاديمية محمد السادس للغة العربية، فلا تزال الدولة لا تعترف بنضج المواطن في المجال اللغوي، ولا تثق بقدرته على تحمل المسؤولية واتخاذ القرارات[3]، لذلك يحمّل المدافعون عن اللغة العربية الدولةَ مسؤولية تدهور أوضاع هذه اللغة، لأنّ جانب العدالة يكاد يغيب تماما، لكن لا يتمّ تطبيق المواد

[1]- ينظر، الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، ص175.

[2]- ينظر، المرجع نفسه، ص176.

[3]- ينظر، المرجع نفسه، ص176، 177.

التشريعية المصادق عليها والمتمسكة بمبدأ العدالة اللغوية، وأنّ البيئة اللغوية العربية بصفة عامة غير عادلة، بسبب هيمنة اللغات الأجنبية (الفرنسية والإنجليزية) على التعليم، والاقتصاد، والإعلام ومجالات أخرى كثيرة.

كما ينتقد المؤلّف الوضع الحالي للبحث التربوي والعلمي في الجامعات فيما يتعلق باللغة العربية، موضحا أن الجامعات لم تهتم بإنتاج الأدوات التربوية المناسبة، مثل المناهج والبرامج والكتب والمنتجات اللغوية، لتحديث طرق تدريس وتعلم اللغة العربية، وإنتاج البحوث اللغوية التطبيقية، التي يمكن أن تجعل تعلم وتعليم اللغة العربية أكثر جاذبية، وتطوير وظائفها، وزيادة استخداماتها وفرص المتعلمين.

إنّ المهمّة الأولى للمجلس الوطني للغات والثقافات، حسب المؤلف، هي حماية وتطوير اللغتين الرسميتين للبلاد، فمن شأنه وضع حد للفوضى اللغوية السائدة في البيئة المغربية، التي تضرّ وضع اللغة الرسمية وتفقد محتواها القانوني، وينبغي تفعيل قانون أكاديمية محمد السادس للغة العربية التي لها القدرة على تطوير اللغة العربية وتحسين أدواتها من الناحية اللغوية، والتربوية والعلمية والقانونية والسياسية، وفي موازاة ذلك، يتعين على المجلس السابق أن يساهم بوضوح في تحديد سياسة لغوية وطنية واضحة، والعمل على ضمان الانسجام والتماسك فيها، كما يجب عليه تقييم التوجهات والأعمال المنجزة من خلال قياس التكاليف والتأثيرات الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية السياسية.[1]

وتكمن المشكلة الأساسية في كون اللغة الفرنسية ليست مجرد لغة انفتاح أو لغة فرص خارج التراب، بل هي منتشرة بشكل كبير في الداخل، وتسيطر على العديد من المجالات الحيوية، كما أن لغة العولمة (وهي الإنجليزية) ليست معممة في التعليم، ولا في الخدمات الأساسية التي يحتاجها المواطن، وهذا الوضع يتناقض مع المادة الخامسة من الدستور

[1]- ينظر، عبد القادر الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، ص178.

التي تحدد بوضوح لغات الهوية وتذكرها[1]. أضف إلى ما سبق، انتشار في المغرب والعديد من الدول العربية الأخرى من ظاهرة التعدد اللغوي، والازدواجية اللغوية، إلى جانب استخدام صيغ هجينة من العربية تؤثر فيها اللغات الأجنبية، مما يؤدي إلى ظهور صيغ لغوية مختلطة، وهذا التعدد اللهجي موجود داخل البلاد الواحد، أضف إلى ذلك التعدّد على مستوى العالم العربي، وذلك مع انتشار الفضائيات العربية ووسائل الاتصال، أصبح الناس يتفاعلون مع لهجات عربية من بلدان أخرى، المفهومة عموما، خصوصا في البلدان المغاربية، أو المشرقية[2].

ويرى المؤلف كذلك أنّ الرأسمال اللغوي والتواصل العربي للمواطن المغربي، هو جزء لا يتجزأ من ذخيرته اللغوية والثقافية، ويشمل هذا الرصيد اللغة العربية الفصحى، واللغة الأمازيغية، إضافة إلى الرصيد الأندلسي والأفريقي والمتوسطي والحسانية، مؤكدا أن هذا الرصيد الغني والمتنوع يجب أن يخضع لمبادئ القانون والعدالة اللغوية، وتشمل هذه المبادئ مبدأ المساواة في الكرامة، ومبدأ عدم الحرمان، فمبدأ المساواة في الكرامة يقضي بأن تُوفر أي خدمة للمواطن المغربي الناطق باللغة العربية بهذه اللغة لا بلغة أجنبية، وللمواطن المغربي الناطق بالأمازيغية كذلك تُقدم له الخدمة باللغة الأمازيغية، أما مبدأ عدم الحرمان فيقضي بأن لا يتم حرمان أي مواطن من استخدام أي لغة من اللغات الموجودة في المغرب[3]، وجاء مبدأ الكرامة المتساوية ضد الحملات العدائية التي تقودها الحركات المتطرفة، المتمثلة في الفرنكوفونية والأمزوغية والتدريجية المعادية للغة العربية، والذين يسعون إلى إضعافها ودفنها، بدعم من داخل وخارج البلاد، لذا يؤكّد

[1]- ينظر، الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، 178، 179.

[2]- ينظر، المرجع نفسه، ص179، 180.

[3]- ينظر، المرجع نفسه، ص181.

المؤلف ضرورة إقرار الدولة قوانين لحماية اللغة العربية الفصيحة، ومتكلميها من هذه الاعتداءات، وذلك بتجريم نشر الكراهية اللغوية، ويجب وضع عقوبات صارمة لمعاقبة الاعتداءات اللغوية، وخروقات القوانين المتعلقة بها[1].

يدعو المؤلف إلى منح المواطنين كذلك فرصا باللغات الأجنبية، مؤكّدا أنّ السياسة التعددية للغات تبدو حتمية، حيث تمكّن من تعزيز قدرات الأفراد في مجالات العلم والتكنولوجيا والتواصل والإبداع الثقافي، ويرى أنّ اللغة الانجليزية إذا فرضت نفسها كلغة تبادل عالمية بامتياز، فإن تعزيز مكانة اللغة العربية دوليا يرتبط بتعزيز التنوع اللغوي العالمي، ولهذا يقترح المؤلف إقامة توازن بين المواطنة اللغوية الوطنية التي ترتبط بلغة الأرض والبيئة والوطن، والمواطنة الكونية المرتبطة باللغات العالمية التي لا تنتمي إلى أرض معينة أو حدود. وبناء على ما سبق، فإنّ هوية المواطن تعددية وليست أحادية، والهوية التعددية تحمل في طياتها إمكانيات التعايش السلمي والتسامح، والاعتراف المتبادل، وبعيدا عن الانغلاق ونزاعات، ونفي الآخر، وبعيدا عن العنف.

وليست التعددية اللغوية مجرد مجموعة من الثقافات أو اللغات الأحادية والمنعزلة، كما أنّها لا تعني فرض لغة أجنبية واحدة على حساب اللغة الوطنية، فشرطها الأول هو إقامة نظام لغوي **ترابي** يعطي الأولوية للغات الوطنية مثل اللغة العربية والأمازيغية، وغيرها من الآليات الأخرى التي تمكّن من إقامة سياسة لغوية وطنية، متماسكة، وتنوعية وعادلة، ويجب على المجلس الوطني للغات والثقافات أن يبدأ نقاشا ديمقراطيا حول هذه القضايا والمبادئ، وإقامة ميثاق مرجعي للغات والثقافات، ومعجم للمفاهيم والألفاظ الجديدة، وتحديد محتوياتها وتعاريفها[2].

[1]- ينظر، الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية،ص181.

[2]- ينظر، المرجع نفسه، ص183.

ويختم الفاسي الفهري قضيته بإقراره بأنّ الوضع اللغوي في العالم العربي لا يتماشى مع مبادئ العدالة اللغوية التي تستند إلى إعطاء الأولوية للغات الوطنية، وأن اللغة العربية لا تؤدي الدور المركزي الذي تستحقه في مجالات التعليم والإعلان والاقتصاد، إلخ، فهذه اللغة ليست هي اللغة السيدة والملكة والمسيطرة على أرضها، إنما اللغة الانجليزية قد أخذت مساحتها وأزاحتها منها في دول المشرق العربي، أما الوضع في المغرب العربي، فهو يُعدّ أكثر ظلما بسبب اللغة الفرنسية التي لا تُعتبر لغة عالمية، ولا تقدّم الفرص التي تقدمها اللغة الانجليزية، إضافة إلى عدم استخدام التنوعات اللغوية الوطنية العربية والأمازيغية بشكل إيجابي لدعم الهوية الوطنية ووحدتها، ويأمل ألا يكون استخدام العامية على حساب اللغة العربية الفصحى، ولا لتعزيز الفرنكوفونية ضد الهوية العربية، لذا يدعو الجهات المعنية إلى النهوض باللغة العربية وتعزيز انتشارها، وتطوير العدالة اللغوية، والعمل على نشر الثقافة اللغوية العادلة.

نستنتج ممّا سبق أنّ **ضمان العدالة بين اللغات** يستوجب من الدولة تبني سياسة لغوية ترتكز على **مبدأ الترابية** الذي يعطي الأولوية لاستخدام لغة الهوية الوطنية، وأن هيمنة اللغة الواحدة، وهي الإنجليزية، سيؤدي لا محالة إلى التقليل من شأن اللغات الأخرى ومتكلميها، واحتقار وإهانة شعوبها، وينبغي أن تتحقّق العدالة والمساواة بين اللغات من أجل احترام كرامة متكلميها، ومن أجل التعايش السلمي والتسامح وتبادل المعارف.

2-6-التنوع الثقافي واللغوي في المغرب: تطرّق الفاسي الفهري عند تناوله لمسألة التنوع الثقافي واللغوي في المغرب إلى جوانب نظرية مهمة حول تنوّع الثقافات واللغات في العالم، وقد ركزنا فقط على الجانب المرتبط باللغة العربية ممّا تناوله المؤلّف، وفي هذا الجانب ركّز على المغرب خاصة.

وضّح المؤلف كيف كان المغرب ملتقى للعديد من الحضارات والثقافات واللغات والأديان عبر تاريخه الطويل، وأدّى هذا التنوع إلى اختلاط أجناس مختلفة: أفارقة وأمازيغ وفنيقيين وقرطاجيين ورومان ووندال وعرب وإسبان

وبرتغاليين وفرنسيين، فتداخلت فيه الثقافات الأمازيغية والعربية ومختلف الأديان السماوية، لتشكل ثقافة مغربية غنية ومتنوعة[1]. ولا يتمثّل التنوّع في المغرب في الثقافات فحسب، بل حتى في البيئة والجغرافيا، حيث يضم المغرب صحاري وجبال وسهول وشواطئ تمتد لأكثر من 3500 كيلومتر، ويعزز التنوع الثقافي واللغوي من خلال الفضول المتبادل للتعرّف على الآخر وقبوله والعناية به، ويتجلى ذلك في الحياة اليومية واللغات المستخدمة والمعتقدات والعادات والموسيقى والأطعمة والملابس والمعمار، إلخ[2]. وهذا التنوع المطبوع بالتفاعل والتسامح والاعتراف بالآخر، أصبح جزءا من الهوية المغربية التي يعتز بها السكان المحليون ويقدّرها الأجانب[3]، وقدّم أمثلة عن بعض العادات والاحتفالات التي تُقام بالمغرب وتحمل سمات التعدّد والتنوّع.

أشار المؤلّف إلى التحولات العالمية المعاصرة التي لم يسبق لها مثيل في تاريخ البشرية، أثّرت بشكل رهيب على وسائل الاتصال والتبادل والإعلام، ممّا أدّى إلى تدفّق المعلومات بفضل وسائل فائقة السرعة كالإنترنت، وقد أثرّت هذه التحولات في القيم والحقوق والعدالة والحرية والديمقراطية والمساواة، إلخ. وفي ظل هذه التغيرات والتحولات، أصبحت اللغات الوطنية تواجه تحديات بسبب سقوط الحدود القطرية أو الرسمية، وأصبحت اللغات الوطنية في وضع تنافسيّ داخل "المجرة اللغوية الكونية" وكوكباتها الإقليمية، وتواجه تحديات من اللغات الكبرى مثل الانجليزية التي تهدد انتشارها الوطني والإقليمي، كما تواجه تحديات من اللغات الصغرى أو اللهجات المحلية، التي تنازعها في وظائفها وتقتطع منها نصيبا[4]، وبالتالي، ينبغي إيجاد حلول عاجلة لبقاء اللغات المهدّدة واستمرارها واستعمالها وانتشارها باعتماد حدود

[1]- ينظر، عبد القادر الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية عبد القادر الفاسي الفهري، ص230.

[2]- ينظر، المرجع نفسه، ص230.

[3]- ينظر، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4]- ينظر، المرجع نفسه، ص242، 243.

صارمة، يتكفّل التخطيط اللغوي بتحديدها لحمايتها، ليس فقط من خلال التشريعات القسرية فحسب، ولكن أيضا عبر تعزيز اللغة ثقافيا وعلميا وصناعيا، لجعلها قادرة على المنافسة والمساهمة في الثورة المعرفية والصناعية الجديدة، حيث هناك وجود فجوة كبيرة بين اللغة العربية واللغات المتقدمة المنافسة، ممّا يدفع إلى السرعة في البحث عن الحلول المناسبة.

أشار المؤلف إلى تأثير العولمة والتكنولوجيا وتدفق المعلومات على الهوية التقليدية والحدود الثقافية، مشيرا إلى أن **المعرفة** أصبحت هي **ثقافة العصر**، وقد برزت السرعة كعامل رئيسي لاستثمار المعلومات وبنائها، هذا التداخل بين العلم والتكنولوجيا يمكن ملاحظته في مجالات مثل اللسانيات الحاسوبية وتدريس اللغة باستخدام الوسائط الجديدة والذكاء الاصطناعي، إلخ، وكذلك في صناعة محتوى الانترنت، أو موسوعة ويكيبيديا، في حين إن الصناعات المعرفية الجديدة لا تزال ضعيفة وبحاجة إلى تطوير في البيئة اللغوية العربية، والثقافة العصرية العربية بحاجة إلى جهود مكثفة لإعدادها، خاصة في مجالات الذكاء والتخزين، ويشير المؤلّف إلى وجود بعض المبادرات الحاسوبية الأولية التي يجب تشجيعها، مثل حوسبة المعاجم، وقواعد النصوص والمتون، والمعالجات النحوية والصرفية، إلخ، ويذهب إلى أن اللغة العربية في عصر العولمة تحتاج بشكل عاجل إلى إرادة سياسية قوية وجماعية، تترجم إلى خطط تنفيذية تطبيقية، ويجب أن تكون هناك مؤسسات لغوية تتكامل فيها الموارد والتخصصات اللازمة للنهوض باللغة العربية لتواكب العصر وتقنياته وثقافته الجديدة، كما يجب تعزيز البعدين المعرفي والتقاني، ويجب أن يعمل المفكرون والمثقفون وصناع القرار على استيعاب المفاهيم الجديدة التي أفرزتها العولمة، وتطبيقها في الثقافة العربية، وحتّى لا تبقى الثقافة العربية في تصورات قديمة ومستبدة وأحادية، أو معادية للتنوع والاختلاف، ويجب عليها أيضا مقاومة العولمة الوحشية، بطرح بدائل معقولة وموضوعية، تبعد الثقافة عن الانغلاق أو الذوبان أو فقدانها بشكل نهائي[1].

[1]– ينظر، عبد القادر الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية عبد القادر الفاسي الفهري، ص243، 244.

يقترح المؤلف بعض الإجراءات لتحسين التعليم وإصلاحه من أجل استعادة جودته وتوفير الموارد البشرية العربية اللازمة للاندماج في مجتمع المعرفة ومواجهة تحديات التنافس فيه، والابتكار والإبداع، ومن بين هذه المقترحات تطوير حركة ترجمة لتجمع بين الكم والكيف، وذلك لتوفير معرفة الثقافات الأخرى والانفتاح عليها، وتعزيز حركة التأليف والنشر، والاهتمام بتجميع التراث العربي وتوثيقه، وتحسين صورة الثقافة العربية الإسلامية، ويؤكّد ضرورة جعل مخطط التنمية الثقافية والمعرفية العربية شاملا ويتماشى مع إنجازات المجتمعات المتقدمة الحديثة، لضمان عدم إغفال أي عنصر من العناصر الضرورية لتحقيق النهضة الشاملة والحتمية[1].

فالدول العربية لم تحقق بعد دخولا كاملا في مجتمع المعرفة، وأنّ الإنتاج في السلع والخدمات وتطوير الصناعات الإبداعية والثقافية والمعرفية لا يزال ضعيفا، ويوجد تفاوت بين دول الخليج والدول العربية الأخرى في ذلك، لكن جميعها لا تلبي الطموحات المرجوة، حيث لا توجد أي دولة عربية ضمن قائمة العشرين دولة الأولى عالميا في مجال تصدير السلع الإبداعية، ومع ذلك، هناك إشارة إيجابية بشأن الأبحاث العلمية، حيث شهدت الدول العربية نموا في المنشورات العلمية في العامين الأخيرين، إلا أن هذا النمو لا يزال ضعيفا مقارنة بدول أخرى مثل تركيا.[2]

نستنتج ممّا سبق أنّ المغرب دولة متنوّعة الثقافات واللغات مثل بقية دول شمال إفريقيا، بسبب تفاعل طويل فيها بين مختلف الحضارات والأعراق، مما أدى إلى تكوين هوية مغربية فريدة تتميز بالتعدد والتسامح والانفتاح، وتواجه اللغات الوطنية تحديات كثيرة بسبب الكثير من التحولات التي تطرأ على العالم اليوم، والتي تؤثّر بشكل كبير في الاتصال والإعلام، والاقتصاد، والثقافة... إلخ، وبسبب التدفق السريع للمعلومات، وأدت العولمة إلى هيمنة وسيطرة الانجليزية

[1]- ينظر، الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، ص245.

[2]- ينظر، المرجع نفسه، ص245، 246.

على كثير من مجالات الحياة العصرية، ممّا يهدّد اللغة العربية، وكذلك اللغات المحلية التي أزاحتها من مكانها وهيمنت عليها، فيقترح المؤلف الحلول التي يرى أنّها تساعد في بقاء اللغة العربية واستمرارها وانتشارها، وذلك بوضع تخطيط لغوي تطبيقي وتطبيقه بشكل جيّد، وتعزيز اللغة العربية وتطويرها كي تكون قادرة على المنافسة على الصعيد العالمي، وذلك من خلال جهود تعليمية وثقافية وصناعية مكثفة، والعمل على تطوير الصناعة المعرفية والثقافة العصرية والعمل على إعدادها، ومسايرة الأوضاع التي يعيشها العالم اليوم.

2-7- اقتصاديات اللغة: يربط اللغة بالاقتصاد، ويوضّح كيف تساهم المهارات اللغوية في تنمية الاقتصاد الوطني والدولي، ذاهبا إلى أنّه طالما ركز الخطاب السياسي التقليدي، بخصوص مسألة اللغة، على الجانب القانوني الذي يعترف بحقوق اللغات في المحيطات المتنوّعة، إلى جانب تركيزه على الجانب الثقافي، باعتبار أنّ اللغة مرآة تعكس الثقافة، مما يستوجب تطويرها ونشرها واستعمالها حفاظا عليها وعلى الثقافات التي تحويها، وركز كذلك على الجانب التعليمي وأهمية تطوير تعليم اللغات وإنجاحه وتطوير أدواته ومناهجه، لكن الجانب الاقتصادي، كما يقول المؤلف، «غالبا ما أُهمل في تحديد التَوجهات اللَغوية حتَّى عهد قريب، لأن التمثَل التَقليدي للمواد لم يول هذه العلاقة الاهتمام الضَروري، ولم ينتبه المختصَون في اللَغة إلى أن ما يخوضون فيه من إشكالات حول وضع اللَغة ومتنها وسياستها وتعليمها له تبعات اقتصادية»[1]، حيث اهتم عدد من مختصي الاقتصاد اللغوي، مؤخّرا، بالعمل على تطوير وتقوية العلاقة بين الاقتصاد واللَغة، وأكدوا ضرورة الاهتمام بالاعتبارات الاقتصادية للغات.

واقتصاد اللَغة حسب، "فرانسوا غران" (François Grin) هو: «الذي يحيل على أنموذج للاقتصاديات النَظرية الرَاجحة، ويستعمل مفاهيم وأدوات علم الاقتصاد في دراسة العلائق التي تسم المتغيَرات اللَغوية. ويركز أساسا (لا

[1]-عبد القادر الفاسي الفهري، السياسة اللَغوية في البلاد العربية، ص 249-250.

حصرا) على تلك العوائق التي تلعب المتغيرات الاقتصادية دورا فيها»[1]، ويهتم البحث في الاقتصاد اللَغوي بما يلي: «أ-اللَغة والشغل أو الأجر، أو الوضع الاجتماعي-الاقتصادي، ب-الدَينامية أو الحركة اللُغوية، ج-اللُغة والنَشاط الاقتصادي، د-تقييم السَياسة اللَغوية»[2]. ويتجه البحث اليوم في علاقة اللغة بالنشاط الاقتصادي إلى الدور الذي تؤديه في الإنتاج والاستهلاك والتبادل. ويتساءل الكاتب إذا كان الناس يفضلون مثلا السلع التي تباع لهما ويتمّ إشهارها بلغتهم الأم، وهل فعالية الإنتاج تتأثر باختيار اللغة أو اللغات في شركة معينة، وقد يذهب البعض إلى أنّ تنويع اللغات يؤدي إلى ابتكار متزايد، بينما يذهب آخر إلى أنّ التنوّع يقود إلى تكاليف إضافية. وقد ينصب هذا الجانب على السلع اللغوية للتبادل، مثل خدمات الترجمة، أو أدوات تعلّم اللغات...الخ[3].

ويعترف المؤلّف بأهمية استعمال اللُغات ودورها في الأنشطة الاقتصادية، خاصة في الاقتصاد العالمي المعولم، الذي يقضي التَواصل باللُغة التي يفهمها عدد كبير من النَاس، وتساءل المتخصصون عن الأنظمة التَواصلية الأكثر صلاحية لتحقيق الهدف، حيث تشكّل اللُغة أداة لا يمكن الاستغناء عنها في الأنشطة الاقتصادية البشرية، وذات منفعة كبيرة، ويشكّل تعلُّم اللَغة، حسب بعض الباحثين، جزءا من الاستثمار في الرَأسمال البشري، لأنّ «المهارات اللُغوية المكتسبة بصفة إرادية يمكن اعتبارها امتيازا اقتصاديا، بينما أكدَّت دراسات أخرى في كندا والولايات المتحدَة أنَّ المهارات اللُغوية تؤثِّر في الوضع الاقتصادي-الاجتماعي للنَاس، وفي الأجور»[4]، حيث إنّ العامل أو الموظف الأكثر اتقانا للغة يستفيد

[1]- الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، ص250.

[2]-المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3]- المرجع نفسه، ص251.

[4]- المرجع نفسه، ص 252.

من أجر مرتفع، مقارنة بعامل آخر، ويمكن أن يكون للرغبة وللحافز في تعلَم اللَغة، من منظور الرأسمال البشري، بواعث اقتصادية محضة، إذ تسهم المهارات اللغوية في خلق القيمة في الاقتصاد ككل.

وبخصوص الميز اللغوي، فإنّه قد «لوحظ أنَ أفراد لغة أقلية قد يقع تهميشهم في سوق العمل نتيجة الميز اللَغوي، مما يمنعهم من الحصول على عمل جيد، وعلى دخل مرتفع، هناك احتساب للفروق في الأجور بناء على كلفة التَعلم والميز اللَغوي»[1]، وهذا كلّه يؤكّد أهمية اللغة في الاقتصاد وعلاقتها الوثيقة به.

ومن التَساؤلات المهمة التي طرحها المؤلف، ما يلي:

«-إلى أي مدى يرتبط انقراض اللَغات، مثلا، بالتَحولات الاقتصادية، أو استعمال الإنكليزية كلغة فرنكية حرة، إلخ؟ فإذا كانت اللَغة موروثا ثقافيا يحتاج إلى حماية حين تكون مهددة، كما في منظور اللَسانيات المجتمعية، فإنّ المقاربة الاقتصادية تتوق إلى فهم أجود للتطور الدينامي للغات، ولماذا يجب الحفاظ عليها، أو تركها تموت، وقد نال موضوع تقارب اللغات، وبقاء لغات الأقليات عناية خاصة في هذا التوجّه»[2].

وما يثير اهتمام القارئ فيما تطرّق إليه الفاسي الفهري في قضة "اقتصاديات اللغة"، هو ربطه **التَخطيط اللَغوي بالاقتصاديات**، إلى جانب التَصورات اللَسانيات الاجتماعية التي اعتمدت في وضع نظرية علمية للتَخطيط اللَغوي، يرى أنَ «الاقتصاديات تمكّن من فهم كيفية تأثير الاختيار اللَغوي على الخروج الاقتصادية (كيف أنَ تعلم لغة ثانية يؤدي إلى رفع الدخل، مثلا)، أو كيف أنَ العوامل الاقتصادية تؤثر في اختيار اللَغة (فالتَجارة الدَولية، مثلا، تعزَز انتشار

[1]-المرجع نفسه، ص254.

[2]-المرجع نفسه، ص255.

لغات وخُفُوت أخرى)»[1]، وتسهم الاقتصاديات حسبه في جعل السياسات اللغوية متميّزة، تتمّ مقارنتها عبر الكلفة والفائدة، رغم أنّه من الصعب إسناد قيّم مالية إلى فوائد وكلفات نفسية غير مادية أو رمزية (مثل قيمة اللغة في نفوس متكلّميها).، وتساعد المقاربة الاقتصادية المخططين اللغويين في اتّخاذ القرار بصدد ما يجب القيام به وكيف، «فإذا كانت التوجيهات اللغوية تحدّد كيف يتمّ تخصيص موارد أو حقوق لغوية، فإنّ النظرية الاقتصادية تساعد في توفير منهج ناجع معقول للقيام بذلك»[2].

ويربط المؤلف الاقتصاديات بالتعدّد اللغوي، وحين يتعلّق الأمر بالسيرورات الاقتصادية الدولية، يرى المؤلف أنَ «الاقتصاد والتَعدد اللَغوي يصبحان وجهين لعملة واحدة. فلولا التَجارة الدَولية لضاق طيف الاتصالات اللَغوية»[3]. ويرى أنّه بسبب التجارة ظهر في المنطقة المتوسّطة ما سماه بـ "لغة فرنكية مشتركة" (langua franca) في القرون الوسطى حتَى القرن التَاسع عشر لتشهد على وجود لغة أعمال متعددة المصادر رغم أنَها مبنية على أصول رومانية، لكنها تضَم عناصر من العربية والفارسية والإغريقية والسلافية كذلك، وامتد هذا الأسلوب في التفكير في لغة متجانسة وكونية إلى العصر الحالي، حيث أصبحت فيه الإنكليزية اللُغة الفرنكية بامتياز، وهي الممثل البارز للتواصل المتجانس في المجال الاقتصادي[4]، وبالتالي أصبح معرفة هذه اللغة ضرورة حتمية، كما أصبح التعدّد اللغوي ضروريا لأنّ التواصل اللائق لاستهداف الأسواق على المستوى القاري يخلق الامتيازات التنافسية، وأنّ تبني التعدّد اللغوي مهم في توجّهات الأعمال والتجارة المستقبلية وإلاّ ستفقد أروبا عددا هائلا من أسواق تجارية بسبب نقص القدرات اللغوية. كما

[1]– عبد القادر الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية ، ص256.
[2]– المرجع نفسه، ص256.
[3]–المرجع نفسه، ص257.
[4]–المرجع نفسه، ص285، بتصرف.

أظهرت الدراسات حول المهارات اللغوية وفوائدها في منتجات التصدير بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة في بعض الدول الأوروبية الحاجة إلى اللغات المحلية (الألمانية والفرنسية والسويدية إلى جانب اللغة الإنجليزية)، وأنّ هناك فقدانا كبيرا لعدد من السواق في غياب هذه المهارات، أو في غياب تبني استراتيجية تعدد اللغات، وترتفع نسبة فقدان الفرص في الأسواق بقدر ارتفاع عدم تبني التعدد اللغوي، إلاّ أنّ التعدد أو الثنائية على المستوى الحكومي والخدمات المتعددة يقتضي إنفاق أموال باهظة سنويا. وقد تمّ الاعتراف بما يعادل 7000 لغة عالميا ودسترتها، ممّا يؤدي إلى كلفة اقتصادية وتواصلية ومجتمعية وتعليمية باهظة في بعض البلدان أو الاتحادات، حيث دفع الانشغال بتقليص الكلفة إلى تقليص عدد اللغات إلى لغة واحدة[1].

وهناك دعوات كثيرة إلى تبني التَّعدد اللُّغوي في توجيه الأعمال والتِّجارة، لأن فقدان هذا التَّعدد يؤدي إلى فقدان الفرص في الأسواق، وهناك من يدافع عن الحاجة إلى لغة عالمية مشتركة أي الإنكليزية بالتَحديد (جونز مثلا) لأنَه يرى أنَ اللَغة متغيرة عارضة وكذلك الثَقافة التي ترتبط بها، وأنَ عدد اللَغات في تقلص متزايد؛ بعضها يموت والبعض يتحول إلى لغة جديدة، والأمر كذلك بالنسبة الثَّقافات، عكس الذين ينظرون إلى أنَ الثَقافة قارة ثابتة، وهناك من يريد حماية لغته ضد التَبادل والتِّجارة، وهناك من يريد حماية لغته ضد اللُّغة المشتركة « مثل الفرنسيين»، أو حماية لغة الأقلية ضد لغة أغلبية وطنية، هؤلاء يسبحون ضد تيار التاريخ الذي يحكمه التبادل التجاري خاصة، حيث يرى المؤلف أنَ «الفروق اللَغوية تجعل التَواصل صعبا، والجروح أكبر»[2]، وللنَاس حرية في اختيار اللُّغة مشتركة، لذلك لا داعي لمحاربة التَنوع، بل يجب أن يكون هناك اختيار عملي نفعي على الواقع المفتوح ويتنافى والحواجز والانغلاق.

[1]– عبد القادر الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، ص 258، 260. بتصرف.

[2]– المرجع نفسه، ص260.

ولقد تنبأ "غرادول" سنة 1997 بأنَ عدد متكلمي الإنكليزية سيرتفع إلى ثلث سكان الأرض مع حلول 2015. وأنَ العولمة ستفرز أكثر من قطب لغوي واحد يتمركز حول اللَغات الكبرى التي ستصبح مع منتصف القرن الواحد والعشرين (2050) هي: الصَينية والهندي/الأوردو، والإنكليزية، والاسبانية، والعربية. وتفقد الفرنسية مكانتها ضمن اللَغات الكبرى بعد أن كانت تنافس الإنكليزية في هذا الوضع[1].

ويدافع "غران" في أبحاثه عن تعددية لغوية مفتوحة على كل اللَغات ليصير ذلك مربحا اقتصاديا، ويرى أنَ التَعددية «هي الصَواب أخلاقيا، وهي قابلة للتحقيق تقنيا، وهي تستحق المجهود والكلفة. بل إنَ الكلفة منخفضة، في رأيه، خلافا لما يعتقد»[2]، وذات كلفة غير مرتفعة، ويرى غراين أنّه لا وجود لأسباب اقتصادية لتفضيل يل الإنجليزية عن غيرها من اللغات، أو تفضيل ثلاثية إنجليزية–ألمانية–فرنسية، وأنّ استخدام الإنجليزية في كلّ شيء يعود بالفائدة للإنجليزية فقط، وهذا ظلم غير مقبول.

وفي ظلّ الأوضاع السابقة التي تفرضها العولمة على العالم بأسره، يقيّم المؤلف السياسة اللغوية بصفة عامة، والمغربية على وجه الخصوص، وقد ركزنا على تقييم المؤلف للسياسة اللغوية في المغرب، حيث يرى أنّ اللَّسان العربي هو «لسان الدَيمقراطية والاقتصاد والتَعليم أساسا، وأنَ اللَسان الأمازيغي لسان التَّنوع الهويَ والثَّقافي والتعليمي يتساكن ويتعايش مع اللَّسان العربي، وأن دور اللَّسان الأجنبي تحدده المصالح المعرفية والتواصلية والاقتصادية للمواطنين، بصفة ديموقراطية، وبدون تحرش أو تحريض يفسد الفرص، ويفسد فرص تعلَم اللَسان العربي وتعلَم اللَغات، وفرص التَعلَم بصفة أعم، كما يفسد البيئة اللَغوية»[3].

[1]– الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، ص259.

[2]–المرجع نفسه، ص265.

[3]– المرجع نفسه، ص269–270.

أمَا بخصوص تقييم السياسة اللغوية المغربية، يرى المؤَلف أنه لا يوجد تقييم اقتصادي دقيق للسَياسة اللُغوية المتبعة يتجه إلى القياس الكلفة والفوائد، وتُظهر التَقارير المتعدَدة أنَ الكلفة التَعليمية في المغرب (التي تمثَل نسبة 25٪ من موازنة الدَولة) ضعف التلاميذ في اللغات، وعدم اتقانهم لها، والضعف في تعلّم المعارف الأخرى نتيجة لذلك، ممَا أدَى إلى ارتفاع الهدر المدرسي، بالإضافة إلى فشل المشاريع الإصلاحية التي تقترحها الدَولة. فمن الضَروري القيام بدراسات اقتصادية لتحليل الاختيارات اللَغوية، وذلك لتقييم بشكل واضح السَياسات التي اتخذت من طرف الدَولة، وغالبا ما تلجأ الدَول إلى تحميل المسؤولية للتَعريب، أي الفكرة التي تبنتها الدَولة المتمثَلة في تعريب التَعليم، كما يتجلّى فشل هذه السياسة في المنتوجات والإبداع والصناعات الثقافية الضعيفة.

2-8- الحاجة إلى إقرار سياسة لغوية عربية حكيمة وناجعة: يؤكد الفاسي الفهري في كتابه ضرورة وضع سياسة لغوية حكيمة في عالم متنوع ومتعدد اللغات، مع احترام هذا التعدد، وذلك من أجل الاستفادة من الإمكانيات التواصلية والعلمية والتجارية والحضارية، والاستفادة من التنوع من أجل الحفاظ على اللهجات المحلية وحقوق الأقليات، لهذا يدعو إلى وضع سياسة لغوية عربية مدروسة، تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد المختلفة للغات، وتسعى إلى تحقيق التماسك اللغوي الذي يوحّد الأمة والمجتمعات المختلفة، هذه السياسات يجب أن تراعي خصوصيات الأمّة وهويتها، وتعزيز التكامل الاقتصادي، ومراعاة الحيوية الدولية المتعدد الأقطاب[1]. ويتمّ ذلك بمراعاة ما يلي:

- تحسين البيئة العامة للغة العربية اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا وقانونيا من أجل إعادة الثقة للغة العربية، ودفع العداء والبخس عنها، وبث الثقة بين متعلميها ومعلميها، والعلماء من أهلها.

[1]- ينظر، المرجع نفسه، 78.

– دعم تعريب التعليم العالي أفقيا وعموديا، وكذلك في مختلف مجالات الحياة العامة، واستخدامها في الإشهار والإعلانات من خلال حثّ الشركات على استخدامها بدلا من اللهجات العامية أو اللغات الأجنبية، مع ضرورة إقامة مؤتمرات دولية تكون فيها اللغة العربية متميزة، وإنشاء مجلات وملفات إلكترونية تروّج للغة العربية العلمية، مع إمكانية استخدام جزئي للغات الأجنبية[1].

– دعم تنفيذ سياسة لغوية شاملة للنهوض باللغة العربية، يشترك في تنفيذها الحكام والنخب والمجتمعات، وتشجيع تنظيمهم في هيئات وجمعيات متنوعة (اجتماعية، سياسية، علمية، ثقافية، تدبيرية، صناعية)، وتأسيس جمعيات حمائية من أجل الدفاع والرصد والتتبع واليقظة، والحرص على تنفيذ التشريعات، وقد أشار الفهري في كتاب "حوار اللغة" حين سئل عن كيفية تمكين للغة العربية أن تصبح فاعلة في محيطها، إلى أنّه «لابد من ثورة وإرادة سياسية قوية وإرادة من النخبة ومن المجتمع»[2].

– ينبغي أن تقوم النخبة اللغوية والفكرية والعلمية مسؤولية العمل على توعية الجمهور بالقضايا اللغوية المعقدة التي يصعب على المتخصصين فهمها، فما بالنا بالعامة من الناس البسيطة، كما يرى أنه إذا كانت اللغة العربية تعكس نقاط القوة والضعف لدى الشعوب الناطقة بها، فإنه من غير الحكمة تركها تعاني من تأثيرات ليبرالية متوحشة، ومن الإشهارات والإعلانات المتوحشة، والتعليم الفوضوي، أو الاعتماد غير المنظم على اللغات الأجنبية[3].

يخاطب ضمائر الشعوب العربية بصفة عامة، والفئة المثقفة والمتعلمة من العرب خاصة، بما تواجهه اللغة العربية من تحديات؛ الازدواجية والثنائية والتعددية اللغوية وتنافس اللغات الأجنبية لها، وانتشار اللغة العامية والدعوة إلى إحلالها

[1]– ينظر، عبد القادر الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، ص78.

[2]– حافيظ الإسماعيلي العلوي، حوار اللغة مع عبد القادر الفاسي الفهري، ص17.

[3]– ينظر، عبد القادر الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، ص79.

محلّ الفصحى، ممّا يؤدي إلى تراجع مكانتها وإلى تشتتها والقضاء عليها، وجعل اللغة العامية لغة الهوية والاعتزاز بالوطن، وتبقى اللغة الفصحى مرتبطة بالدين فقط، أضف إلى ذلك هيمنة اللغات الأجنبية التي فرضها الاستعمار، فتمّ تهميش اللغة العربية وتراجع دورها في الحياة العامة، إلى جانب مقتضيات العولمة وهيمنة اللغة الانجليزية على اللغة الوطنية والأصلية وعلى ثقافتها، وفي مختلف مجالاتها؛ الاقتصادية والسياسية والتبادلات التجارية، وحتى التواصلية... الخ، وهذا ما يقتض، حسب المؤلف، تعريب التعليم في جميع المستويات، بما في ذلك التعليم العالي، إلاّ أنّنا نجده في سياقات أخرى يعزّز اعتماد الثنائية اللغوية، ولكن بشكل متوازن، حيث لا تطغى اللغة الأجنبية على اللغة العربية، بل تتكامل معها لتحقيق فوائد تعليمية ولغوية متعددة تعود بالنفع على الطلاب والمجتمع كله.

2-9- **خطوات التخطيط العلمي للنهوض باللغة العربية:** إنّ اللَغة العربية في وضع غير مريح ، حسب المؤلف، أنَها مهددة في بقائها، لعدة أسباب، أهمها:[1]

-تآكل وظائفها التَدريجي/ -استنزاف نقط قواها الرَمزية والنَوعية والوظيفية./ -فقدانها لمواقعها تدريجيا لصالح الأجنبيات والعاميات، نتيجة حروب داخلية وخارجية عليها أدَت إلى العزوف عنها إلى لغات ولهجات أخرى محلية ودولية. وما يؤكّد تدهور الوضع اللساني المجتمعي للغة العربية أنّها لم تعد لغة الفرص الاجتماعية والاقتصادية والسَياسية في البيئة العربية، وتخلّي المسلمين غير العرب تدريجيا عن تبنّيها كلغة لهم، أو تخلوا عن حرفها، وكون عرب المهجر لا يستعملونها في بيئتهم خارج الوطن عموما.

كما يربط المؤلف تدهور موقع اللُغة العربية «**بضعف جاهزيتها الدَاخلية**، المرجعية والعلمية والثَقافية واللَغوية والتَربوية، والحاجة إلى المعجم الجديد، وكتاب النَحو الجديد، والنَصوص اللَغوية الحديثة، والطرق التَعليمية الحديثة،

[1]- المرجع نفسه، ص278-279.

والوسائط الجديدة، إلخ»[1]، فهي بحاجة إلى معاجم وكتب النحو جديدة، ونصوص حديثة، وطرق تعليمية ووسائط كلها جديدة، والتَهيئة التَدريجية العلمية الحديثة والشَاملة لجعلها قوية لغويا وتربويا ومرجعيا وثقافيا، تصبح لغة جذابة ومربحة لمتعلميها ومستعمليها، وأن تقوم المؤسسات اللَغوية خاصة المجامع بدور التَهيئة والتجهيز الضروري، حيث إنّ دور هذه المؤسسات معطَل وهذا راجع لضعف القرار السَياسي-اللَغوي، وهي بحاجة ماسة إلى تغيير جذري في خططها وأساليبها.

وانطلاقا ممّا تمّ ذكره، يرى المؤلف أنّه ينبغي أن تحيا اللغة العربية **بدنيويتها** إضافة إلى **دينها** (كونها لغة القرآن) فرغم ما تحتفظ به من نقاط قوة، لكنها تعيش في أزمة كبيرة بسبب **ضعف الإدارة وقرار الدول العربية اللغوي**، وبالتالي، فإنّ تقويم الوضع يستدعي مجهودات جذرية وشاملة[2]، حيث يجب أن تتحد جهود الحكام والمسؤولين والنخب والجمعيات المدنية والمجتمع لتنفيذ خطة نهوض متكاملة ودقيقة، تستفيد من مناهج التحليل والتخطيط الحديثة لأوضاع اللغات وتغييرها، والاستفادة من اللسانيات الاجتماعية واللسانيات السياسية، والاقتصادية، والتربوية، والتخطيط اللغوي...الخ[3].

كان عدد الناطقين بالعربية عددا معتبرا، لكن المواقف تحوّلت إلى ما يمكن تسميته بـ «"الكل بالفرنسية"، في المغرب العربي، أو "الكل بالإنكليزية" في بعض دول الخليج والمشرق العربي، حيث تتعلم اللَغة الإنكليزية من الرَوض إلى الجامعة»[4]، كأنّ المواطن اللَغوي فقد ثقته باللَغة العربية في حياته اليومية ووضع مكانها الإنكليزية التي اعتبرها لغة التَعلم

[1]- عبد القادر الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، ص279.

[2]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها، بتصرف.

[3]- المرجع نفسه، ص279، 280.

[4]-المرجع نفسه، ص280.

الحاسمة، فمبرر العزوف عن العربية هنا اقتصادي نفعي ولإرجاع هذا المواطن إلى لغته ينبغي إعادة ثقته بالعربية كمصدر للانتفاع والمصلحة دون الاستغناء عن اللّغات الأجنبية، وإلى جانب العزوف الاقتصادي، هناك العزوف الثّقافي والفكري أيضا وذلك باتهام العروبة الثّقافية واللّغوية بالانغلاق الفكري ومناهضة التّقدم.

من القضايا الأساسية الواردة في كتاب الفاسي الفهري والتي ختم بها كتابه، اقتراحه لمجموعة من الخطوات التي يعتقد أنّها مهمة من أجل النهوض باللغة العربية، أهمها:

*التّشخيص الموضوعي العلمي الدّقيق والشّامل لواقع اللغة لعربية في أنظمتها ووظائفها الداخلية، وتشخيص واقعها الخارجي عبر الناطقين بها ومستعمليها والبيئات والسياقات المختلفة التي تحيا فيها، وتقييم السّياسات اللّغوية المتّبعة فعليا، حتّى يسمح بقياس الفرق بين الوضع القائم والمترقب، مع رسم خطة عمل والتدخّل الكفيلة بوقف نزيف تحوّل محبيها عنها إلى غيرها، وتصبح لغة ذات حركة وحيوية جذابة، مربحة، وذات قطبية عالمية[1]، خاصة أنّ اللغة الفرنسية سيطرت على الألسنة والتعليم الجامعي والإدارة ومجالات أخرى في المغرب بصفة خاصة وشمال إفريقيا على وجه الخصوص.

ومن الاقتراحات الأخرى التي تقدّم بها المؤلف لإنقاذ اللغة العربية في الورطة التي وضعها فيها أبناؤها[2]:

-الابتعاد عن الازدواجية اللغوية التي تطبع سلوك المتكلمين وثقافتهم.

- استعمال الانترنت بالعربي لتوفير النّصوص المكتوبة والشفوية باللّغة العربية الحيوية.

[1]- الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، ص278، بتصرف.

[2]- المرجع نفسه، ص 280، 288، بتصرف.

– ضرورة انتباه النَخب السَياسية إلى أهمية اللُغة العربية وفوائدها في العديد من المجالات والتوقّف عن معاملتها باللامبالاة والاهتمام بالمخاطر التي تمر العربية بها كالوضع الهش الذي تعيشه وتهميش اللِّسان العربي الذي يمثل دور لحام الأمة وأساس تماسكها، وموقع لغتها في المجرة اللَغوية العالمية، والعمل من أجل الوصول باللغة العربية إلى احتلال مكانة متميّزة في النظام اللغوي العالمي والمعولم.

– لا بد من **قرار سياسيّ قويّ** للدولة والشعب والنّخب يخدم حقوق المواطنين اللغوية والثقافية، ويضمن تماسك اللَسان، ويقترب الحاكم من المحكوم، ويحترم النَصوص الدَستورية والتَشريعية القاضية بتقوية اللَغة العربية ودعم استعمالها ونشرها، وأن تُعرّب الحياة العامة والبيئة الثقافية والسياسية والاقتصادية تعريبا سياديا، لا لغويا فقط، يعيد الثقافة في العربية والاعتزاز بها.

– النهوض بالمجال التعليمي الذي يُعتبر من أقوى وسائل نشر اللغة، وجعلها لغة متداولة ولغة الشَعب في مختلف الأوضاع، ويرى بأنه «لا يمكن النَهوض باللَغة العربية إذا انحصر التَعليم بها في المواد الأدبية والدَينية، وتركت المواد العلمية–التقنية للغة الأجنبية، مما يؤدي إلى تكريس النَظرة المنقوصة للغة المواطن»[1]. يرى أنَ العربية يجب أن تدرَس بقوة مع ضرورة حضور اللَغة الأجنبية ولا مكان للعامية. أما على مستوى التَربوي يرى الكاتب بأنَه لابد من تطوير أدوات تربوية لجعل تدريس اللُغة العربية تحول درسها إلى درس محبوب جذَاب.

– إصلاح مجال الإعلام والإشهار والإعلان، حيث برز في بعض الدول العربية تراجع لحضور العربية في الإعلام لصالح الأجنبية واللَهجات، ولصالح لغة الهجين. وتراجع مهوّل لحضور اللغة العربية في الإشهار، خاصة في لوحات

[1]– عبد القادر الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، ص282.

المتاجر، لصالح اللغات الأجنبية واللهجات أيضا، وعامية هجين مكتوبة بالعربي واللاتيني، محاولات الكتابة بالعامية تمهيدا لإحلالها محلّ اللغة الفصحى.

-النظر في نقط القوة والضعف في الاقتصاديات العربية وبلدان الناطقين بها، لغرض توفير لها فرص الشغل، والنظر في تفاصيل اقتصاديات هذه اللغة، والمشكلات الاجتماعية المطروحة، بما في ذلك مشاكل العدالة الاقتصادية والحقوق... الخ.

– تفعيل دور القانون والعدالة في اللغة العربية، والجوانب المتعلّقة بالحقوق اللغوية وتشعباتها، ودور القضاء... الخ، وتنفيذ قوانين استعمال اللغة العربية في الفضاء العمومي، وأن يحمي القضاء اللغة العربية في المنازعات والمحاكم، ويوظّف المدافعون عن اللغة العربية سلاح الحقوق اللغوية، ولا ينحصر ذلك في الأقليات دون الأغلبية كذلك. وينبغي أن يكون التعريب هو الأساس للبعد الحقوقي، وكذلك الحقّ في التعدد اللغوي للانفتاح خارج الحدود على ثقافة الغير وعلومه، وحقّ التنوّع في الألسن... الخ، وأن يحمي القانون والنصوص التشريعية هذه المبادئ كلّها.

– ردّ الاعتبار للغة العربية في المجلات العلمية والمؤتمرات الدَولية، وتشجيع التَأليف العلمي بالعربية، وتطوير الأدوات الإلكترونية والوسائط الجديدة، والرفع من حجم جودة المحتوى الرقمي العربي، مع وضع خطة وطنية محكمة وفعالة وكافية لجعل الثقافة العربية الإسلامية مُنافسة للثقافات الأخرى، لا سيما الفرنكوفونية والأنكلوساكسونية، عوض أن تعيش فقط على التغني بأمجاد الماضي.

– ضرورة إعداد نظام اللغة والمواد والأدوات والبحث اللساني، وذلك بتهيئة المتن الداخلي والمدوّنات، والمعجم والنحو والمصطلح، والنصوص اللغوية، وتطوير الكفايات الكتابية والشفوية، والخدمات اللغوية المساعدة على انتشارها، والاستفادة من علوم اللغة وفروعها، حيث إنّ أي مشروع تخطيطي في مجال اللَغة، حسب الفاسي الفهري، لن ينضج

دون مرجعية علمية وقيادية تنير الدرب للنَخب العلمية (أو السياسية) وللباحثين، وينصح بوضع خطط تكوين داعمة في علوم اللَسان نظرا للنقص الموجود في التَكوين اللَساني عند الأساتذة مثلا، الباحثين والسَلطات العليا في البلاد العربية. وينبغي تزويد محبي اللغة العربية بالأدوات المعرفية الجديدة التي تمكّنهم من الدّفاع بفاعلية عن قضيتهم اللغوية، وتأهيل المتخصصين من علماء اللَغة العربية في اللسانيات الاجتماعية والسَياسية.

3-نقد كتاب السياسة اللغوية في البلاد العربية للفاسي الفهري: يُعتبر كتاب السياسة اللغوية في البلاد العربية، لعبد القادر الفاسي الفهري، مساهمة قيّمة في مجال الدراسات اللغوية العربية، لكنه لا يخلو من بعض السلبيات والعيوب، منها:

1-بعض التناقضات فيما يذهب إليه بخصوص اللغة العامية، فمن جهة يرى أنها تؤدي إلى النمو الاقتصادي والتجاري وإلى التحضر، ودعا كذلك إلى استخدامها في مجالات عديدة بدل اللغة الفصحى، ويظهر هذا في الفقرة الأخيرة من الصفحة27، وفي بداية الفقرة في الصفحة 28، ومن جهة أخرى يرى أنها تؤدي إلى تشتت المجتمع، وتقضي على اللغة الفصيحة، وتفرق بين المجتمعات وتجعلها متخلفة، وقد ورد ذلك في الصفحة41، و42.

2-نجده في يؤكّد، في سياقات كثيرة، الضرورة الحتمية للثنائية والتعددية اللغوية بسبب فوائدها ولا يمكن الاستغناء عنها، وفي سياقات أخرى كثيرة يدعو إلى تعريب شامل لجميع مستويات التعليم، حتى في الجامعة، وتعريب جميع المواد، ويعتبر الظواهر السوسيولسانية خطرا يهدد اللغة العربية الفصحى في بقائها.

3- تركيزه على تجربة المغرب في مجال السياسة اللغوية، فلم يتحدّث عن بقية الدول العربية، الخليج والمشرق العربي، وحتى شمال إفريقيا فكان يشير إليه إشارات مختصرة فقط، وكان يركّز أحيانا على الدول الأوروبية وتجارب كثير

من هذه الدوّل، وعلى جنوب إفريقيا، وأمريكا...الخ، في توضيحه لعدة قضايا، وبالتالي، وعندما يتحدث عن الدول العربية، يكتفي بذكر بعض العموميات، كأن يشير من حين لآخر، إلى أنّ: – الوضع اللغوي في الوطن العربي في حالة خطيرة، – غياب سياسة لغوية واضحة في العالم العربي، اعتماد الإنجليزية في الخليج والمشرق، والفرنسية في المغرب العربي،...الخ، وبالتالي، نجد أنّ محتوى الكتاب لا يعكس العنوان بدقة.

4-يميل كثيرا إلى التعميمات عند تناوله قضية لغوية ما، دون مراعاة الخصوصيات اللغوية والثقافية والاختلافات والتنوعات الموجودة بين الدول العربية.

5-اقتراح تطبيق بعض الحلول يصعب تحقيقها على أرض الواقع في ظل الظروف السياسية والاجتماعية التي تعاني منها بعض الدول العربية، مثل تعريب العلوم والتكنولوجيا، حيث إنّ هذه العملية معقدة وصعبة وتتطلب وقتا وتكاليف ضخمة، خاصة مع التطور السريع الذي يشاهد العالم اليوم.

6– تركيزه المبالغ فيه على اللغة العربية الفصحى، والدعوة إليها تعليمها بشكل أفضل، وإلى حمايتها استعمالها واقتراح إجراءات لجعلها لغة عالمية وتطويرها والحفاظ عليها، مقابل إهماله المبالغ لبقية اللغات الوطنية، كاللهجات العربية واللغة الأمازيغية في الدول المغاربية، رغم تأكيد العميق على العدالة اللغوية والديموقراطية اللغوية أيضا، بل أشار في أكثر من موضع إلى أنّ الأمازيغية تنافس اللغة العربية في المغرب، وينقد المعهد الملكي الذي يصرف أموالا من أجل ترقية هذه اللغة، كما يحذّر من اللهجات، ودعا في مواقف كثيرة إلى التعريب الشامل، واستعمال الفصحى في التداول اليومي وهذا أمر مستحيل، ومن جهة أخرى ينادي بسياسة لغوية تقوم على العدالة اللغوية والديمقراطية.

7–أحيانا يثمّن الازدواجية اللغوية والتعدد اللغوي، وأحيانا أخرى يحذّر منهما ويذكر كلّ السلبيات التي يمكن أن تعود بها هذه الظواهر على اللغة العربية.

4-القيمة العلمية للكتاب: يعتبر كتاب السياسة اللغوية في البلاد العربية، للفاسي الفهري، من أهم الأعمال العلمية التي تناولت قضايا اللغة العربية في العالم العربي، حيث يتميز كتابه برؤية شاملة في تناوله لهذه القضايا، بدءا من تحليل الوضع الحالي للغة العربية، مرورا بتحدياتها، وصولا إلى أهم الحلول والاقتراحات التي يمكن الاستفادة بها، وتتجلى القيمة العلمية للكتاب أكثر في:

1-الدعوة إلى تبني سياسة لغوية عادلة وديمقراطية، حيث نجد المؤلف يصرّ على ضرورة اعتماد سياسة لغوية عادلة تراعي حقوق متكلميها، تعزز من قوة ووحدة اللغة العربية، كما يدعو الدولة إلى إشراك جميع فئات المجتمع في عملية صنع القرار اللغوي.

2-التأكيد على أهمية التنوع اللغوي والثقافي في العالم العربي، ورفض أي محاولة للقضاء على اللهجات العربية أو اللغات الأجنبية، لأن هذا التنوع يثري الثقافة العربية ويساهم في حيويتها، رغم أنّه في بعض الأحيان يتناقض مع هذا المبدأ، ويحذّر من اللغات الأجنبية وبقية اللغات المحلية كونها تنافس اللغة العربية في رأيه.

3-دعوة المؤلف إلى التوازن بين العربية واللغات الأجنبية عند تناوله لقضية العدالة اللغوية، حيث يرفض هيمنة اللغة الإنجليزية على العالم، وهيمنة الفرنسية في شمال إفريقيا، دون أن يرفض تلك اللغات، بل يؤكّد أهمية تعليمها في العصر الحالي، لكنه يحذر من مخاطر هيمنتها وسيطرتها على اللغة العربية وأخذ مكانها، وبالتالي، يدعو إلى ضرورة الأخذ **بمبدأ الترابية**، الذي يهدف إلى الحفاظ على حقوق المواطنين في استعمال لغتهم الأم قبل أيّ لغة أخرى مهما كانت مكانتها، لضمان الحفاظ على الهوية العربية من جهة، وتطور هذه اللغة مع التقدم العلمي والتكنولوجي.

4- لقد سلّط الفهري الضوء على أهمية اللغة بصفة عامة، واللغة العربية في المغرب على وجه الخصوص، كأداة للتّغيير والتُطور في المجتمعات العربية، فهو مؤمنا إيمانا عميقا بأهمية اللّغة العربية ليس فقط كلغة دين وثقافة وأداة التواصل، بل كلغة حضارة وركيزة أساسية من ركائز الهوية العربية، وأداة للتنمية في مختلف المجالات، ينبغي أن تؤدي دورا جوهريا في الاقتصاد والإنتاج والتبادل التجاري، والتنمية الاقتصادية والصناعية، وفي تنمية الثقافة، والتربية والتنشئة، دون إغفال كونها لغة الدين الإسلامي، حيث ساهم القرآن الكريم في انتشارها وتعلمها وكان سبب في بقائها وصمودها

والمحافظة عليها، ويشدد على ضرورة استثمارها في التعليم والبحث العلمي والتكنولوجي، وجعلها لغة منافسة للغات الكبرى، وبالتالي، يدعو إلى نهضة لغوية عربية، تتطلب الجهود من جميع الدول العربية والمؤسسات الثقافية ومن المجتمع أيضا.

-يشكّل كتاب الفاسي الفهري "السياسة اللغوية في البلاد العربية، مرجعا أساسيا للباحثين العرب في اللسانيات الاجتماعية العربية، ويعتبر من أبرز الكتب العربية التي تناولت السياسة اللغوية في العالم العربي بعمق وأحاط بكل العراقيل التي تعيق مسار هذه اللغة، حيث إنّ معظم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع هي مقالات منشورة في مجلات مختلفة، ومذكرات ورسائل أكاديمية، معظمها يستند إلى كتاب الفهري المذكور في الأعلى.

خاتمة

وصلنا في الأخير إلى ختام رحلة هذا البحث المتواضع، والذي تمركز حول "**قراءة تحليلية في كتاب السياسة اللغوية في البلاد العربية لعبد القادر الفاسي الفهري في ضوء اللسانيات الاجتماعية**، وأهم ما تمّ استنتاجه من هذه الدراسة، ما يلي:

* تمّ التوصّل، من خلال الفصل النظري، إلى أنّ الواقع اللغوي في الوطن العربي متعدّد ومتنوّع نظرا لما يسود فيه من الظواهر السوسيولسانية؛ منها الازدواجية اللغوية بتنوّعاتها، والثنائية بين لغات متعدّدة، خاصة في شمال إفريقيا الذي تسود فيه الثنائية بين العربية والأمازيغية والعربية والفرنسية والعربية والإنجليزية، والأمازيغية والعربية والأمازيغية والفرنسية والأمازيغية والإنجليزية...الخ، وتشكّل هذه اللغات التي قد تجتمع في بلد واحد تنوّعا وتعددا لغويا ثريا وسمة من سمات المجتمع العربي، خاصة الشمال الإفريقي، وهذا التنوّع والتعدّد له إيجابياته وسلبياته، وتتجلى السلبيات أكثر في تعليم اللغة العربية الفصحى في المراحل التعليمية الأولى.

*وممّا توصلنا إليه من خلال تحليل مضمون كتاب الفاسي الفهري "السياسة اللغوية في البلاد العربية بحثا عن بيئة طبيعية، عادلة، ديموقراطية، وناجعة"، ما يلي:

– أنّ اللغة العربية تعاني من التهميش والإقصاء في العديد من المجالات، وذلك بسبب سيطرة اللهجات على التواصل والتداول اليومي، وهيمنة اللغات الأجنبية على التعليم الجامعي، والإعلام والإشهار، وبعض الإدارات، إلى جانب العولمة والتقدم التكنولوجي والرّقمنة التي فرضت **لغة كونية** مشتركة، وهي "الإنجليزية" التي تهدّد حتى اللغات الكبرى التي كانت لغات العلم والتكنولوجيا منذ نهاية القرن التاسع عشر إلى غاية التسعينات من القرن 20 (كالألمانية والروسية، والفرنسية... الخ)، وما بالنا باللغات التي عانت من الهيمنة والتهميش لأسباب تاريخية، أهمها الاستعمار، كاللغة العربية التي عانت الكثير بسبب تنافس الفرنسية لها في المغرب العربي، والإنجليزية في المشرق لأسباب تاريخية.

– أن السياسة اللغوية المعتمدة في معظم الدول العربية، خاصة الدول المستعمرة من قبل، هي سياسة التعريب لغرض استرجاع اللغة العربية مكانتها، لكن لم تنجح هذه السياسة في جميع الدول العربية بسبب الاختلافات التي تحدث بين الأطراف المختلفة مع كلّ محاولة.

– يؤكّد الفاسي الفهري في كتابه أنّ التعليم يعتبر من أهم المجالات التي تتأثر بالسياسة اللغوية المتّبعة، حيث إن اختيار لغة التعليم يؤثر بشكل مباشر في هوية الطلاب وانتمائهم الثقافي، ويبدو للمؤلف أنّ سياسة تعريب التعليم الجامعي هو الحلّ للحفاظ على اللغة العربية واسترجاعها لمكانتها. كما أنّه كلما كانت البيئة اللغوية مريحة وغنية ونظيفة، كلما كان تعلم اللغات أكثر فعالية، وصلحت الألسنة، والعكس صحيح.

– يحدّد الفاسي الفهري ملامح السياسة اللغوية الناجعة والحكيمة التي ينبغي أن تنتهجها الدول العربية في:

– العدالة اللغوية بين اللغات الوطنية في العالم العربي، وبين اللغة العربية واللغة الكونية (الإنجليزية)، فيحذّر من إقصاء هذه الأخير للغة العربية في العالم العربي باسم العولمة.

– الديموقراطية والمساواة: فالسياسة اللغوية السليمة هي التي تقوم على نظام ديمقراطي حيث يتم فيه إشراك الشعب في اتخاذ القرارات المتعلقة باللغة من خلال استشارات أو استفتاءات شعبية، ممّا يضمن تماشي الإجراءات اللغوية المتبعة مع رغبات وتطلعات المجتمع، مما يجعلها أكثر فاعلية وقبولية.

– مراعاة الاقتصاديات اللغوية في وضع سياسة لغوية ناجعة، وهو عنصر لم يهتم به الباحثون من قبل، حيث يؤكّد الفاسي الفهري ضرورة العناية باقتصاديات اللغة في أيّ تقييم لأيّ سياسة لغوية، أو تحديد الاختيارات اللغوية بكلفتها وفوائدها، وتحديد دينامية اللغة في الأسواق اللغوية.

–يؤكّد الفاسي الفهري بحجج وأدلة أنّ السياسة اللغوية في الدول العربية تعاني من عدم الاستقرار والوضوح، مما يدل على وجود ضعف في اتخاذ القرارات اللغوية، مع وجود تباين واضح بين الوضع القانوني الرسمي للغات وبين استخدامها الفعلي في الحياة اليومية، حيث غالبا ما تكون النصوص القانونية غير متوافقة مع التطبيق الفعلي لها،

فالدول العربية كلها تنص على رسمية اللغة العربية، ولكن في الواقع الفعلي في شتى المجالات مخالفا لها. فلا وجود لدولة عربية العربية رسمت لبلدها سياسة لغوية واضحة تخدم لغة الهوية والسيادة الوطنية.

-تيفاؤل الفاسي الفهري بمستقبل اللغة العربية، ويؤكد على قدرتها على البقاء والتطور، بشرط أن تبذل الجهود اللازمة لمعالجة التحديات التي تواجهها.

* وممّا توصلنا إليه بخصوص قيمة الكتاب:

- يُعتبر كتاب الفاسي الفهري مرجعا أساسيا في اللسانيات الاجتماعية العربية، حيث أنه خاض في بعض القضايا وموضوعات حساسة، بعضها يندرج ضمن المحظورات، يتحاشى الكثير من الباحثين الخوض فيها، كنقده اللاذع للسياسة اللغوية المعتمدة من قبل السلطات المغربية المعنية.

-يستخدم الفاسي الفهري لغة عربية فصيحة معاصرة، مع الحرص على استخدام المصطلحات العلمية.

-أنه يقدم تحليلا شاملا للوضع اللغوي في الدول العربية عامة، وفي المغرب الأقصى خاصة، مما يتيح للقارئ فهما عميقا لتأثير السياسة اللغوية في المجتمعات العربية، فهو يحيط بموضوع السياسة اللغوية من كل الجوانب؛ الاقتصادية والسياسة والاجتماعية والتعليمية.

-يحدّد الكتاب أهم مقومات السياسة اللغوية الناجعة، وهي الديمقراطية والعدالة وإصلاح التعليم وفهم العولمة وإيجاد التقنيات اللازمة لمواجهة التّحديات حماية للغة العربية.

-يستند الكتاب إلى منهجية علمية رصينة، حيث اعتمد المؤلف على مصادر ومراجع موثوقة، تؤكد مصداقيته ونجاعته، والفاسي الفهري هو أستاذ جامعي، وباحث معروفة على مستوى العالم العربي ببحوثه القيمة ومجهوداته الإبداعية في الدراسات اللغوية، لا سيما ما يرتبط باللغة العربية، وبالتالي فهو سند كبير للباحثين في التخصص.

قائمة المصادر والمراجع

أولا–المعاجم والموسوعات:

– أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ط2، ج1، الهيئة المصرية العامة للكتب، القاهرة، 2006.

–ابن منظور، لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير وآخرون، ط1 دار المعارف، القاهرة، مصر، 1980.

–عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ج3، 1993.

–الفيروز آبادي، قاموس المحيط، تح: محمد نعيم العرقسوسي، ط8، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، مجلد 1، 2005.

ثانيا–الكتب:

–إبراهيم السامرائي، التطور اللغوي التاريخي، ط2، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان،

– أحمد عزوز ومحمد خاين، العدالة اللغوية في المجتمع المغاربي–بين شرعية المطلب ومخاوف التوظيف السياسوي، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان، 2014.

–أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005.

– آية الله الشيخ محمد سند، حوار حول الديمقراطية، ط1، دار المحجة البيضاء، بيروت، لبنان، 2009.

–برنار صبولسكي، علم الاجتماع اللغوي، تر: عبد القادر ستقادي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،2010.

–بريجبيت هبارتشت، مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكى، تر: سعيد حسن بحيرى، ط1، مؤسسة المختار، القاهرة، مصر، 2004.

–بوجمعة علي، اللغة العربية والتنمية: المسيرات والمعيقات، ط1، شركة بريطانية مسجلة في انجلترا سنة 2018.

–جميل الحمداوي، اللسانيات الاجتماعية أو علم الاجتماع اللَّغوي، ط2، دار الريف للطبع والنشر الإلكتروني الناظور–تطوان / المملكة المغربية، 2020.

–جولييت غرمادي، اللسانة الاجتماعية، تر: خليل أحمد خليل، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1990.

–حافيظ الإسماعيلي العلوي، حوار اللغة مع عبد القادر الفاسي الفهري، ط1، دار أبي رقراق للطبعة والنشر، الرباط، المغرب، 2007.

–حسن كزار، اللسانيات الاجتماعية في الدراسات العربية الحديثة التلقي والتمثلات، ط1، دار الرافدين، بيروت، لبنان، 2018.

–حسني خاليد، مدخل إلى اللسانيات المعاصرة، منشورات أنفو برانتInfo print، فاس، المغرب، 2018.

–رالف فاسولد، علم اللَّغة الاجتماعي للمجتمع، تر: ابراهيم بن صالح محمد الفلاي، النَشر العلمي والمطابع–جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية الرياض، 2000.

–ريم بسيوني، علم اللغة الاجتماعي في الوطن العربي (محاور ونظريات)، ط1، مركز الملك عب الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، المملكة العربية السعودية، الرياض، 2018.

–زكريا ابراهيم، مشكلة البنية أو أضواء على البنيوية، مكتبة مصر، القاهرة، 1990.

–السيد علي شتا، علم الاجتماع اللغوي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1996.

–صالح بلعيد، دروس في اللسانيات التطبيقية، دار هومة للنشر، الجزائر، 2003.

–صبري إبراهيم السَّيد، علم اللَّغة الاجتماعي مفهومه وقضاياه، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، مصر،1995.

–عبد الحي عبد الحق، لغتنا العربية والسياسية، ط1، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، .2015

–عبد القادر الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، ليبيا، 2013.

–علي عبد الواحد الوافي، اللغة والمجتمع، ط2، دار احياء الكتب العربية، القاهرة، مصر، 1951.

–فرديناند دي سوسير، علم اللغة العام، تر: يوئيل يوسف عزيز، ط3، دار آفاق عربية، بغداد، العراق،1985.

–فرديناند دي سوسير، محاضرات في علم اللسان العام، ترجمة: عبد القادر قنيني، مراجعة: أحمد حبيبي، إفريقيا الشرق، 1987.

–كريم زكي حسام الدين، اللغة والثقافة دراسة أنثرولغوية لألفاظ وعلاقات القرابة في الثقافة العربية، ط1، كتب عربية، مصر، 2001.

–كمال بشر، علم اللَّغة الاجتماعي، مدخل، ط3، دار غريب للطِّباعة والنَّشر، القاهرة، 1997.

–كمال بشر، دراسات في علم اللغة، ط1، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1998.

– لويس جان كالفي، علم الاجتماع اللغوي، ترجمة: محمد يحياتن، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006.

–لويس جان كالفي، حرب اللغات والسياسات اللغوية، تر: حسن حمزة، مراجعة سلام بزي. حمزة، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2008.

– محمد عفيف الدين دمياطي، مدخل إلى علم اللغة الاجتماعي، ط2، مكتبة لسان عربي للنشر والتوزيع مالنج–جاوى الشَّرقية – إندونيسيا، 2017.

– محمد محمد داود، العربية وعلم اللغة الحديث، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2001.

– محمد محمد يونس علي، مدخل إلى اللسانيات، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، 2004.

– محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ط2، دار الفكر العربي، القاهرة، 1997.

– مصطفى غلفان، اللسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات، ط1، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت لبنان، 2013.

–منال محمد بلال فرج المرزوقي، التعدد اللساني في المجتمع الإماراتي–دراسة اجتماعية تربوية، ط1، مركز حمدان بن محمد لإحياء التراث، الإمارات العربية المتحدة، 2015.

–ميشال زكريا، قضايا ألسنية تطبيقية دراسات لغوية اجتماعية نفسية مع مقارنة تراثية، ط1، دار العلم للملايين بيروت–لبنان، 1993.

–هادي نهر، علم اللغة الاجتماعي عند العرب، ط1، جامعة المستنصرية، بغداد، العراق،1988م، ص17.

–هدسون، علم اللغة الاجتماعي، تر: محمود عياد، ط2، عالم الكتب عبد الخالق ثروت، القاهرة، 1990.

ثالثا–المجلات والمقالات:

–إبراهيم كايد محمود، العربية الفصحى بين الازدواجية اللغوية والثنائية اللغوية، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل للعلوم الإنسانية والإدارية، المجلد 3، العدد 1، جامعة الملك فيصل الأحساء–المملكة العربية السعودية، مارس، 2002.

–آغا عائشة وحكوم مريم، "التخطيط اللغوي"، مجلة الدراسات، المجلد7، العدد 2، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، جوان 2018.

–بلال دربال، "السياسة اللغوية–المفهوم والآلية–"، مجلة المخبر، العدد العاشر، جامعة باتنة، الجزائر، 2014.

–توري ماحي وآخرون، "دراسات في السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي"، مجلة جامعة المدينة العالمية(مجمع)، جامعة المدينة العالمية، ماليزيا، العدد 29، 2019.

–جيلالي بن يشو، "التعدد اللساني واللغة الجامعة"، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، الجزء الثاني، 2014.

–حاج هني محمد، "معجم المصطلحات اللسانية لعبد القادر الفاسي الفهري–أشكال التقييس في التوليد المصطلحي"، مجلة أمارات، المجلد 3، العدد1، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، مارس 2019.

–حسني هنية، أهداف السياسة اللغوية دراسة تحليلية لمواثيق التربية والتعليم بالجزائر، مجلة **دفاتر المخبر**، تصدرها جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017.

–ربوح عبد الحفيظ، التوليدية التحويلية: النشأة والتطور، مجلة المعيار، المجلد 24، العدد 49، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2020.

–سارة الشادلي، التعدد اللغوي وانعكاساته على العملية التعليمية–التعليمية بالمغرب، مجلة التحبير، المجلد3، العدد4، كلية الأداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن طفيل (المغرب)، ديسمبر2021.

–سارة الشادلي، اللسانيات العامة واللسانيات الاجتماعية، مجلة قضايا لغوية، المجلد 2، العدد 3، جامعة ابن طفيل، المغرب، ديسمبر 2021.

–عبد القادر الفاسي الفهري، "التعدد اللغوي يجب أن يكون مغنيا لا مفقرا"، مجلة اتحاد كتاب المغرب "آفاق"، العدد70، 71، الرباط، المغرب، 2006

–عز الدين أحمد عبد العالي، الصراع اللغوي بين اللغات، مجلة شمال جنوب، العدد8، جامعة مصراتة، ديسمبر 2016.

–عمر أوذاينية وهنية حسني، السياسة اللغوية دراسة نظرية للمفهوم والأهداف من وجهة نظر سوسيولوجية، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 16، جامعة بسكرة، الجزائر، سبتمبر 2025.

–العيد بوده، "التسامح اللغوي في الجزائر ودوره في ترسيخ ثقافة العيش معا بسلام"، وأثره على الهوية الوطنية بعد"، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2020.

–فوزية طيب عمارة، التَّخطيط اللَّغوي وعلاقته بالسياسة اللَغوية، مجلة العمدة في اللِّسانيات وتحليل الخطاب، المجلَّد4، العدد03، جامعة الشلف، 2020.

–محمد الغازيوزكرياءالسرتي، السياسات اللغوية في العالم العربي الرؤى والبدائل، مختبر القيم والمجتمع والتنمية بشراكة ضياء للمؤتمرات والدراسات، الرباط، المغرب، 2017

–مختاري عمر، دور اللغة في تشكيل وعي المجتمع، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، المجلد 11، العدد1، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 16 جانفي، 2022.

–ميرفت يوسف، السياسة اللغوية وأثرها في الحفاظ على اللغة العربية، مجلة مداد الآداب، المجلد 13، العدد2، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، العراق، 2018، 2019.

–نصيرة زيتوني، واقع اللغة العربية في الجزائر، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد 27، جامعة حائل، السعودية، 2013.

–نعيمة شلغوم، واقع السياسة اللغوية في الجزائر، المجلة الدولية للدراسات الإنسانية، جامعة عباس لغرور، خنشلة، المجلد1، العدد1، 2022م.

–ياس خضر عباس العباسي، النسبية اللغوية في حقل الأنثروبولوجيا الثقافية، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية/ جامعة بابل، العدد 43، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، العراق، 2019.

-يزة عبد الرحمن مصباح عبد الرحمن، البنيوية اللغوية عند فرديناند دي سوسير، مجلة كلية الآداب، ع14، تصدرها جامعة مصراتة، البيرة، ليبيا، 2019.

رابعا-الأطروحات والمذكرات:

-محمد بن حاج الطاهر، الازدواجية وأثرها على تعليمية اللغة العربية-المرحلة الثانوية أنموذجا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم اللغة العربية، كلية الآداب والفنون، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2021.

-هدى الصيفي، علاقة السياسة اللغوية بالتخطيط اللغوي (دراسة حالات من الوطن العربي)، رسالة ماجستير في اللغة العربية وآدابها، دراسات لغوية، قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم، جامعة قطر، سنة 2015.

خامسا-الوثائق الرسمية:

-دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2016.

سادسا-مواقع الأنترنت:

-الجزيرة نت، عبد القادر الفاسي الفهري، 13 أكتوبر 2014، على موقع،

https://www.aljazeera.net

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

الشكر والعرفان

الإهداء

مقدمة .....أ

الفصل الأول: الدراسة اللسانية الاجتماعية للغة وصنع القرار اللغوي 9

المبحث الأول: دراسة اللغة بين اللسانيات البنوية واللسانيات الاجتماعية 10

1-اللغة من منظور اللسانيات البنوية. 10

2-الانتقادات الموجهة للسانيات البنوية 15

3-الاهتمام بالطابع الاجتماعي للغة.....18

4-تعريف اللسانيات الاجتماعية 23

5-ظروف نشأة اللسانيات الاجتماعية.....24

6-أهم القضايا التي تعالجها اللسانيات الاجتماعية 27

المبحث الثاني: السياسة اللغوية والوضع اللغوي في العالم العربي.....32

1-السياسة. 32

1-1-تعريف السياسة لغة واصطلاحا 32

1-2-تعريف السياسة اللغوية.....34

1-3-أنواع السياسة اللغوية 36

1-4-نشأة مصطلح السياسة اللغوية.....37

1-5- تعريف التخطيط اللغوي 38

1-6-أهمية التخطيط اللغوي وعلاقته بالسياسة اللغوية 39

2-أهداف السياسة اللغوية 41

3-الوضع اللغوي في العالم العربي 44

3-1-الظواهر السوسيولغوية في العالم العربي 45

3-1-1-الازدواجية اللغوية 45
3-1-2-الثنائية اللغوية 46
3-1-3-التعددية اللغوية 47
3-2-المشاكل اللغوية التي تواجهها اللغة العربية في الوطن العربي 48
3-2-1-أهم المشكلات التي تفرزها الازدواجية اللغوية في العالم العربي 48
3-3- حاجة الوضع اللغوي في العالم العربي إلى سياسة لغوية محكمة 54

الفصل الثاني: قراءة تحليلية في كتاب السياسة اللغوية في البلاد العربية 60
المبحث الأول: وصف شكل الكتاب وتلخيص مضمونه 60
1-التعريف بالمؤلف "عبد القادر الفاسي الفهري 60
2-دراسة شكلية للكتاب 62
3-أهمية الكتاب والحقل المعرفي الذي ينتمي إليه 63
4-الدوافع التي حثت المؤلف على تأليف هذا الكتاب 65
5-المنهجية التي اتبعها الفاسي الفهري في كتابه 66
6- أسباب اختيار كتاب السياسة اللغوية في البلاد العربية"للفاسي الفهري" 67
7-دراسة فصول الكتاب 68
8-أهم المصطلحات التي يقوم عليها كتاب السياسة اللغوية في البلاد العربية 81

المبحث الثاني: القضايا البارزة في كتاب السياسة اللغوية في البلاد العربية 89
1-إشكالية الكتاب وظروف تأليفه 89
1-1-إشكالية الكتاب 89
1-2-ظروف تأليفه 90
2-القضايا البارزة في الكتاب 91
3-نقد كتاب السياسة اللغوية في البلاد العربية للفاسي الفهري 138
4-القيمة العلمية للكتاب 140
الخاتمة 143

قائمة المصادر والمراجع 147
فهرس الموضوعات 155
الملخص

ملخّص:

يتناول هذا البحث دراسة لأحد الأعمال المهمة للباحث المغربي "عبد القادر الفاسي الفهري" والمتمثل في كتابه الموسوم "السياسة اللغوية في البلدان العربية"، هذا الكتاب يتناول قضايا مهمة متعلّقة بتأثير السياسة في اللغة واللغة في السياسة في البلدان العربية، ودور اللغة في تشكيل الهوية الوطنية والثقافية وتطوير الاقتصاد. ويتضمّن البحث فصلين؛ **الأوّل** يقدّم لمحة عن نظرة البنويين إلى اللغة والانتقادات الموجّهة للسانيات البنوية، ثمّ أهمية اللسانيات الاجتماعية في دراسة اللغة في علاقتها بالمجتمع، ودورها في وصف وضع اللغة العربية في العالم العربي. ويقُدّم **الفصل الثاني** وصفا مختصرا لشكل الكتاب، وتلخيصا لفصوله الستة، ويعرض إشكاليته وأهدافه ومنهجية المؤلف في إعداده، وأهم القضايا الواردة فيه، حيث يشمل الكتاب عدة مسائل مرتبطة باللغة والسياسة، ويسلّط الضوء على كيفية تشكيل السياسات اللغوية، ودور هذه الأخيرة في تعزيز الهوية الوطنية والقومية، ويناقش التحديات التي تواجه اللغة العربية في العصر الحديث؛ كتأثيرات العولمة والتكنولوجيا في استخدام اللغة وانتشارها، وركّز على دور السياسة اللغوية في النهوض باللغة العربية، وطرح أفكارا جديدة ومبتكرة لتطوير سياسة عربية فعالة. ويُعتبر الكتاب السابق مرجعًا هامًا لفهم السياسات اللغوية المتبعة في البلدان العربية، وكيفية تأثيرها في المجتمع، وتقديم مساهمات مفيدة لتحسين وتطوير هذه السياسات.

الكلمات المفتاحية: اللسانيات الاجتماعية، اللغة العربية، السياسة اللغوية، العولمة، اللغة الكونية، العدالة اللغوية.

ABSTRACT

The current research examines one of the pivotal contributions made by the Moroccan scholar *Abdkader El Fassi El Fihri* represented in his book entitled *Language Policy in Arab Countries.* In fact, this book addresses various crucial topics in relation to the influence of politics on language and language on politics in the Arab countries as well as the role of language in shaping the national, the cultural identity and the economic prosperity. The present study includes two chapters. The first chapter provides an overview of the structuralists' perspective and view of language and the criticism directed at structural linguistics. Moreover, it tackles the significance of sociolinguistics in exploring language with regards to society and its role in describing the status of Arabic language in the Arab world. The format of the book is described in the second chapter of this research paper along with a brief summary, objectives, the problem addressed, the author's methodology, preparation process and a myriad of other key issues. Indeed, the book covers a wide range of political and linguistics concepts and issues highlighting how language policies are created, their role in consolidating the national and the ethnic identity coupled with discussing the different challenges faced by the Arabic language in the contemporary era such as the impact of globalization as well as technology on language use and dissemination. Furthermore, it sheds light on the role of language policy in promoting the Arabic language suggesting novel and creative ideas for an efficient and effective Arab language policy development. As a matter of fact, the aforementioned book is regarded as a primordial reference and resource for understanding the linguistic regulations observed in the Arab world and their influence on society.

Key words: Sociolinguistics, Arabic, language policy, globalization, cosmic language, linguistic justice